

"هذه هي الجرائم التي نفرّ منها"

العدالة لسوريا في المحاكم السويدية والألمانية

HUMAN
RIGHTS
WATCH



"هذه هي الجرائم التي نفرّ منها"

العدالة لسوريا في المحاكم السويدية والألمانية

Copyright © 2017 Human Rights Watch

All rights reserved.

Printed in the United States of America

ISBN: 978-1-6231-3527-0

Cover design by Rafael Jimenez

Human Rights Watch defends the rights of people worldwide. We scrupulously investigate abuses, expose the facts widely, and pressure those with power to respect rights and secure justice. Human Rights Watch is an independent, international organization that works as part of a vibrant movement to uphold human dignity and advance the cause of human rights for all.

Human Rights Watch is an international organization with staff in more than 40 countries, and offices in Amsterdam, Beirut, Berlin, Brussels, Chicago, Geneva, Goma, Johannesburg, London, Los Angeles, Moscow, Nairobi, New York, Paris, San Francisco, Sydney, Tokyo, Toronto, Tunis, Washington DC, and Zurich.

For more information, please visit our website: <http://www.hrw.org>

"هذه هي الجرائم التي نفرّ منها" العدالة لسوريا في المحاكم السويدية والألمانية

1 ملخص

5 التوصيات

5..... إلى السويد وألمانيا.....

6..... إلى الدول الأخرى التي تفكر في فتح تحقيقات حول الجرائم الخطيرة المرتكبة في سوريا

7..... إلى الاتحاد الأوروبي.....

7..... إلى لجنة تحقيق الأمم المتحدة المعنية بسوريا

7..... إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة والدول الأعضاء بالأمم المتحدة

8..... إلى الآلية الدولية المحايدة والمستقلة المعنية بسوريا

9 المنهجية

11 I. خلفية

13..... توثيق الانتهاكات

14..... الملاحقات القضائية الوطنية في محاكم أجنبية

15..... السوريون في السويد وألمانيا

20 II. أطر العدالة في السويد وألمانيا

21..... القوانين

23..... المؤسسات

29 III. إجراءات التحقيق والتفاضي في السويد وألمانيا

33..... بواعث قلق إزاء اختيار القضايا

34..... الاعتماد على الاتهامات بالإرهاب

37IV]التحديات

37.....تحديات اعتيادية.....

39.....تحديات خاصة بسوريا.....

51.....أطراف فاعلة أخرى.....

59شكر وتنويه

60الملحق ا

65الملحق اا

مُلخَص

هذه القضايا مهمة. يجب أن نعرف أن هذه المحاكمات تحدث لأن هذه هي الجرائم التي نفر منها.

- حسن، لاجئ سوري في ألمانيا، فبراير/شباط 2017

على مدار السنوات الست الماضية، حصدت الأزمة السورية أرواح ما يُقدر بـ 475 ألف نسمة، حتى يوليو/تموز 2017، بحسب "المرصد السوري لحقوق الإنسان". ارتكبت جميع أطراف النزاع جرائم خطيرة بموجب القانون الدولي، في ظل مناخ من الإفلات من العقاب.

وثقت مجموعات عديدة انتهاكات حقوق الإنسان وخروقات القانون الإنساني الدولي في سوريا. في أواخر 2016، شكّلت الجمعية العامة للأمم المتحدة أيضا آلية مُكلفة بتحليل وجمع أدلة على الجرائم الخطيرة المُرتكبة في سوريا والمناسبة للاستخدام في أية إجراءات قضائية في المستقبل أمام أية محكمة قد تكون لها ولاية النظر في تلك الجرائم.

لكن في الأغلب، لم تساعد المعلومات والمواد الكثيرة المتوفرة في إحراز تقدم في الجهود الدولية نحو تحقيق العدالة على الجرائم الدولية الماضية والجارية الخطيرة في سوريا. سوريا ليست دولة طرف في "المحكمة الجنائية الدولية"، لذا، إذا لم تقبل سوريا ولاية المحكمة طوعا ستضطر المدعية العامة في هذه المحكمة إلى إحالة الوضع في سوريا إليها من قِبل مجلس الأمن، حتى تفتح تحقيقا هناك. لكن في 2014، استخدمت روسيا والصين حق الفيتو اعتراضا على قرار لمجلس الأمن كان من شأنه منح المدعية هذه الولاية. لم تخطُ السلطات السورية أو أي من أطراف النزاع أية خطوات على طريق ضمان المحاسبة الحقيقية، في سوريا أو بالخارج، ما أسهم في وقوع مزيد من الفظائع.

ضمن هذا السياق، قد تمثل جهود مختلف السلطات في أوروبا نحو التحقيق – والملاحقة القضائية إذا أمكن على الجرائم الدولية الخطيرة المرتكبة في سوريا – قدرا محدودا من العدالة، في ظل تعطل مسارات العدالة الأخرى.

يسمح مبدأ "الولاية العالمية" لهيئات الادعاء الوطنية بملاحقة من يُعتقد أنهم مسؤولون عن جرائم دولية خطيرة بعينها، مثل التعذيب وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، حتى إذا كانوا ارتكبوها في أماكن أخرى، وحتى إن لم يكن المتهم أو الضحايا من مواطني الدولة.

أهمية مثل هذه الملاحقات القضائية آخذة في الازدياد ضمن الجهود الدولية لمحاسبة الجناة المسؤولين عن ارتكاب فظائع، وهي تحقق العدالة للضحايا الذين ليست أمامهم أبواب أخرى يطرُقونها، تردع وقوع الجرائم في المستقبل، وتساعد في ضمان عدم تحوّل الدول إلى ملاذ آمن لمنتهكي حقوق الإنسان.

يقدم هذا التقرير الجهود الجارية في السويد وألمانيا للتحقيق مع الأفراد المتورطين في مثل هذه الجرائم في سوريا وملاحقتهم قضائياً.

بناء على مقابلات مع السلطات المعنية و45 لاجئاً سورياً يعيشون في هذين البلدين، يسلط التقرير الضوء على التحديات التي تواجهها السلطات الألمانية والسويدية في تبني هذا النوع من القضايا ومتابعتها، وتجارب اللاجئين وطالبي اللجوء في التعامل مع السلطات والسعي إلى إحقاق العدالة. من ثم، يقدم التقرير دروساً مستفادة مهمة للبلدين والبلدان الأخرى التي تفكر في فتح تحقيقات حول الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في سوريا.

يخلص التقرير إلى أن في الدولتين عناصر عديدة متوفرة تسمح بإجراء التحقيقات والملاحقات القضائية على الجرائم الجسيمة في سوريا بنجاح؛ والأهم بينها توفر أطر قانونية متكاملة، ووحدات متخصصة جيدة الأداء معنية بجرائم الحرب، وتجارب سابقة في الملاحقات القضائية في هذا الصنف من الجرائم. وبسبب أعداد طالبي اللجوء واللاجئين السوريين الكبيرة في أوروبا، فإن الضحايا والشهود الذين لم يكونوا متوفرين للمحاكم من قبل، فضلاً عن بعض الأدلة المادية بل وحتى بعض المشتبه بهم، قد أصبحوا في متناول يد السلطات. بصفتها أكبر مستقرين لطالبي اللجوء السوريين في أوروبا، كانت ألمانيا والسويد أول دولتين يُحاكم فيهما أفراد على جرائم دولية خطيرة في سوريا ويُدانون.

لكن الدولتين تواجهان صعوبات في هذه الجهود. من جهة، تلاحق السلطات القضايا بمبدأ الولاية العالمية بما يصاحبه من تحديات متصلة بهذا النوع من القضايا، والحلول لبعض هذه التحديات تتجاوز إمكانات السلطات. على سبيل المثال، هذه القضايا عادة ما يتورط فيها أشخاص يتواجدون في إقليم الدولة التي تنفذ الملاحقة القضائية، ولا يمكن للسلطات التحكم بسفر بعض الأفراد إلى بلدانهم في وقت من الأوقات.

من جهة أخرى، فالتحديات المألوفة المتصلة بفتح قضايا بمبدأ الولاية العالمية متفاقمة في حالة سوريا، جراء النزاع القائم، حيث لا يمكن الوصول إلى الأماكن التي وقعت بها الجرائم لمعاينتها. لذا، اضطرت سلطات الدولتين إلى البحث عن مصادر أخرى للمعلومات، منها شهادات طالبي اللجوء واللاجئين السوريين، ونظيراتها في دول أوروبية أخرى، وهيئات الأمم المتحدة، ومنظمات غير حكومية معنية بتوثيق الفظائع التي تشهدها سوريا.

طبقاً للمهنيين المعنيين واللاجئين الذين قابلتهم هيومن رايتس ووتش في السويد وألمانيا، فقد ثبتت صعوبة جمع المعلومات المطلوبة من اللاجئين وطالبي اللجوء السوريين بسبب خشيتهم احتمالات التنكيل بأحبائهم في سوريا، وعدم الثقة في الشرطة والمسؤولين الحكوميين بسبب تجاربهم السلبية مع السلطات السورية، وإحساسهم بأن الدول المضيفة والمجتمع الدولي تخلوا عنهم. قال ناشط سوري لـ هيومن رايتس ووتش: "خيبة أملنا ليست من النظام، فنحن نعرف النظام ونجونا من النظام. خيبة أملنا من العالم. يستخدمون حقوق الإنسان عندما يحتاجون إليها".

يوثق التقرير أيضا نقص الوعي في أوساط طالبي اللجوء واللاجئين السوريين في السويد وألمانيا إزاء النظم المطبقة للتحقيق والملاحقة القضائية على الجرائم الخطيرة، وإمكانية إسهامهم في جهود تحقيق العدالة المحلية، وعدم الوعي بحق الضحايا في المشاركة في مداورات القضاء الجنائي. كان أغلب اللاجئين السوريين الذين قابلناهم إما لا يعرفون بوجود مداورات قضائية جارية وأخرى حُسمت على صلة بسوريا، أو لديهم معلومات محدودة وغير دقيقة عن القضايا. هناك آخرون لديهم توقعات غير واقعية حول ما يمكن للسلطات الوطنية عمله على مسار المحاسبة، نظرا للمعوقات المختلفة التي تواجهها.

مع الإقرار بهذه الأمور، تسعى السلطات في الدولتين إلى التصدي لبعضها عن طريق مساعي عديدة للتواصل والتوعية، رغم أن هناك الكثير مما يمكن عمله، في ظل محدودية الموارد والاختصاصات، التي تعيق الكفاءة. كما أن على السلطات الموازنة بين تيسير الاتصال ومشاركة المعلومات مع الضحايا والشهود المحتملين على جانب، وعلى الجانب الآخر متطلبات مراعاة السرية المتصلة بطبيعة الحال بالتحقيقات الجنائية وخطر الغرق تحت فيض وافر من المعلومات وتقديم وعود معقولة حول النتائج المتوقعة ومتى تتحقق، أثناء التعامل مع مجتمعات الضحايا والجمهور بشكل عام.

أفادت السلطات في السويد وألمانيا بوجود بروتوكولات على قدر كبير من الكفاءة على المستوى الأوروبي، أدت إلى تعاون جيد في شأن القضايا السورية، لكن قالت إن اتصالاتها محدودة – إن وجدت – مع الدول المجاورة لسوريا. كما بدأت في التواصل مع الفاعلين بالقطاع غير الحكومي وعلى مستوى المنظمات الدولية الحكومية، بما يشمل "لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بسوريا" التابعة للأمم المتحدة، رغم قول السلطات إن التنسيق كان بطيئا وإنه بسبب اختلاف الولايات، كانت المعلومات التي جمعتها هذه الكيانات مفيدة في مرحلة التحقيق وإن لم تستوف الاشتراطات الوطنية للأدلة المقبولة في المداورات الجنائية.

في حين نرحب بأية ملاحقات جنائية تؤدي إلى المحاسبة على جرائم ارتكبت أثناء النزاع، فالحقيقة أن القضايا الأولية القليلة التي تمكنت السلطات من الفصل فيها أمام المحاكم – في حدود ولايتها القضائية – لا تعبر عن حجم أو طبيعة الانتهاكات المرتكبة في سوريا.

القضايا القليلة التي وصلت مرحلة التقاضي متورط فيها عناصر من "داعش" و"جبهة النصرة" وجماعات مسلحة معارضة للحكومة، في حين لم تتصد أي منها لجرائم ادعي أن أطراف أخرى في النزاع ارتكبتها، لا سيما القوات الحكومية السورية. في ألمانيا، بسبب قيود عملية وأخرى متصلة بالولاية القضائية – مثل صعوبة العثور على أدلة تربط جناة محتملين بجرائم – كان من الأسهل نسب اتهامات بالإرهاب، عن فتح ملاحقات على جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. اتهامات الإرهاب أيسر في الملاحقة لأن على السلطات في تلك القضايا فقط إثبات الصلة بين المتهم والتنظيم الإرهابي. لكن اتهامات الإرهاب لا تعكس نطاق الجرائم المرتكبة.

الملاحقات القضائية الخاصة بالإرهاب – أو بحق عناصر غير رفيعي الرتب في صفوف الجماعات المسلحة – يجب ألا تحل محل جهود الملاحقة القضائية الناجحة على الجرائم الخطيرة التي يرتكبها كبار المسؤولين والتي يُرجح أن تعزز بشكل مباشر أكثر الالتزام بالقانون الدولي الإنساني وتضمن العدالة على الجرائم الجسيمة.

هناك أيضا مشكلة تتصل بالتصورات. استخدام الاتهامات الإرهابية دون بذل جهود كبيرة على مسار الملاحقات القضائية في جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية حيث توجد مؤشرات على وقوع هذه الجرائم الدولية، يمكن أن يرسل رسالة مفادها أن السلطات تركز فحسب على مكافحة التهديدات الداخلية. يمكن، بل ويجب، أن تسير جهود الملاحقة على جرائم الإرهاب جنبا إلى جنب مع جهود وموارد التحقيقات والمحاكمات في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

عبر لاجئون سوريون قابلتهم هيومن رايتس ووتش في الدولتين عن الإحباط لأن القضايا المُحالة للمحاكم إلى الآن لا تعبر عن كامل طيف الجناة، ولا عن الفئات المرتكبة في سوريا. قالوا تحديدا إن عدم وجود قضايا ضد أفراد ينتمون إل الحكومة السورية دفعهم للتشكيك في توازن وإنصاف العملية برمتها.

للتصدي لبعض التحديات التي تواجهها السلطات، على السويد وألمانيا تجهيز وحدات جرائم الحرب فيهما بما يكفي من العاملين، وإمدادهم بالتدريبات المتصلة والنظر في أساليب جديدة لتحسين التواصل مع اللاجئين وطالبي اللجوء السوريين على أراضيها.

إجمالا، فإن محدودية المداولات القضائية إلى الآن تسلط الضوء على الحاجة لعملية قضائية أشمل للتصدي للإفلات من العقاب القائم في سوريا، والحاجة إلى سبل للتواصل مع أكبر عدد ممكن من الولايات القضائية التي يمكن فيها إدارة محاكمات منصفة وموثوقة. هناك عدد من الجناة المحتملين – بينهم بعض كبار المسؤولين أو القادة العسكريين المنتمين للحكومة السورية – من غير المرجح أن يسافروا إلى أوروبا. لسد هذه الفجوة، مطلوب مقاربة متعددة المستويات على المدى البعيد – إضافة إلى المداولات القائمة بموجب الولاية القضائية العالمية – تشمل آليات قضائية أخرى على المستويين الدولي والوطني.

التوصيات

إلى السويد وألمانيا

- ضمان تجهيز وحدات جرائم الحرب المتخصصة ضمن صفوف أجهزة إنفاذ القانون والادعاء بالموارد والعاملين الكافيين، بما يشمل إمداد وحدات جرائم الحرب في صفوف هيئات إنفاذ القانون بخبراء بالشأن السوري، ومحللين لتكنولوجيا المعلومات، وخبراء طب شرعي، ومترجمين مُعينين. بالنسبة إلى ألمانيا، يجب إمداد وحدة جرائم الحرب في صفوف إنفاذ القانون بتمويل وعاملين إضافيين لتمكينها من التدقيق في المعلومات التي تتلقاها من مختلف المصادر على صلة بالجرائم الخطيرة المرتكبة في سوريا.
- توفير التدريب المناسب والمستمر للعاملين بوحدة جرائم الحرب وللقضاة ولمحامّي الدفاع والضحايا، في أمور مثل مقابلة الشهود الذين يعانون من الصدمة، وتقييم احتياجات الحماية للشهود.
- بما يتسق مع معايير المحاكمة العادلة، يجب استكشاف الخيارات المتاحة لتحسين تدابير الحماية المتوفرة للشهود في المداولات المتصلة بالجرائم الدولية الخطيرة، عند الاقتضاء، لحماية أهالي الشهود في الدول الأخرى.
- إخطار طالبي اللجوء الذين ربما كانوا ضحايا أو شهود في جرائم دولية خطيرة بأن لهم الحق بتبليغ الشرطة بالجرائم وبالمشاركة في المداولات الجنائية، بما يشمل إتاحة معلومات لهم عن الإجراءات واجبة الاتباع. يمكن النظر في أمر استخدام جميع قنوات الاتصال المناسبة لهذا الغرض، بما يشمل عمل مقاطع فيديو واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي.
- ضمان أن المعلومات التي يقدمها الأفراد في مقابلات اللجوء لا يطلع عليها هيئات إنفاذ القانون أو الادعاء دون موافقة مستنيرة صريحة من هؤلاء الأفراد، وضمن – عن طريق القانون – أن القرارات الخاصة بوضع اللجوء لا تتصل بأي شكل بالتعاون مع سلطات إنفاذ القانون والادعاء.
- جعل التعذيب جريمة قائمة بذاتها بالاتساق مع المادة 1 من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.
- عند وجود أدلة كافية لربط مشتبه بجرائم حرب، أو جرائم ضد الإنسانية، أو جرائم إبادة جماعية، يجب ألا تقتصر الاتهامات على جرائم الإرهاب.
- ترجمة القرارات والأحكام والبيانات الصحفية المهمة والمواقع الإلكترونية التي بها معلومات ذات صلة بالقضايا الخاصة بالجرائم الواقعة في سوريا إلى اللغات المناسبة، كالعربية والإنجليزية.
- النظر في أمر تقديم المعلومات بلغات مناسبة، كالعربية والإنجليزية، على المواقع الإلكترونية لهيئات إنفاذ القانون والادعاء، والاستثمارات الإلكترونية، وأية وسائل مماثلة

- مستخدمة في التواصل مع الجمهور، حول كيفية اتصال ضحايا أو شهود الجرائم الدولية الجسيمة بوحدات جرائم الحرب المتخصصة.
- النظر في أمر التعريف واسع النطاق بالمؤتمرات الصحفية والفعاليات التي تناقش فيها وحدات جرائم الحرب عملها، في أوساط المجتمع السوري.
- ضمان إجراء وحدات جرائم الحرب وسلطات الهجرة لأنشطة تواصل خارجي بشأن ولايتها، تستهدف اللاجئين وطالبي اللجوء السوريين والجمهور بعدة لغات، منها العربية والإنجليزية. النظر في أمر استخدام منصات التواصل الاجتماعي لتحسين التواصل مع اللاجئين وطالبي اللجوء السوريين وتعميم ونشر أنشطة الوحدات.
- ضمان قيام السلطات بالإعلان والتعريف بشأن الأدوات التي تستخدمها بالفعل في جهود التواصل الخارجي، بما يشمل الاستثمارات الإلكترونية والمواقع الإلكترونية والمنشورات.
- ضمان أن موظفي الهجرة المتابعين للحالات والمترجمين الفوريين المسؤولين عن المساعدة خلال مقابلات طلب اللجوء على قدر ملائم من التدريب.
- ضمان عدم استخدام السلطات لصلاحياتها الخاصة بالهجرة في إبعاد المشتبه بارتكابهم الجرائم الدولية الجسيمة بدلا من ملاحقتهم، حال توفر أدلة كافية.
- الاستمرار في تقديم الدعم السياسي والمالي للألية الدولية المحايدة والمستقلة المعنية بسوريا.

إلى الدول الأخرى التي تفكر في فتح تحقيقات حول الجرائم الخطيرة المرتكبة في

سوريا

- إنشاء وحدات متخصصة بجرائم الحرب في صفوف إنفاذ القانون وأجهزة الادعاء – إن لم تكن قائمة بالفعل – وضمان تجهيزها بالموارد الكافية.
- وضع إطار قانوني مناسب لملاحقة الجرائم الدولية إن لم يكن متوفرا.
- ضمان التعاون الفعال والحقيقي بين الوحدات المتخصصة، بما يشمل عن طريق عقد اجتماعات دورية لمناقشة قضايا وأمور بعينها.
- وضع إطار عمل واضح وشفاف للتعاون بين سلطات الهجرة ووحدات جرائم الحرب يسمح بتشارك المعلومات مع حماية حقوق طالبي اللجوء، بما يشمل ضمان السرية.
- توفير التدريب المناسب والمستمر للعاملين بوحدات جرائم الحرب وللقضاة ولمحامي الدفاع والضحايا، في أمور مثل مقابلة الشهود الذين يعانون من الكرب، وتقييم احتياجات الحماية للشهود.
- عند وجود أدلة كافية لربط مشتبه بجرائم حرب، أو جرائم ضد الإنسانية، أو جرائم إبادة جماعية، يجب ألا تقتصر الاتهامات على جرائم الإرهاب.

- الامتناع عن ترحيل الأفراد المرفوض منحهم وضع اللجوء دون الفصل فيما إذا كان ترحيلهم سيعرضهم لخطر التعذيب الفعلي أو المحاكمات غير العادلة أو غير ذلك من ضروب المعاملة غير اللائقة أو اللاإنسانية.

إلى الاتحاد الأوروبي

- إمداد شبكة الإبادة الجماعية التابعة للاتحاد الأوروبي و"يوروجست" – وحدة التعاون القضائي التابعة للاتحاد الأوروبي – بالموارد الكافية للاضطلاع بولايتهم وتقديم الدعم للدول الأعضاء، بما يشمل الاستمرار في تنظيم الاجتماعات كلما نشأت حاجة إليها، ومساعدة الدول التي ليست بها وحدات جرائم حرب متخصصة، وتيسير عقد جلسات الإطلاع بالبرلمان الأوروبي بصفة منتظمة.
- ضمان استخدام السلطات للمعلومات الجاري مشاركتها عبر "شبكة مكتب دعم اللجوء الأوروبي المعنية بالمستبعدين من الحماية" ("شبكة المستبعدين") في الملاحقة أو التسليم في شأن القضايا الضالعة بها أشخاص في أماكن أخرى ويشتهب في ارتكابهم جرائم دولية خطيرة، حيث تتوفر أدلة كافية، بدلا من ترحيلهم. ضمان ألا أحد – بغض النظر عن الوضع من الاستبعاد بموجب المادة 1و – سيُرحل أو يُسلم إلى دولة قد يواجه فيها خطر التعذيب الحقيقي أو المحاكمة غير العادلة أو غير ذلك من ضروب المعاملة غير اللائقة أو اللاإنسانية.
- إنشاء قاعدة بيانات مركزية لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية تابعة لـ "هيئة الاتحاد الأوروبي لإنفاذ القانون (يوروبول)" وضمن تجهيز يوروبول بالدعم الكافي فيما يخص القدرات التحليلية.

إلى لجنة تحقيق الأمم المتحدة المعنية بسوريا

- الاستمرار في التعاون مع السلطات المحلية التي تنفذ تحقيقات وملاحقات قضائية بشأن الجرائم الخطيرة المرتكبة في سوريا، بما يشمل عن طريق الاحتفاظ بقنوات التواصل القائمة.
- التعاون مع الآلية الدولية المحايدة والمستقلة المعنية بسوريا وضمن تكامل الأدوار وتفاذي تكرار الأعمال في الهيئتين.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة والأعضاء بالأمم المتحدة

- ضمان تجهيز لجنة التحقيق المعنية بسوريا بالقدر الكافي من الموارد والعاملين عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بالأمم المتحدة، بما يشمل تخصيص العاملين لأنشطة اللجنة الخاصة بالتعاون مع السلطات المحلية المشاركة في التحقيقات والملاحقات على الجرائم الخطيرة المرتكبة في سوريا، وإتاحة البرمجيات والأدوات الأخرى اللازمة للمساعدة في هذا التعاون.

إلى الآلية الدولية المحايدة والمستقلة المعنية بسوريا

- التعاون مع السلطات المحلية التي تقود التحقيق والملاحقة على الجرائم الخطيرة المرتكبة في سوريا، بما يشمل عن طريق إجراء حوار متصل مع السلطات المحلية.
- التنسيق والتعاون مع لجنة التحقيق المعنية بسوريا وضمان تكامل الأدوار وتفادي تكرار الأعمال في الهيئتين.

المنهجية

يستند هذا التقرير إلى بحوث مكتبية تمت بين أكتوبر/تشرين الأول 2016 ويوليو/تموز 2017 وبحوث ميدانية أجريت في كل من السويد وألمانيا في يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط 2017، على التوالي.

اختارت هيومن رايتس ووتش التركيز على السويد وألمانيا لأنها استقبلتا أكبر عدد من طلبات اللجوء من سوريا منذ عام 2011، وهما أول الدول التي انتهت فيها محاكمات على صلة بجرائم خطيرة في سوريا. كما أن في الدولتين وحدات جرائم حرب متخصصة قائمة في صفوف هيئات إنفاذ القانون والادعاء.

يركز هذا التقرير على قضايا باشرتها السلطات السويدية والألمانية بموجب مبدأ "الولاية القضائية العالمية". لكن هناك قضيتان من ألمانيا في التقرير نظرتها بموجب مبدأ "الولاية القضائية القائمة على الشخصية الإيجابية"، وهي ولاية قضائية أخرى متاحة للنظام القضائي بالدولة إذا كان الجاني المزعوم مواطن للدولة القائمة بالملاحقة القضائية.

في حين أن هناك أطرافاً عدة في هذه القضايا – بما يشمل محامي الدفاع والضحايا – فقد ركزت بحوث هيومن رايتس ووتش على أعمال سلطات إنفاذ القانون والادعاء.

في هذا التقرير، يُستخدم مصطلحا "الجرائم الدولية الخطيرة" و"الجرائم الدولية الجسيمة" على حد سواء إشارة إلى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

أجرت هيومن رايتس ووتش مقابلات مع 50 شخصا في كل من السويد وألمانيا وسويسرا وهولندا وتركيا، بما يشمل مقابلات مع مسؤولي ادعاء ومحققين شرطيين ومحللين وموظفين بإدارات الهجرة ومحامين للضحايا ومحامين دفاع ومسؤولين حكوميين وأكاديميين ومنظمات غير حكومية ومنظمات دولية وأوروبية وصحفيين. كما رصد باحث من هيومن رايتس ووتش جلسة محاكمة بحق هيثم عمر سخانة بمحكمة مقاطعة ستوكهولم في 18 يناير/كانون الثاني 2017.

أجريت أغلب المقابلات مع المسؤولين والخبراء وجها لوجه، لكن تمت بعضها عن طريق الهاتف والبريد الإلكتروني. أجريت جميع المقابلات تقريبا بالإنجليزية، لكن تمت 3 مقابلات بالألمانية بمساعدة مترجم فوري. أراد العديد من الأفراد الحديث بصراحة ووضوح لكن أعلنوا الرغبة في عدم ذكر أسمائهم أو تعريفهم. من ثم، فقد تم حجب معلومات قد تُستخدم في التعرف عليهم. مصطلح "مهني" يستخدم في هذا التقرير لضمان عدم كشف هويات المصادر دون قصد. يشير المصطلح إلى كل من العاملين بالادعاء ومحققي الشرطة والمحللين والمسؤولين بإدارات الهجرة والمحامين، المشاركين في مداورات تخص جرائم دولية خطيرة.

قابلت هيومن رايتس ووتش أيضا 45 لاجئا سوريا بين سن 17 و58 عاما، هم 10 نساء و35 رجلا من مختلف مناطق سوريا. كان 10 ممن قوبلوا من النشطاء الحقوقيين. قابلت هيومن رايتس ووتش 19 لاجئا في السويد (9 في فيرمودو، 9 في فاربرغ، وشخص واحد على الهاتف)، و26 في ألمانيا (12 في برلين، 9 في هانوفر، 5 في كولونيا). في السويد، أجريت مقابلات مع 2 من اللاجئين على انفراد (ومنها مقابلة عن طريق الهاتف) في حين تمت مقابلة 17 في مجموعات صغيرة مكونة كل منها من 4 أو 5 أشخاص. في ألمانيا أجريت مقابلات مع 8 لاجئين كل على انفراد، في حين تمت مقابلات مع 18 شخصا في حلقات نقاش قوامها شخصان إلى 5 أشخاص. قال 22 من اللاجئين السوريين إنهم تعرضوا للاحتجاز قبل الحكومة السورية. قال 16 لـ هيومن رايتس ووتش إنهم عُذبوا على يد القوات الحكومية. أجريت أغلب المقابلات بالعربية بمساعدة مترجم فوري، لكن تمت 9 منها بالإنجليزية. تم حجب جميع أسماء اللاجئين السوريين الذين أجريت معهم مقابلات لحمايتهم، ويُشار إليهم بأسماء مستعارة.

تم تعريف جميع من أجريت معهم المقابلات بالغرض من المقابلات وسبل جمع واستخدام البيانات، ووافقوا طواعية على المشاركة.

أ. خلفية

ارتكب أفراد من مختلف الجماعات المسلحة وأطراف النزاع السوري انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

منذ 2011، احتُجز واختفى أكثر من 106 آلاف شخص، أغلبهم على يد القوات الحكومية، ومنهم 4557 شخصا احتجزوا واختفوا في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى يونيو/حزيران 2016، بحسب "الشبكة السورية لحقوق الإنسان".¹ التعذيب والمعاملة السيئة منتشرة في مراكز الاحتجاز، حيث توفي الآلاف. نفذ الحلف السوري-الروسي غارات جوية استهدفت مناطق مدنية أو ضربتها بشكل عشوائي، واستخدمت القوات الحكومية السورية أسلحة عنقودية وأسلحة حارقة وكيميائية في هجمات واسعة النطاق وممنهجة، وفي بعض الحالات ضد المدنيين مباشرة. ارتكبت الحكومة السورية والقوات الموالية للحكومة انتهاكات موسعة إضافية، منها منع المساعدات الإنسانية بصفة غير قانونية، وفرض حصار غير قانونية في عدة مناطق، والإعدامات الميدانية خارج نطاق القضاء، والتهجير القسري.²

كما يتحمل كل من "تنظيم الدولة الإسلامية" (يُعرف أيضا بـ "داعش") و"جبهة النصرة" التي كانت تابعة للقاعدة في سوريا (تُعرف أيضا بـ "جبهة فتح الشام" ثم "هيئة تحرير الشام")، المسؤولية عن انتهاكات ممنهجة وموسعة – منها استهداف المدنيين بالمدفعية، والاختطاف، والإعدامات. فرضت جبهة النصرة وداعش قواعد صارمة وتمييزية على النساء والفتيات وجندت الأطفال بكثرة. استعبد داعش جنسيا وانتهك حقوق نساء وفتيات إيزيديات، واستخدم المدنيين دروعا بشرية، وزرع ألغاما مضادة للأفراد في الأراضي التي انسحب منها وحولها، وشوه وقتل مدنيين حاولوا الفرار أو العودة إلى ديارهم. كما ارتكب داعش 3 هجمات موثقة على الأقل ضد المدنيين باستخدام أسلحة كيميائية.³

كما هاجمت جماعات مسلحة معارضة غير تابعة للدولة المدنيين بصفة عشوائية، وجندت أطفالا وتورطت في أعمال اختطاف وتعذيب والمنع غير القانوني للمساعدات الإنسانية وفرض حصار غير قانوني بعدة مناطق.⁴

¹ الشبكة السورية لحقوق الإنسان، الصفحة الرئيسية: <http://sn4hr.org> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017)؛ الشبكة السورية لحقوق الإنسان [بالإنجليزية]: "Cases of Arbitrary Arrest Recorded in the First Half of 2016 4557 Including 739 in June 2016," July 6, 2016, http://sn4hr.org/wp-content/pdf/english/Cases_of_arbitrary_detention_in_the_first_half_of_2016_en.pdf (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017).

² هيومن رايتس ووتش، التقرير العالمي 2017 (نيويورك: هيومن رايتس ووتش، 2017)، فصل سوريا: <https://www.hrw.org/ar/world-report/2017/country-chapters/298280>. للمزيد عن هذه الانتهاكات وانتهاكات أخرى، انظر على سبيل المثال تغطية هيومن رايتس ووتش للآزمة السورية.

³ السابق.

⁴ السابق.

دعمت الولايات المتحدة قوات على الأرض منها "قوات سوريا الديمقراطية" – المكونة من "وحدات حماية الشعب" الكردية وجماعات أخرى. ارتكبت قوات سوريا الديمقراطية ووحدات حماية الشعب والشرطة الكردية المحلية (أسايش)، انتهاكات منها تجنيد الأطفال والاحتجاز التعسفي وإساءة معاملة المحتجزين، وإخفاءات قسرية وأعمال قتل مزعومة لأفراد معارضين سياسيا لحزب الاتحاد الديمقراطي، وعضوا المدنيين للخطر إذ تمركزت قواتهم في مناطق مأهولة بالمدنيين.⁵

يتحمل كل من التحالف بقيادة الولايات المتحدة والقوات التركية المسؤولة عن غارات جوية يُحتمل أنها غير قانونية، أدت إلى خسائر في صفوف المدنيين.⁶

توصلت هيومن رايتس ووتش إلى أن العديد من الانتهاكات التي ارتكبتها أفراد من جميع الأطراف منذ بداية الأزمة السورية قد ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في بعض الحالات.

في أغسطس/آب 2013، هزّب منشق عسكري مُلقب بـ"قيصر" 53275 صورة من سوريا، تُظهر الكثير منها جنث المحتجزين القتلى في مراكز الاحتجاز.⁷ موجة الغضب جراء الصور في أوساط بعض أعضاء مجلس الأمن دفعت فرنسا لوضع مشروع قرار لمجلس الأمن على جدول المجلس، كان من شأنه منح المحكمة الجنائية الدولية ولاية على الجرائم الدولية الخطيرة المرتكبة في سوريا منذ 2011. لكن في 22 مايو/أيار 2014، اعترضت روسيا والصين بموجب حق الفيتو على القرار، فمنعتا تدخل المحكمة.⁸

لأن سوريا ليست دولة طرف في نظام روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، فلا يمكن للمحكمة أن تحصل على ولاية على الجرائم المرتكبة هناك إلا إذا أحال مجلس الأمن الوضع في سوريا إلى المدعية العامة للمحكمة، أو إذا قبلت سوريا طوعا بسلطة المحكمة.⁹ لا يعتبر هذا المسار أو ذلك واقعا في الوقت الراهن.

⁵ السابق.

⁶ السابق.

⁷ هيومن رايتس ووتش، "لو تكلم الموتى: الوفيات الجماعية والتعذيب في المعتقلات السورية"، ديسمبر/كانون الأول 2015: <https://www.hrw.org/ar/report/2015/12/16/284536>.

⁸ في 15 أبريل/نيسان 2014 عقدت فرنسا اجتماعا بصيغة "أريا"، وهو تجمع غير رسمي وغير معن لأعضاء مجلس الأمن، للنظر في أمر صور قيصر. "يجب على مجلس الأمن الأممي أن يدعم تحقيق العدالة لسوريا"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 14 أبريل/نيسان 2016: <https://www.hrw.org/ar/news/2014/04/14/253391>. شارك في رعاية القرار 65 دولة، بينها 9 دول أعضاء بمجلس الأمن. تغريدة على تويتر لـ بنجامين كابوت، المندوب السابق للبعثة الفرنسية بالأمم المتحدة، 22 مايو/أيار 2014:

<https://twitter.com/bcabouat/status/469638935011155968> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017). وانظر: "Referral of Syria to International Criminal Court Fails as Negative Votes Prevent Security Council from Adopting Draft Resolution," United Nations press release, SC/11407, May 22, 2014, <https://www.un.org/press/en/2014/sc11407.doc.htm> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017).

⁹ نظام روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية (نظام روما)، 17 يوليو/تموز 1998، A/CONF.183/9، دخل حيز النفاذ في 1 يوليو/تموز 2002، مادتان 12 و13.

تعني هزيمة مشروع قرار المحكمة الجنائية الدولية أن أغلب محافل تحقيق المحاسبة الجنائية ما زالت مغلقة، سواء عن طريق محكمة دولية أو على مستوى الدولة في سوريا. لا شك أن انعدام المحاسبة هذا قد أسهم في وقوع مزيد من الانتهاكات الجسيمة من قبل جميع أطراف النزاع. في الوقت نفسه، يعكس دعم القرار من قبل حكومات ومنظمات عديدة في المجتمع المدني الرغبة الدولية الكبيرة في رؤية العدالة تتحقق حيال الجرائم الدولية الخطيرة في سوريا.

توثيق الانتهاكات

ردا على تعطيل المحاسبة في مجلس الأمن، اعتمدت الجمعية العامة قرارا في 2016 ينص على آلية غير مسبوقة للمساعدة في التحقيقات في الجرائم الدولية الخطيرة المرتكبة في سوريا منذ 2011.¹⁰

كما بذلت مجموعات عدّة جهودا جادة لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان وخروقات القانون الإنساني الدولي في سوريا على مدار السنوات الست الأخيرة. في 2015، أنشأ مجلس الأمن "آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة" (آلية التحقيق المشتركة) للتحقيق في استعمال الأسلحة الكيميائية في سوريا وتحديد الأطراف المسؤولة عن أية هجمات.¹¹ منذئذ، نشرت آلية التحقيق المشتركة 5 تقارير وأعلنت مسؤولية الحكومة السورية وداعش عن هجمات كيميائية في سوريا.¹² نشرت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بسوريا – وقد أنشأها مجلس حقوق الإنسان الأممي في أغسطس/آب 2011 – 22 تقريرا مستقيضا عن انتهاكات جسيمة ارتكبتها جميع الأطراف (14 تقريرا بموجب ولاية اللجنة و8 تقارير مواضيعية).¹³ كما تشارك في مختلف أنواع المبادرات الهادفة إلى توثيق الجرائم الخطيرة في سوريا منظمات عديدة مثل هيومن رايتس ووتش و"منظمة العفو الدولية" و"المركز السوري للعدالة والمساءلة" و"لجنة العدل والمحاسبة الدولية"، وجماعات سورية محلية مختلفة.¹⁴

¹⁰ الجمعية العامة للأمم المتحدة، "آلية دولية محايدة مستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011"، قرار رقم 248/71 (2017)، A/RES/71/248

http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/71/248&referer=http://www.un.org/en/documents/index.html&Lang=A (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017).

¹¹ مجلس الأمن، قرار 2235 (2015)، S/RES/2235

[http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/2235\(2015\)&referer=/english/&Lang=A](http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/2235(2015)&referer=/english/&Lang=A) (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017).

¹² انظر: "Joint Investigative Mechanism of the UN and OPCW," UN News Centre, <http://www.un.org/apps/news/infocusRel.asp?infocusID=146> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017). وانظر أيضا: "على مجلس الأمن الدولي ضمان العدالة ضد الفظائع في سوريا"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 30 أغسطس/آب 2016: <https://www.hrw.org/ar/news/2016/08/30/293544>

¹³ انظر: UN Office of the High Commissioner for Human Rights, "Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic," <http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/IICISyria/Pages/IndependentInternationalCommission.aspx> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017).

¹⁴ هيومن رايتس ووتش، "سوريا"، <https://www.hrw.org/ar/middle-east/n-africa/syria> العفو الدولية، "سوريا"، <https://www.amnesty.org/en/countries/middle-east-and-north-africa/syria> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017)، المركز السوري للعدالة والمساءلة، الصفحة الرئيسية: <https://syriaaccountability.org> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017).

خريطة زمنية بالخطوات الرئيسية نحو (وضد) تحقيق المحاسبة في شأن سوريا على مستوى الأمم المتحدة



2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011
3 يوليو/تموز 2017 الأمين العام للأمم المتحدة يعين كاترين مارشي-أويل رئيسة للآلية الدولية المحايدة المستقلة المعنية بسوريا	21 ديسمبر/كانون الأول 2016 الجمعية العامة للأمم المتحدة تنتشئ الآلية الدولية المحايدة المستقلة المعنية بسوريا	7 أغسطس/آب 2015 مجلس الأمن يؤسس آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة	22 مايو/أيار 2014 روسيا والصين تعترضان بحق الفيتو على قرار مجلس الأمن بإحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية	15 أبريل/نيسان 2014 فرنسا تعقد اجتماعاً بصيغة "أريا" للنظر في أمر صور "القيصر"	14 يناير/كانون الثاني 2013 عرضت سويسرا رسالة على مجلس الأمن نيابة عن 58 دولة تدعو المجلس إلى إحالة الوضع في سوريا للمحكمة الجنائية الدولية	22 أغسطس/آب 2011 أنشأ مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية

سوف تستمر جهود التوثيق – وتشمل حفظ الأدلة المحتملة – في كونها مهمة، وقد تكون ذات أهمية قصوى لعمليات المساءلة المحلية والدولية في المستقبل. في الوقت نفسه، ما زالت هناك حاجة إلى محفل قضائي يتولى الملاحقة القضائية الشاملة للجنة الذين ارتكبوا جرائم دولية خطيرة في سوريا.

الملاحقات القضائية الوطنية في محاكم أجنبية

في العادة لا يمكن للسلطات الوطنية التحقيق في جريمة إلا إذا كانت تربطها صلة بالدولة. الصلة العادية هي صلة الأرض، بمعنى أن تكون الجريمة – أو جزء كبير منها – قد وقعت في أراضي الدولة الراغبة في ممارسة الولاية القضائية (مبدأ الولاية القضائية الإقليمية). تقوم دول عديدة أيضاً بالملاحقة القضائية على أساس الشخصية، بمعنى أن يكون الجاني المزعوم مواطناً في تلك الدولة (مبدأ الولاية القضائية القائمة على الشخصية الإيجابية)، أو إذا كان الضحية في الجريمة مواطناً (مبدأ الولاية القضائية القائمة على الشخصية السلبية). لكن بعض المحاكم الوطنية مُنحت الولاية للتصرف حتى في غياب أية صلة إقليمية أو شخصية. هذا المبدأ – الولاية القضائية العالمية – يمكن الاستعانة به في الملاحقات القضائية في عدد محدود من الجرائم الدولية، ومنها جرائم الحرب، الجرائم ضد الإنسانية، الإبادة الجماعية، التعذيب، القرصنة، الهجمات على عاملين بالأمم المتحدة، والاختفاء القسري.

باستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية، ضمنت عدة دول أن تكون قوانينها المحلية عريضة بالقدر الكافي للسماح لهيئات إنفاذ القانون بملاحقة الأفراد في أراضي الدولة، ممن يُعتقد أنهم مسؤولون عن جرائم دولية جسيمة بعينها، حتى إذا كانت الجرائم وقعت في أراضي بلاد أخرى وإذا كان المتهم والضحايا من مواطني دول أخرى. في الأغلب، تتطلب القوانين المحلية أن يكون المشتبه به في الجرائم الدولية موجوداً في أراضي الدولة التي تنفذ الملاحقة القضائية أو أن يكون من المقيمين فيها، قبل أن تستخدم السلطات المحلية مبدأ الولاية العالمية في تلك القضايا.¹⁵

ألمانيا والسويد والنرويج هي الدول الأوروبية الوحيدة التي لديها ولاية قضائية عالمية "خالصة" على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، ما يعني أن لا حاجة في تلك الدول إلى وجود أية صلة بينها وبين الجريمة حتى تمارس محاكمها الولاية عليها، ويمكن أن تبدأ التحقيقات في تلك القضايا حتى إن لم يكن المشتبه به على أراضي الدولة أو من المقيمين فيها. على ذلك، للدعاء سلطة تقديرية واسعة في تقرير ما إذا كان سيتابع التحقيقات، إذا لم يكن المشتبه به في الدولة، ما يعكس – جزئياً – الصعوبات العملية المتصلة بضمان العدالة في غياب المتهمين.¹⁶

في حين أن هناك تحقيقات جارية في عدة دول أوروبية على صلة بالانتهاكات الجسيمة في سوريا، مثل جرائم التعذيب وجرائم الحرب الأخرى والجرائم ضد الإنسانية، فإن السويد وألمانيا هما أولى الدول التي يُقاضى فيها أفراد ويُدانون على صلة بهذه الجرائم.

السوريون في السويد وألمانيا

استقبلت كل من ألمانيا والسويد أكبر عدد من طلبات اللجوء السورية من بين جميع الدول الأوروبية، بواقع 64 بالمئة من بين 970316 طلب لجوء بين أبريل/نيسان 2011 ويوليو/تموز 2017 (507795 طلباً في ألمانيا و112899 طلباً في السويد)، طبقاً للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين.¹⁷

¹⁵ أغلب القوانين تطالب بوجود المتهم على أراضي الدولة. التشريعات في فرنسا والمملكة المتحدة وإسبانيا تصف المشتبه بكونه مقيماً، حتى تتمكن المحاكم الوطنية من ممارسة ولايتها عليه في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية المرتكبة بالخارج. انظر هيومن رايتس ووتش، "سؤال وجواب: أولى الخطوات نحو المساءلة في سوريا والعراق: أزمة اللاجئين واستخدام الولاية القضائية العالمية في أوروبا"، <https://www.hrw.org/ar/news/2016/10/20/295352>.

¹⁶ انظر القسم الثاني، "أطر العدالة في السويد وألمانيا". يجدر بالملاحظة أن لا القوانين في السويد أو ألمانيا تسمح بالمحاكمات الغيابية في الجرائم الدولية الجسيمة.

¹⁷ انظر: UNHCR، "Europe: Syrian Asylum Applications," April 2011 to July 2017, <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/asylum.php> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017).

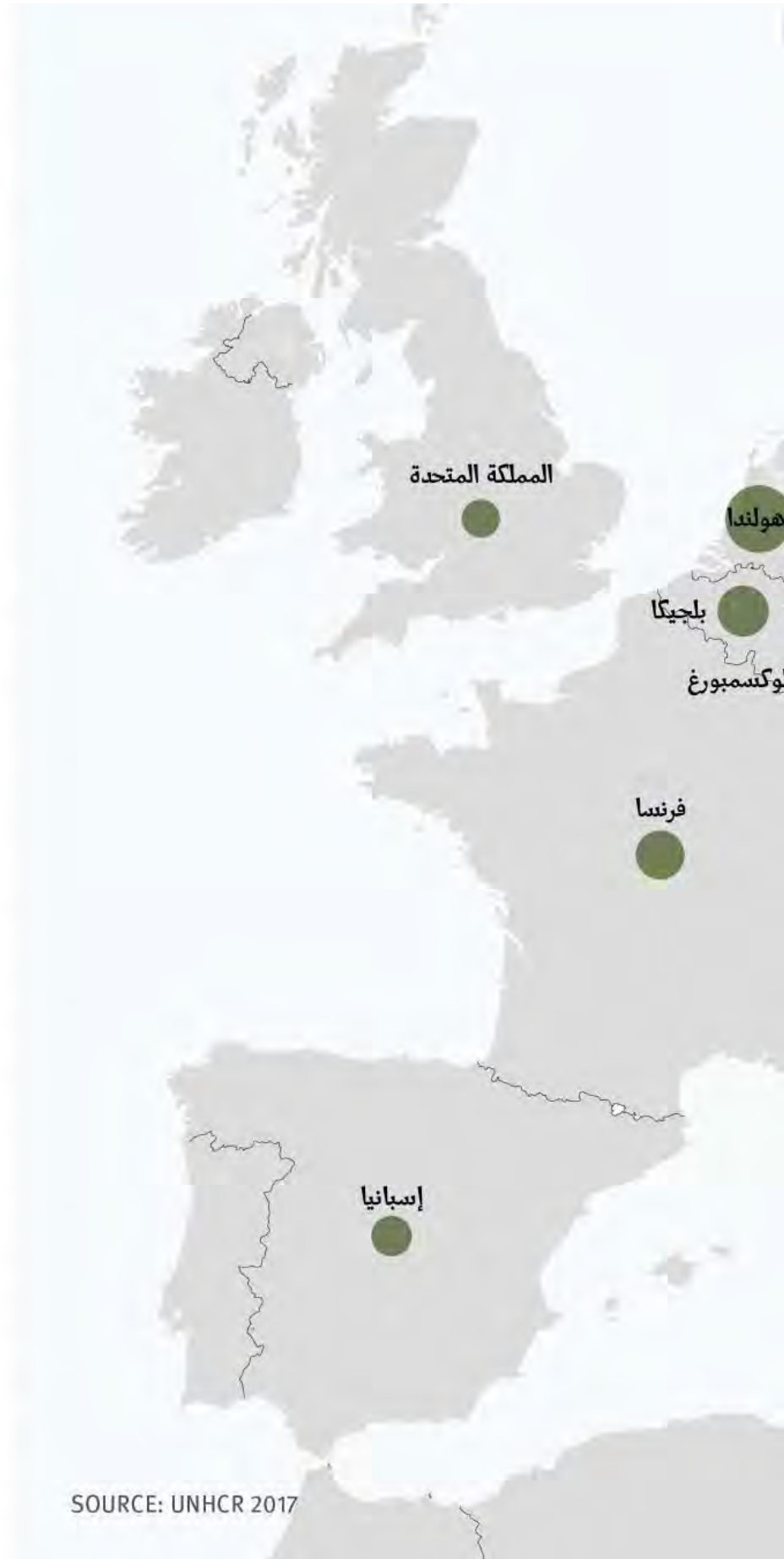
طلبات لجوء السوريين

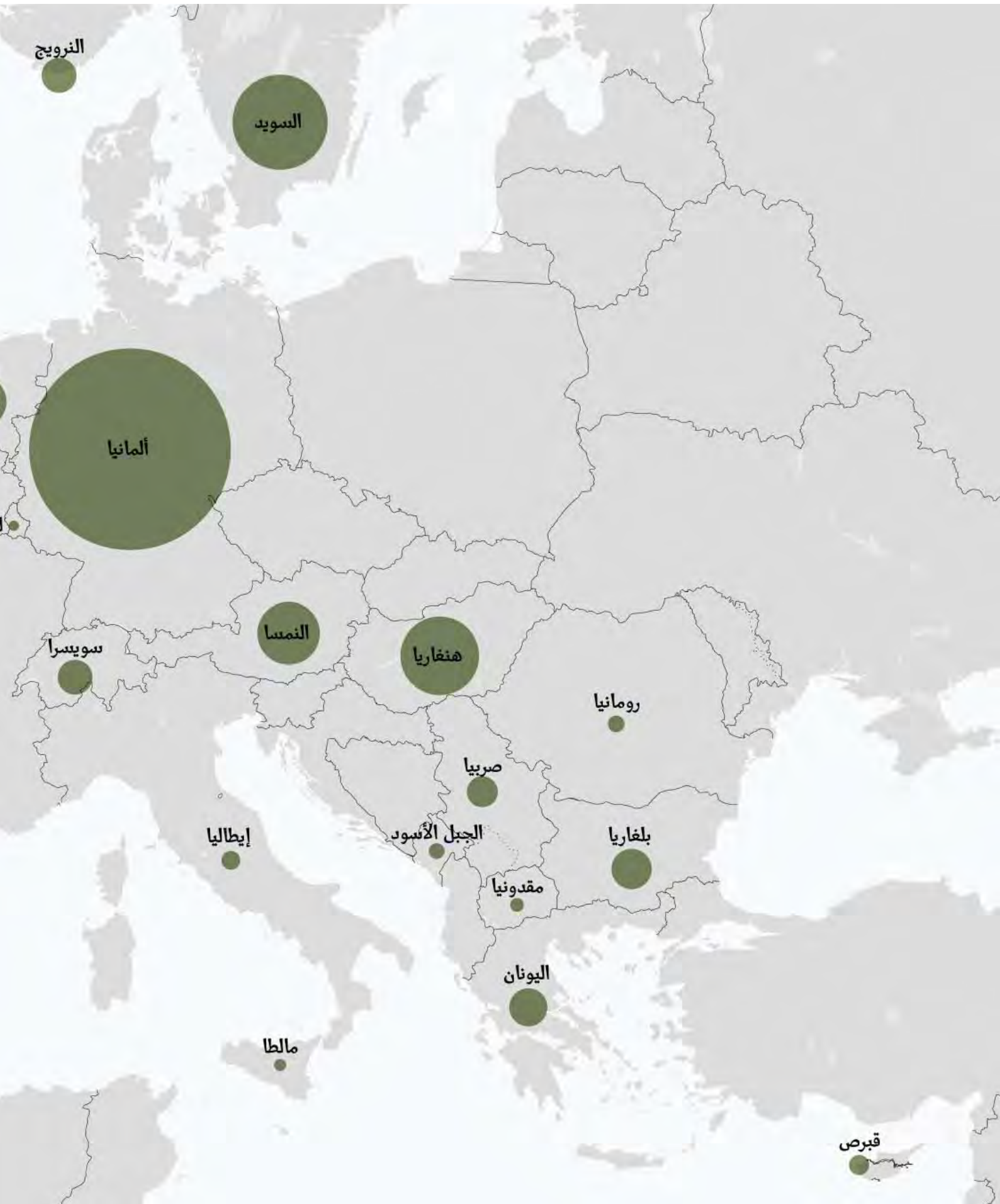
من أبريل/نيسان 2011 حتى يوليو/تموز 2017

507,795	ألمانيا
112,899	السويد
77,056	هنغاريا
48,632	النمسا
33,897	هولندا
20,189	بلغاريا
19,384	بلجيكا
18,087	اليونان
17,675	فرنسا
15,139	النرويج
14,966	سويسرا
12,217	إسبانيا
11,868	صربيا
10,789	المملكة المتحدة
4,974	قبرص
4,355	إيطاليا
3,432	رومانيا
3,023	الجبل الأسود
2,559	فنلندا
2,320	مقدونيا
1,778	مالطا
1,287	لوكسمبورغ

أقل من 900 طلب

بولندا، البرتغال، كرواتيا، سلوفينيا، إيرلندا،
جمهورية التشيك، لاتفيا، ليتوانيا، ألبانيا،
البوسنة والهرسك، أيسلندا، سلوفاكيا، إستونيا،
ليختنشتاين





شدد سوريون قابلتهم هيومن رايتس ووتش في ألمانيا والسويد على أهمية أن تأخذ العدالة مجراها ضد المسؤولين عن الفظائع المرتكبة في سوريا. ذكر من أجريت معهم المقابلات جملة من الأسباب، منها المساعدة على استرداد الإحساس بالكرامة مع الاعتراف بمعاناتهم. قال أحمد، وهو صحفي أوضح تعرضه للاحتجاز والتعذيب على يد الحكومة السورية جراء نشاطه الصحفي:

إذا بقينا صامتين سنكون كأننا شركاء في الجريمة. بالنسبة لي ولآخرين، فالأولوية هي العدالة. تعرضت للتعذيب وسُجنت على شيء قانوني. انتهكت حقوقني.¹⁸

سميرة، التي فقدت عددا من أقاربها في الحرب وقالت إنها شهدت على فظائع عديدة، أعربت عن رغبتها الشخصية في تحقق العدالة:

قُتل أخي بـ 14 رصاصة على يد النظام. ماتت كل عائلتي. رأيت 5 أطفال يُعدمون، رأيت رؤوسهم تُقطع. لم أستطع النوم لمدة أسبوع. [...] تحقيق العدالة مهم جدا، ستجعلني أشعر بأنني إنسانة.¹⁹

بالنسبة لأشخاص آخرين أجريت معهم مقابلات، لا تمثل هذه المداولات القضائية وسيلة لانتصاف الضحايا ومعاقبة الجناة فحسب، إنما تمثل أيضا وسيلة للردع في المستقبل. عبد الله، الذي قال إنه احتُجز وُعذب من قبل الحكومة السورية وهو طفل وإن أقارب له قُتلوا على يد القوات الحكومية، قال لـ هيومن رايتس ووتش:

أصبحت رجلا وأنا في السجن. [...] أعاني كثيرا. قُتل أبي في مذبحه، ولا أريد رؤية من فعلوا هذا في السويد. هذه المحاكمات مهمة لمنع وقوع الجرائم في سوريا.²⁰

قال أيمن لـ هيومن رايتس ووتش إنه احتُجز وُعذب في مركزيّ احتجاز حكوميتين، وإن أقارب له عانوا نفس المصير:

الأمر لا يتعلق بما حدث لنا، إنما هو لأجل من يموتون في السجن. هو قرار سياسي، أن يحدث شيء، لأن حتى الآن نُشرت تقارير كثيرة لكن لم يحدث شيء.²¹

قال أيضا سوريون تحدثوا إلى هيومن رايتس ووتش في السويد وألمانيا إن الملاحقة القضائية في الجرائم الخطيرة قد تبني احترام سيادة القانون والثقة فيها، وقد تخدم كتحذير للجنة المتورطين في

¹⁸ مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع أحمد، 3 فبراير/شباط 2017.

¹⁹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، فيرمود، 18 يناير/كانون الثاني 2017.

²⁰ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع عبد الله، فيرمود، 18 يناير/كانون الثاني 2017.

²¹ مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، هانوفر، 21 فبراير/شباط 2017.

انتهاكات جسيمة، بأنهم لن يفروا من المساءلة. قال محمد، الناشط المشارك في جهود المساءلة لصالح بعض الضحايا في ألمانيا:

يعتقد هؤلاء الناس [عناصر الحكومة السورية] أن الحل السياسي سيأتي وسيتمكنون من الفرار إلى أوروبا. أريدهم أن يشعروا بأنهم مطاردون كما طاردوا الناس طوال حياتهم. نحن بحاجة إلى توجيه رسالة أمل إلى الضحايا، ورسالة إلى المجرمين بأنهم لن يهربوا.²²

عائشة، التي قالت إنها احتُجزت طرف الحكومة السورية وشهدت على أعمال تعذيب ارتكبتها قوات حكومية بحق أقاربها، قالت: "لا تدعوهم يعيشوا حياتهم. إذا أراد أحد الفرار فالمحاكم تنتظره".²³

ذكر بعض من أجريت معهم المقابلات أيضا أسبابا تتصل بوضعهم كلاجئين، وأعربوا عن الاعتقاد بأن الملاحقات الجنائية في بلاد اللجوء قد تساعد في مكافحة خطاب كراهية الأجانب في أوروبا، مع إظهار أن اللاجئين قد فروا في حقيقة الأمر من جرائم جاري الملاحقة القضائية عليها، وأنهم يتعاونون في مثول المجرمين أمام العدالة.

عثمان – وهو طالب قال إنه احتُجز وُعذب على يد الحكومة السورية وشهد على مذبحه – قال لـ هيومن رايتس ووتش إنه قلق إزاء تصورات المواطنين السوريين نحو اللاجئين السوريين، ويرى أن الملاحقات الجنائية ستساعد السكان على الإحساس بالأمان:

... في السويد، التعميم بشأن اللاجئين رائج للغاية. أواجه طوال الوقت. من المهم للسويديين أن يشعروا بالأمان. مع هذه المحاكمات، سوف يعرفون أن الأشرار سيُعاقبون. [...] المهم أن يعرف السويديون أنهم يمكنهم الشعور بالأمان.²⁴

أخيرا، وصف بعض اللاجئين السوريين المحاكمات في دول مثل السويد أو ألمانيا بصفقتها خطوة صغيرة نحو عدالة شاملة لسوريا على المدى البعيد. قال مصطفى، الذي كان يعمل بمجال المساعدات الإنسانية في سوريا:

مهم للغاية أن هذا يحدث. المحاكمات مهمة، بغض النظر عن الطرف الذي ينتمي إليه المتهمون. هي مهمة لتمهيد الطريق للعدالة في المستقبل.²⁵

²² مقابلة هيومن رايتس ووتش مع محمد، برلين، 24 فبراير/شباط 2017.

²³ مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، هانوفر، 21 فبراير/شباط 2017.

²⁴ مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، فيرمو، 18 يناير/كانون الثاني 2017.

²⁵ السابق.

II. أطر العدالة في السويد وألمانيا

السويد وألمانيا هما أول دولتان يُقاضى فيهما الأفراد على جرائم دولية خطيرة ارتكبت في سوريا أثناء النزاع الدائر.²⁶ وهناك عدة أسباب لهذا.

أولاً، في الدولتين قوانين و وحدات جرائم حرب متخصصة ضمن هيئات إنفاذ القانون والادعاء تركز على التصدي للجرائم الدولية الجسيمة المرتكبة بالخارج. كما تلعب سلطات الهجرة في السويد وألمانيا دوراً أساسياً في دعم وحدات جرائم الحرب إذ تشركها في المعلومات ذات الصلة.

ثانياً، للسلطات في الدولتين تجربة سابقة في قضايا الجرائم الدولية الجسيمة. في 1997، كانت ألمانيا أول دولة يُدان فيها شخص على جرائم إبادة جماعية بناء على مبدأ الولاية القضائية العالمية.²⁷ بعد إنشاء وحدات جرائم الحرب في 2009، قاضى الادعاء الألماني أيضاً أفراداً على جرائم دولية خطيرة ارتكبت في رواندا وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق.²⁸ حصل الادعاء في السويد على حُكم الإدانة الأول في جرائم الحرب عام 2006، بشأن فضاء ارتكبت خلال النزاع في يوغوسلافيا السابقة في عام 1993.²⁹ فتحت 6 قضايا أخرى منذ إنشاء وحدات جرائم الحرب السويدية، بحق أفراد أتهموا في جرائم دولية خطيرة وقعت أثناء النزاعات في كل من يوغوسلافيا السابقة ورواندا والعراق.³⁰

²⁶ جرت 4 من هذه المحاكمات بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية، في حين تمت محاكمتين بموجب مبدأ الولاية القضائية القائمة على الشخصية الإيجابية.

²⁷ طعن نيكولا جورغيتش إدانته، بما يشمل أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، لكن لم يُقبل الطعن. حققت الشرطة الألمانية مع أكثر من 150 شخصاً آخرين جراء تورطهم في نزاع يوغوسلافيا السابقة، لكن حوكم في النهاية 4 أشخاص فحسب أمام المحاكم الألمانية. انظر:

Amnesty International, *Germany: End Impunity through Universal Jurisdiction*, October 1, 2008,

<https://www.amnesty.org/en/documents/EUR23/003/2008/en> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017)، ص ص 91-98.

²⁸ انظر: Human Rights Watch, *The Long Arm of Justice: Lessons from Specialized War Crimes Units in France, Germany and the Netherlands*, September 2014, <https://www.hrw.org/report/2014/09/16/long-arm-justice/lessons-specialized-war-crimes-units-france>

TRIAL International, "Trial Watch: Rami K.," last modified May 30, 2017, pp. 102-103

انظر: <https://trialinternational.org/latest-post/rami-k> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017).

²⁹ انظر: TRIAL international, "Trial Watch: Jackie Arklöv," last modified June 14, 2016, <https://trialinternational.org/latest-post/jackie-arklov> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017). لمزيد من المعلومات انظر: Mark Klamburg, "International Criminal Law in Swedish Courts: The Principle of Legality in the Arklöv Case," *International Criminal Law Review*, vol. 9 (2009), pp. 395-409.

³⁰ انظر: TRIAL International, "Trial Watch: Ahmet Makitan," last modified June 1, 2016, <https://trialinternational.org/latest-post/ahmet-makitan>

انظر: TRIAL International, "Trial Watch: Milic Martinovic," last modified June 9, 2016, <https://trialinternational.org/latest-post/milic-martinovic> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017). وانظر:

TRIAL International, "Trial Watch: Stanislas Mbanenande," last modified June 14, 2016, <https://trialinternational.org/latest-post/stanislas-mbanenande> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017). وانظر: TRIAL International, "Trial Watch: Claver Berinkindi," last modified February 17, 2017, <https://trialinternational.org/latest-post/berinkindi-clever> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017).

انظر: TRIAL International, "Trial Watch: Tabaro Theodore," February 8, 2017, <https://trialinternational.org/latest-post/tabaro-theodore>

انظر: TRIAL International, "Trial Watch: Raed Abdulkareem," last modified February 8, 2017, <https://trialinternational.org/latest-post/raed-abdulkareem> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017).

ثالثاً، وجود أعداد كبيرة من السوريين يعني وجو ضحايا وجناة محتملين، وربما عبء سياسي أكبر على السلطات لأن تحاسب الجناة المقيمين على أراضيها.

القوانين

السويد

في يونيو/حزيران 2014 اعتمدت السويد "قانون المسؤولية الجنائية عن الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب".³¹ تعكس بنود القانون إلى حد بعيد نصوص نظام روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية. ينص القانون على أسس الملاحقة القضائية في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، ويضم مختلف أشكال المسؤولية الجنائية المستخدمة عادة في القانون الجنائي الدولي، بما يشمل مسؤولية القيادة. يُنظر في أمر جرائم الحرب التي وقعت قبل بدء نفاذ القانون في 2014 بموجب قانون العقوبات السويدي بصفتها "جرائم ضد القانون الدولي".³² التعذيب، حتى الآن، ليست جريمة قائمة بذاتها في القانون السويدي، لكن يمكن نسب اتهامات التعذيب كجريمة حرب أو كجريمة ضد الإنسانية.³³

بحسب قانون العقوبات السويدي، فالسويد لديها ولاية قضائية عالمية "خالصة" في شأن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، ما يعني عدم الحاجة إلى صلة تربط السويد بالجريمة حتى تفتح ملاحقة قضائية بشأنها، حتى إذا كانت ارتكبت خارج السويد ولم يكن الجاني أو الضحايا مواطنين

³¹ قانون 2024:406 بشأن المسؤولية الجنائية عن الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب ، (Lag 2014:406 om straff för folkmord, brott mot mänskligheten och krigsförbrytelser)، Forsvarsdepartementet في 6 سبتمبر/أيلول (2017)، <https://www.riksdagen.se/sv/dokument-lagar/dokument/svensk-forfattningssamling/lag-2014406-om-straff-for-folkmord-brott-mot-sfs-2014-406>

http://www.government.se/49cd62/contentassets/6e0e65c994124235a39387e2dcf5ad48/2014_406-act-on-criminal-responsibility-for-genocide-crimes-against-humanity-and-war-crimes-.pdf (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول (2017) الترجمة الإنكليزية الرسمية.

³² قانون العقوبات السويدي رقم 1962:700 (Bottsbalken 1962:700)، Justitiedepartementet في 21 ديسمبر/كانون الأول 1962، الفصل 22، القسم 6: (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول) https://www.riksdagen.se/sv/dokument-lagar/dokument/svensk-forfattningssamling/brottsbalk-1962700_sfs-1962-700

<http://www.government.se/49cd60/contentassets/5315d27076c942019828d6c36521696e/swedish-penal-code.pdf> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول) ترجمة إنكليزية غير رسمية. الجرائم ضد الإنسانية المرتكبة قبل 1 يوليو/تموز 2014 لا يمكن فتح ملاحقات قضائية عليها كجرائم عادية بموجب قانون العقوبات السويدي (مثال: قتل، اغتصاب، اعتداء)، في حين أن جرائم الإبادة الجماعية الواقعة قبل 1 يوليو/تموز 2014 تُجرم بموجب القانون 1964:169 في شأن المعاقبة على جرائم الإبادة الجماعية (Lag 1964:169 om straff för folkmord)، Justitiedepartementet في 20 مارس/آذار 1964 https://www.riksdagen.se/sv/dokument-lagar/dokument/svensk-forfattningssamling/lag-1964169-om-straff-for-folkmord_sfs-1964-169 (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول (2017)، بالسويدية.

³³ قانون بشأن المسؤولية عن الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، الأقسام 2(2) و4(2). اقترحت الحكومة السويدية تشريعا للمعاقبة على جريمة التعذيب كما عرفتها اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (اتفاقية مناهضة التعذيب). انظر وزارة العدل السويدية (Justitiedepartementet) "تعذيب خاص؟"، ("Ett särskilt tortyrbrott")، أغسطس/آب 2015: <http://www.regeringen.se/contentassets/740d39e2a0c640158b74198b7e760ce0/ds-2015-42-ett-sarskilt-tortyrbrott.pdf> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول (2017). من المتوقع صدور مشروع بالقانون بنهاية 2017. انظر الحكومة السويدية (Regeringskansliet) "السويد تتصدى لانتقادات لجنة مناهضة التعذيب بمجلس أوروبا" (Sverige åtgärdar kritik från Europarådets kommitté mot tortyr)، 27 أكتوبر/تشرين الأول 2016 <http://www.regeringen.se/artiklar/2016/10/sverige-atgardar-kritik-fran-europaradets-kommitte-mot-tortyr> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول (2017).

سويديين أو مقيمين على أراضي السويد.³⁴ للدعاء سلطة تقديرية في اختيار المضي قدما في القضية بناء على الأدلة المتوفرة له، لكن الادعاء ملزم بالتحقيق في حال وجود أدلة كافية.³⁵

ألمانيا

كانت ألمانيا بين أول الدول التي دمجت نظام روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية بقوانينها المحلية عن طريق قانون الجرائم ضد القانون الدولي في 2002.³⁶ هذا القانون يُعرف جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية بالاتساق مع معاهدة المحكمة الجنائية الدولية، ويضم أيضا نصوصا عن مسؤولية القيادة بصفتها من ضمن أشكال المسؤولية الجنائية. بموجب القانون الألماني ليس التعذيب جريمة قائمة بذاتها، لكن يمكن الملاحقة على التعذيب كجريمة ضد الإنسانية أو جريمة حرب.³⁷

بموجب القانون المذكور، يمكن للسلطات الألمانية التحقيق في الجرائم الدولية الجسيمة المرتكبة بالخارج والملاحقة القضائية عليها حتى إن لم يكن للجرائم صلة ما بألمانيا. لكن هذا الشكل من الولاية القضائية العالمية "الخالصة" تحده بعض القيود الإجرائية.³⁸ وتحديدا فالمادة 153(و) من قانون أصول المحاكمات الجنائية الألماني يعطي الادعاء سلطة تقديرية في عدم فتح تحقيق في جريمة مشمولة بقانون الجرائم ضد القانون الدولي عندما:

- 1) لا يكون ألماني مشتبه بارتكابه الجريمة.
- 2) لم تُرتكب الجريمة ضد ألماني.
- 3) لا يقيم المشتبه به، أو يكون من المتوقع أن يقيم، في ألمانيا.
- 4) في حال كانت محكمة دولية أو محكمة في دولة وقعت على أراضيها الجريمة أو مواطن من مواطنيها مشتبه فيها أو كابد أضرارا بسببها، تقوم بالنظر في الجريمة.³⁹

³⁴ قانون العقوبات السويدي، الفصل 2، القسم 3(6). مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين سويديين، 17 يناير/كانون الثاني 2017. مراسلة بالبريد الإلكتروني بين هيومن رايتس ووتش وأكاديمية سويدية، 19 أبريل/نيسان 2017.

³⁵ قانون العقوبات السويدي الفصل 20، قسم 3. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين سويديين، 17 يناير/كانون الثاني 2017. إذا لم يكن المشتبه به خارج أراضي السويد يمكن للدعاء على ذلك فتح تحقيق وإشراك دول أخرى في أوروبا أو خارجها على التحقيق، بحسب بروتوكولات التعاون.

³⁶ قانون الجرائم ضد القانون الدولي أو CCAIL (Völkerstrafgesetzbuch or VStGB) دخل حيز النفاذ في 30 يونيو/حزيران 2002: <https://www.gesetze-im-internet.de/bundesrecht/vstgb/gesamt.pdf> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017)، بالألمانية. <http://www.iuscomp.org/gla/statutes/VoeStGB.pdf> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017)، ترجمة إنجليزية غير رسمية. دخل القانون حيز النفاذ قبل نظام روما بيوم.

³⁷ قانون الجرائم ضد القانون الدولي، فصل 1، قسم 7 (1) عدد 5، والفصل 2، قسم 8 (1) عدد 3. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألماني، 15 فبراير/شباط 2017. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألماني، 16 فبراير/شباط 2017.

³⁸ يُعرف هذا الشكل من الولاية القضائية العالمية "الخالصة" في القسم 1 من القانون: "ينطبق هذا القانون على جميع الجرائم ضد القانون الدولي المنصوص عليها في القانون، لذا فهو يشمل الجرائم الخطيرة المذكورة حتى إذا كانت الجريمة قد وقعت بالخارج ولا صلة لها بألمانيا".

³⁹ قانون أصول المحاكمات الجنائية الألماني (Strafprozeßordnung or StPo) دخل حيز النفاذ في 7 أبريل/نيسان 1987، القسم 153 (و): <http://www.gesetze-im-internet.de/stpo> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017)، بالألمانية. http://www.gesetze-im-internet.de/englisch_stpo/englisch_stpo.html (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017)، ترجمة إنجليزية غير رسمية.

المؤسسات

السويد

توجد وحدة جرائم حرب متخصصة في صفوف الشرطة السويدية ("هيئة جرائم الحرب") مكلفة حصرا بالتحقيق في الجرائم الدولية الخطيرة. في الوحدة 13 محققا و2 من المحللين.⁴⁰ يوفر المحللان للمحققين المعلومات ذات الصلة بسياق التحقيقات ويقدمان النصح حول استجواب الشهود.⁴¹ تتعاون هيئة جرائم الحرب عن كثب مع 2 من الضباط من إدارة الاستخبارات بالشرطة السويدية، يركزان على الجرائم الدولية الخطيرة.⁴²

لدى الادعاء السويدي أيضا وحدة جرائم حرب متخصصة ("فريق ادعاء جرائم الحرب"). هذه الوحدة مكونة من 8 معاونين للمدعي العام، يعمل 4 منهم بدوام كامل على هذه القضايا. يقسم الباقي وقتهم بين أعمال الوحدة والقضايا الجنائية الاعتيادية.⁴³ معاونو المدعي العام في هذه الوحدة يقودون التحقيقات في الجرائم الدولية الخطيرة ويتعاونون عن كثب مع هيئة جرائم الحرب.⁴⁴ بشكل عام لا يحتاجون إلى تصريح من القضاء لفتح تحقيقات رسمية، كما هو الحال في دول أخرى، ما يؤدي إلى التعجيل بالإجراءات.⁴⁵

يتعاون كل من هيئة جرائم الحرب وفريق ادعاء جرائم الحرب عن كثب مع نظرائهم المسؤولين عن مكافحة الإرهاب، ولديهما نظم مطبقة لتنظيم تبادل المعلومات.⁴⁶

⁴⁰ الشرطة السويدية (Polisen)، "جرائم الحرب - عمل الشرطة" ("Krigsbrotts - Polisens arbete") [https://polisen.se/Om-](https://polisen.se/Om-polisen/Olika-typer-av-brott/Krigsbrott) (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017). حتى سبتمبر/أيلول 2017 على حد علم هيومن رايتس ووتش، كانت الهيئة توظف 13 محققا واثنين من المحللين.

⁴¹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤول سويدي، 17 يناير/كانون الثاني 2017.

⁴² يتعاون ضباط الاستخبارات أيضا مع جهاز الأمن السويدي والمخابرات العسكرية، ومع النظراء من المخابرات بالدول الأخرى. مقابلات هيومن رايتس ووتش مع مسؤول سويدي، 17 يناير/كانون الثاني 2017. مراسلة بالبريد الإلكتروني لـ هيومن رايتس ووتش مع مسؤول سويدي، 21 مارس/آذار 2017.

⁴³ هيئة الادعاء السويدية (Åklagarmyndigheten)، "مكتب المدعي العام الدولي في ستوكهولم" (Internationella åklagarkammaren) (Stockholm)، <https://www.aklagare.se/kontakt/aklagaromraden/nationella-aklagaravdelningen/internationella-aklagarkammaren-> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017). حتى سبتمبر/أيلول 2017 وعلى حد علم هيومن رايتس ووتش، كانت الوحدة توظف 8 معاونين ادعاء. يوظف مكتب الادعاء العام الدولي 40 معاون ادعاء وهو مسؤول عن أغلب الجرائم ذات البعد الدولي، مثل الإرهاب أو الجرائم الدولية الجسيمة. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين سويديين، 17 يناير/كانون الثاني 2017.

⁴⁴ في حالة الجرائم الاعتيادية، تقود الشرطة التحقيقات. مقابلات هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين سويديين، 17 يناير/كانون الثاني 2017.

⁴⁵ يسري هذا على سلطة الادعاء السويدية عموما، ويعني على سبيل المثال أن بإمكان معاوني المدعي العام إصدار أوامر توقيف أو تكليف الشرطة بأعمال تفتيش للبيوت دون تصريح قضائي. هذا التصريح مطلوب فقط في أحوال محدودة (على سبيل المثال التصريح بالتصنت). لملاحقة جرائم وقعت خارج أراضي السويد، يحتاج الادعاء إلى تصريح إما من الحكومة أو من المدعي العام. انظر قانون العقوبات السويدي، الفصل 2، قسم 5(2) واللجنة 1993:1467 بشأن التصريح للمدعي العام بالأمر بالملاحقة القضائية في قضايا بعينها Förordning 1993:1467 med bemyndigande för riksåklagaren att förordna om väckande av åtal i vissa fall), Justitiedepartementet L5 دخل حيز النفاذ 16 ديسمبر/كانون الأول 1993، [https://www.riksdagen.se/sv/dokument-lagar/dokument/svensk-](https://www.riksdagen.se/sv/dokument-lagar/dokument/svensk-forfattningssamling/forordning-19931467-med-bemyndigande-for_sfs-1993-1467) (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017) بالسويدية. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين سويديين، 17 يناير/كانون الثاني 2017.

⁴⁶ كما أن 4 من معاوني الادعاء بفريق ادعاء جرائم الحرب مدربون على العمل في قضايا الإرهاب. مقابلات هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين سويديين، 17 يناير/كانون الثاني 2017.

تفحص مصلحة الهجرة طلبات اللجوء في السويد. توظف المصلحة أكثر من 8 آلاف شخص وهي مكونة من 50 وحدة، في كل منها 30 موظفاً، في شتى أنحاء السويد.⁴⁷ عمل المصلحة مقسم على 6 مناطق جغرافية في السويد.⁴⁸ يوجد متخصصون في كل منطقة مدربون على دعم الموظفين العاديين في الحالات الجاري النظر فيها في أمر الحرمان من وضع اللاجئ بموجب المادة 1و – مادة عدم الانطباق في اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 الخاصة باللاجئين ("اتفاقية اللاجئين")، بما يشمل الحرمان بسبب احتمال ارتكاب جرائم جسيمة.⁴⁹ عند ظهور مثل هذه الحالات، يقدم هؤلاء المتخصصون المشورة للموظفين المسؤولين عن الملفات على امتداد عملية فحص طلب اللجوء.⁵⁰ دفع عدد طالبي اللجوء السوريين الكبير في السويد بين 2014 و2016 مصلحة الهجرة إلى زيادة عدد هؤلاء الخبراء من 20 إلى 35.⁵¹

كما توجد وحدة بمصلحة الهجرة تقدم معلومات سياقية للمصلحة على صلة بدول بعينها وتتصدى لأسئلة قد تظهر في مختلف ملفات الأفراد على صلة بدول بعينها.⁵²

بموجب القانون السويدي، على مصلحة الهجرة تبليغ هيئة جرائم الحرب بما لديها من معلومات حول جرائم دولية جسيمة محتملة، كلما صادفتها أثناء عملها.⁵³ أظهرت بحوث هيومن رايتس ووتش أنه بينما ترسل المصلحة بانتظام إلى الهيئة ما لديها من معلومات تخص طالبي لجوء ربما تورطوا في جرائم دولية، فهي لم تتمكن بعد من عمل هذا بشأن الضحايا المحتملين أو الشهود المحتملين على

47 مصلحة الهجرة السويدية (Migrationsverket)، الصفحة الرئيسية: <https://www.migrationsverket.se/English/Startpage.%20html> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017). الإجراء المنظم لتقديم طلبات اللجوء منصوص عليه في قانون الأجانب السويدي. قانون الأجانب (Utlänningslagen 2005:716)، Justitiedepartementet L7 2005:716 دخل حيز النفاذ 31 مارس/آذار 2006، https://www.riksdagen.se/sv/dokument-lagar/dokument/svensk-forfattningssamling/utlanningslag-2005716_sfs-2005-716 (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017) بالسويدية. http://www.government.se/contentassets/784b3d7be3a54a0185f284bbb2683055/aliens-act-2005_716.pdf (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017)، ترجمة إنجليزية رسمية. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين سويديين، 16 يناير/كانون الثاني 2017. مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع مسؤولة سويدية، 27 فبراير/شباط 2017.⁴⁸ هذه المناطق هي: الشمال، الوسط، الغرب، الشرق، الجنوب، فضلا عن منطقة ستوكهولم. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين سويديين، 16 يناير/كانون الثاني 2017. مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع مسؤولة سويدية، 27 فبراير/شباط 2017.⁴⁹ في 2009 عدل قانون الأجانب السويدي وهو الآن فيه مادة عن عدم الانطباق. انظر قانون الأجانب، الفصل 4، القسم 2ب، المعدل بقانون 2009:1542 بتعديل قانون الأجانب رقم 2005:716، (Lag 2009:1542 om ändring i utlänningslagen 2005:716)، Justitiedepartementet L7 2009:1542 دخل حيز النفاذ 1 يناير/كانون الثاني 2010، <http://notisum.se/rnp/sls/sfs/20091542.pdf> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول)، بالسويدية، <http://www.government.se/contentassets/86ebb559cc2d4cf5bee5906236977436/act-amending-the-aliens-act.pdf> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017)، ترجمة إنجليزية رسمية.⁵⁰ مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع مسؤولة سويدية، 27 فبراير/شباط 2017.⁵¹ السابق.

⁵² تعمل الوحدة بإدارة الشؤون القانونية، في نورشبنغ، مراسلة بالبريد الإلكتروني بين هيومن رايتس ووتش ومسؤول سويدي، 16 مارس/آذار 2016.

⁵³ لائحة 2016:1245 بتعديل اللائحة 2007:996 بتعليمات لمصلحة الهجرة

(Förordning 2016:1245 om ändring i förordningen (2007:996) med instruktion för Migrationsverket) دخلت حيز النفاذ في 16 ديسمبر/كانون الأول 2016، قسم 2 (17)، <https://www.notisum.se/rnp/sls/sfs/20161245.pdf> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017)، بالسويدية. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين سويديين، 16 يناير/كانون الثاني 2017. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين سويديين، 17 يناير/كانون الثاني 2017.



الانتهاكات.⁵⁴ عند الوصول لقرار في ملف طلب لجوء بعدم الانطباق بموجب مادة 1و، توقع إدارة الشؤون القانونية للمصلحة بالموافقة على ما يمكن لمسؤول الملف بالمصلحة أن يشرك فيه هيئة جرائم الحرب من معلومات.⁵⁵

في يناير/كانون الثاني 2016، توصلت هيئات إنفاذ القانون السويدية والادعاء ومصلحة الهجرة إلى اتفاق لتحسين التعاون بينها. يتقابل مندوبون عن هذه الهيئات الآن بشكل منتظم لمناقشة كيفية تحسين أساليب العمل وتبادل المعلومات، بما يشمل ما يتصل بقضايا جرائم الحرب المحتملة.⁵⁶

ألمانيا

لدى الشرطة الاتحادية وحدة متخصصة تُدعى "الوحدة المركزية لمكافحة جرائم الحرب والجرائم المتصلة بموجب قانون الجرائم ضد القانون الدولي" (Zentralstelle für die Bekämpfung von) Kriegsverbrechen und weiteren Straftaten nach dem Völkerstrafgesetzbuch وتُدعى ZBKV على سبيل الاختصار) ("وحدة مكافحة جرائم الحرب").⁵⁷

⁵⁴ هناك مسؤول حكومي أكد أن أثناء مقابلات طالبي اللجوء لا يُخطرون في العادة بأن المعلومات المقدمة منهم قد تطلع عليها هيئات حكومية أخرى، مثل الشرطة أو الادعاء. مراسلة بالبريد الإلكتروني لـ هيومن رايتس ووتش مع مسؤول سويدي، 22 أغسطس/أب 2017.

⁵⁵ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين سويديين، 16 يناير/كانون الثاني 2017. مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين سويديين، 27 فبراير/شباط 2017. عندما يخضع شخص للتحقيق في جرائم دولية جسيمة، يتم تعليق عملية اللجوء الخاصة به وتُستأنف إذا لم تتمكن التحقيقات من تأكيد تورطه في جرائم. إذا ظهرت أدلة على أن الشخص ربما ارتكب هذه الجرائم لكن لا تكون كافية لفتح ملاحقة جنائية، يمكن ترحيله إلى دولة المنشأ، بعد رفض طلب اللجوء لعدم الانطباق بموجب مادة 1و من اتفاقية اللاجئين. لكن إذا لم يكن الترحيل ممكناً (كما هو الحال بالنسبة لسوريا حالياً)، يحصل الشخص على إقامة مؤقتة في السويد. مراسلة بالبريد الإلكتروني لـ هيومن رايتس ووتش مع مسؤول سويدي، 22 أغسطس/أب 2017.

⁵⁶ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين سويديين، 17 يناير/كانون الثاني 2017. مراسلة بالبريد الإلكتروني بين هيومن رايتس ووتش ومسؤول سويدي، 22 مارس/آذار 2017.

⁵⁷ مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية (Bundeskriminalamt or BKA) "الوحدة المركزية لمكافحة جرائم الحرب والجرائم المتصلة بموجب قانون الجرائم ضد القانون الدولي" (Zentralstelle für die Bekämpfung von Kriegsverbrechen und weiteren Straftaten nach dem Völkerstrafgesetzbuch or ZBKV) 14 أبريل/نيسان 2011، https://www.bka.de/EN/OurTasks/Remit/CentralAgency/ZBKV/zbkv_node.html (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017). مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألمان، 22 فبراير/شباط 2017. لمزيد من المعلومات عن إنشاء الوحدة، انظر: Human Rights Watch, *The Long Arm of Justice*, pp. 52-53.

توظف وحدة مكافحة جرائم الحرب 13 ضابط شرطة. في حين لا توظف محللين، فضباط الشرطة في هذه الوحدة يؤدون بشكل متزايد مهام المعنيين بالتحليل في صفوف الشرطة. توظف الوحدة بشكل روتيني مترجمين وباحثين وعاملين بالدعم الفني منتدبين من الشرطة الاتحادية، وكذلك تتعاون مع استشاريين خارجيين. للوحدة منسقون في مزار الشرطة في الولايات الألمانية الـ 16 جميعاً.⁵⁸

كما أن لدى هيئة الادعاء الاتحادية وحدة جرائم حرب متخصصة ("وحدة جرائم الحرب بالادعاء") مكلفة بالملاحقة القضائية على الجرائم الدولية الجسيمة بموجب قانون الجرائم ضد القانون الدولي. توظف الوحدة 6 معاونين للمدعي العام بدوام كامل، بينهم 4 نساء. استخدمت الوحدة مؤخرًا معاونات ادعاء إضافيات لتلبية للاحتياج المتزايد للتعامل مع حالات العنف الجنسي بحق ضحايا من النساء.⁵⁹

مثل السويد، فإن لولايات جرائم الحرب في هيئات إنفاذ القانون والادعاء بألمانيا نظراء في جهات مكافحة الإرهاب. وحدات جرائم الحرب ومكافحة الإرهاب عادة ما تتعاون وتعد اجتماعات منتظمة وتطبق عمليات للتشارك في المعلومات.⁶⁰

تفحص مصلحة الهجرة الألمانية (Bundesamt für Migration und Flüchtlinge) تُعرف اختصاراً بـ (BAMF) طلبات اللجوء في 40 مركزاً للهجرة في شتى أنحاء ألمانيا. بها قسم متخصص (القسم 235) الذي يتولى دور التنسيق في التعاون مع السلطات الأمنية على مستوى الاتحاد وعلى مستوى الولايات، بما يشمل وحدة مكافحة جرائم الحرب والوحدة المناظرة لها بمجال مكافحة الإرهاب. هذا التعاون يشمل التشارك في المعلومات المتصلة بالجرائم الدولية الجسيمة المحتملة. وقت كتابة هذه السطور، كان القسم 235 يُوظف 29 موظفاً. كما أن بمصلحة الهجرة قسم مكلف بالنظر في طلبات اللجوء التي يمكن صدور قرار فيها بعدم الانطباق بموجب مادة 1 و (القسم 233)، ويمكنه أخذ معلومات من القسم 235 متصلة بمقتضيات اتخاذ قراراته.⁶¹

⁵⁸ حتى سبتمبر/أيلول 2017 وعلى حد علم هيومن رايتس ووتش، كانت الوحدة توظف 13 ضابط شرطة. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألمان، 22 فبراير/شباط 2017. كما توظف الوحدة 4 موظفين منتظمين في العمل ليسوا موظفين عموم (tarifbeschäftigte) ثلاثة منهم يعملون بدوام جزئي. انظر البرلمان الألماني (Deutscher Bundestag)، "رد الكومة الاتحادية على طلب إحاطة من السيد توم كونيغز، السيد لويز أمستبرغ، د. فرانسيسكا برانتنر، ونواب برلمانيون آخرون ومجموعة برلمانية حزب الخضر. تحقيق في ألمانيا بشأن الجرائم الدولية المرتكبة في سوريا، Luise Amtsberg, Tom Koenigs, Abgeordnete der Bundesregierung auf die Kleine Anfrage der Abgeordneten Dr. Franziska Brantner, weiterer Abgeordneter und der Fraktion: Ermittlung von in Syrien begangenen Volkerstrafaten in Deutschland", Document n. 18/12533 (Drucksache 18 /12533) 30 مايو/أيار 2017: <http://dip21.bundestag.de/dip21/btd/18/125/1812533.pdf> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017)، سؤال 17.

⁵⁹ مكتب الادعاء العام الاتحادي (Generalbundesanwalt or GBA)، "جرائم القانون الجنائي" ("Straftaten nach dem Völkerstrafgesetzbuch")، <https://www.generalbundesanwalt.de/de/voelker.php> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017). حتى سبتمبر/أيلول 2017 على حد علم هيومن رايتس ووتش وبحسب مراسلات بريد إلكتروني بتاريخ 31 مارس/آذار و 29 مايو/أيار و 13 يوليو/تموز 2017.

⁶⁰ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألمان، 16 فبراير/شباط 2017. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤول ألمان، 22 فبراير/شباط 2017.

⁶¹ المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين (Bundesamt für Migration und Flüchtlinge) "الهجرة إلى ألمانيا" (Migration nach Deutschland)، <http://www.bamf.de/EN/Startseite/startseite-node.html> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017). وانظر مكتب الهجرة، "الهيكل التنظيمي" (http://www.bamf.de/SharedDocs/Anlagen/EN/Downloads/Infothek/Sonstige/organigramm.pdf?__blob=publicationFile) (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017). حتى سبتمبر/أيلول 2017 على حد علم هيومن رايتس ووتش، كان القسم 235 يعين 29 شخصاً. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألمان، 17 فبراير/شباط 2017. مراسلة بالبريد الإلكتروني لـ هيومن رايتس ووتش مع مسؤول

توظف مصلحة الهجرة خبراء دول يعملون من مقر المصلحة في نورمبرغ، ويعقدون أيضا تدريبات بشأن حالات دول بعينها لصالح موظفي الهجرة في سائر أنحاء البلاد. كما توجد في المصلحة وحدات بحثية تحليلية تصيغ تقارير دول تتوفر لجميع العاملين في المصلحة.⁶²

بين 2014 و2016 زادت مصلحة الهجرة من العاملين فيها من ألفين إلى 9 آلاف استجابة لأعداد طالبي اللجوء الكبيرة في ألمانيا. أدى هذا التوسع إلى إعادة هيكلة المصلحة بالكامل، بما يشكل مضاعفة عدد مراكز الهجرة.⁶³

ينظم قانونا أصول المحاكمات الجنائية واللجوء تبادل المعلومات بين مصلحة الهجرة والشرطة.⁶⁴ بخلاف من الوضع في السويد، فإن مصلحة الهجرة تشارك في المعلومات الخاصة بالجناة والشهود والضحايا المحتملين، وفي الخيوط العامة التي قد تؤدي إلى أدلة. إذا حدث أثناء مقابلة مع طالب لجوء أن توصل مسؤول ملف طلب لجوء إلى معلومات متصلة بجرائم ينص عليها قانون الجرائم ضد القانون الدولي، يقوم أو تقوم بإرسال المعلومات إلى القسم 235.⁶⁵ من ثم يطالع القسم 235 وحدة مكافحة جرائم الحرب على المعلومات، التي تعكف على تحليلها وقد تطلب من قسم 235 معلومات أخرى قبل إرسالها إلى وحدة ادعاء جرائم الحرب لمزيد من الإجراءات.⁶⁶

الماني، 10 أبريل/نيسان 2017. قانون اللجوء لعام 2008 ينظم عملية طلب اللجوء في ألمانيا. انظر قانون اللجوء (asylgesetz) دخل حيز النفاذ في 2 سبتمبر/أيلول 2008، قسم 3(1)(2)، https://www.gesetze-im-internet.de/bundesrecht/asylvfg_1992/gesamt.pdf، (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017)، بالألمانية، https://www.gesetze-im-internet.de/englisch_asylvfg، (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017، ترجمة إنجليزية رسمية.

⁶² مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألمان، 17 فبراير/شباط 2017.

⁶³ كانت المراكز العشرين الأقدم مسؤولة عن جميع أعمال الهجرة، في حين توجد الآن مهام محددة لمختلف المراكز: الترحيب، التسجيل، اتخاذ القرار. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألمان، 17 فبراير/شباط 2017.

⁶⁴ قانون اللجوء، قسم 8 (3)، قانون أصول المحاكمات الجنائية الألماني، قسم 487. قانون بشأن مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية والتعاون بين الكونفدرالية والولايات فيما يتصل بالجرائم (Gesetz über das Bundeskriminalamt und die Zusammenarbeit des Bundes und der Länder in kriminalpolizeilichen Angelegenheiten)، دخل حيز النفاذ 7 يوليو/تموز 1997، https://www.gesetze-im-internet.de/bkag_1997 (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017). أثناء مقابلات اللجوء، لا يُخطر طالبي اللجوء بأن المعلومات التي

سبقتها قد تطلع عليها هيئات حكومية أخرى مثل الشرطة الاتحادية أو هيئة الادعاء الاتحادية. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألمان، 17 فبراير/شباط 2017. البرلمان الألماني "رد الحكومة الاتحادية على طلب إحاطة من السيد توم كونيغز، السيد لويز أمتسبرغ، د. فرانسيسكا برانتنر، ونواب برلمانيون آخرون ومجموعة برلمانية حزب الخضر. تحقيق في ألمانيا بشأن الجرائم الدولية المرتكبة في سوريا، "Antwort der Bundesregierung auf die Kleine Anfrage der Abgeordneten Tom Koenigs, Luise Amtsberg, Dr. Franziska Brantner, weiterer Abgeordneter und der Fraktion: Ermittlung von in Syrien begangenen Volkerstraftaten in Deutschland")، Document n. 18/12533 (Drucksache 18/12533) سؤال 4 وسؤال 12.

⁶⁵ قسم 235، بالتشاور مع الشرطة الاتحادية، أعد نظاما لتصنيف المعلومات باستخدام مرقاة من 1 إلى 5: الفئتان 1 و2 هما المعلومات المتصلة بجناة موجودين في ألمانيا أو أوروبا. الفئتان 3 و4 فيهما معلومات عن أعضاء مؤسسات متصلة بقانون الجرائم ضد القانون الدولي (عادة إما شهود أو قدموا أو تلقوا أوامر بأعمال مجرمة في القانون المذكور). الفئة 5 تشمل المعلومات حول الشهود أو الضحايا للجرائم المنصوص عليها في قانون الجرائم ضد القانون الدولي. العاملون بالقسم 235 يصنفون المعلومات على هذه الشاكلة قبل إرسالها إلى وحدة مكافحة جرائم الحرب. يساعد هذا النظام وحدة مكافحة جرائم الحرب على تحديد أولوية القضايا بحسب الأهمية. انظر: البرلمان الألماني "رد الحكومة الاتحادية على طلب إحاطة من السيد توم كونيغز، السيد لويز أمتسبرغ، د. فرانسيسكا برانتنر، ونواب برلمانيون آخرون ومجموعة برلمانية حزب الخضر. تحقيق في ألمانيا بشأن الجرائم الدولية المرتكبة في سوريا، "Antwort der Bundesregierung auf die Kleine Anfrage der Abgeordneten Tom Koenigs, Luise Amtsberg, Dr. Franziska Brantner, weiterer Abgeordneter und der Fraktion: Ermittlung von in Syrien begangenen Volkerstraftaten in Deutschland")، Document n. 18/12533 (Drucksache 18/12533) سؤال 15 وسؤال 20.

⁶⁶ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألمان، 17 فبراير/شباط 2017. مراسلة بالبريد الإلكتروني بين هيومن رايتس ووتش ومسؤول ألماني، 10 أبريل/نيسان 2017. إذا فتحت تحقيقات للشرطة، يتم تعليق عملية اللجوء ذات الصلة بانتظار نتائج التحقيقات. إذا توصلت تحقيقات الشرطة لأدلة على أن الشخص ارتكب جريمة دولية خطيرة وقرر الادعاء عدم إحالة القضية إلى محاكم ألمانية، يُحرم



الشخص من وضع اللاجئ في ألمانيا وعادة ما يُعاد إلى بلده. إذا لم تتمكن تحقيقات الشرطة من تأكيد التورط في جريمة دولية، يتم استئناف ملف اللجوء الخاص بالشخص أمام مصلحة الهجرة. انظر هيومن رايتس ووتش: Human Rights Watch, *The Long Arm of Justice*, p. 57. في ذروة أزمة اللاجئين في 2014 و2015 استخدمت مصلحة الهجرة استمارة لفحص طالبي اللجوء السوريين بدلا من مقابلة اللجوء. استخدمت هذه الاستمارة لفترة قصيرة وتشمل معلومات عن جرائم الحرب. إذا كشف الاستبيان عن أدلة على جرائم محتملة، تقابل المصلحة الشخص. طبقا لبعض الممارسين، فلم تكن الاستمارة مصدرا جيدا للمعلومات لأنها تطرح أسئلة "نعم/لا" فحسب ولا تحسن نوعيا من المعلومات التي كانت وحدة مكافحة جرائم الحرب تجمعها حينئذ. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألمان، 17 فبراير/شباط 2017. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألمان 22 فبراير/شباط 2017. لمزيد من المعلومات عن استخدام هذه الاستمارة انظر: Human Rights Watch, *Long Arm of Justice*, pp. 57-58.

١١١. إجراءات التحقيق والتقاضى في السويد وألمانيا

حتى وقت كتابة هذه السطور، كانت السلطات السويدية تجري تحقيقاً مهيكلاً حول الجرائم الدولية الخطيرة المرتكبة في سوريا. التحقيقات الهيكلية هي تحقيقات تمهيدية موسعة، ليس فيها مشتبه بهم محدّدون، تُصمّم لجمع الأدلة المتصلة بالجرائم المحتملة، والتي يمكن استخدامها في ملاحقات جنائية في المستقبل، في السويد وأماكن أخرى.⁶⁷ يسمح هذا النوع من التحقيقات للسلطات بجمع أدلة وقت حدوثها أو بعد حدوثها مباشرة، بدلاً من جمعها بعد سنوات من الحدث، ويمكن أن تدعم جهود ضمان المحاسبة على الجرائم الدولية الجسيمة في النظم القضائية المحلية. كما أجرت السلطات في السويد 13 تحقيقاً بشأن أفراد بعينهم، فيما يخص جرائم في سوريا.⁶⁸

السلطات الألمانية هي الأولى في أوروبا التي تفتح تحقيقاً هيكلياً على صلة بسوريا، ووقت كتابة هذه السطور كانت السلطات تجري تحقيقين من هذا النوع. الأول، الذي بدأ في سبتمبر/أيلول 2011، يغطي جرائم ارتكبتها أطراف عدة بالنزاع السوري، لكن فيها تركيز خاص على صور قيصر. التحقيق الهيكلي الثاني، الذي بدأ في أغسطس/آب 2014، يغطي الجرائم التي ارتكبتها داعش في كل من سوريا والعراق، بالتركيز على هجوم داعش على الأقلية الإيزيدية في سنجار بالعراق، في أغسطس/آب 2014.⁶⁹ إضافة إلى هذه التحقيقات الهيكلية، أجرت السلطات الألمانية 27 تحقيقاً ضد أفراد محددين تخص جرائم جسيمة ارتكبت في سوريا والعراق.⁷⁰

⁶⁷ فُتح هذا التحقيق الهيكلي في أكتوبر/تشرين الأول 2015. مقابلات هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين سويديين، 17 يناير/كانون الثاني 2017. وانظر: هنريك أتوريس (فريق ملاحقة جرائم الحرب السويدي)، مساهمة بغير عنوان في مناقشة بفعالية بعنوان "سلسلة المحاسبة الخاصة بالجمهورية العربية السورية"، البعثات الدائمة لـ لخشنتشتاين وكندا، على هامش الدورة الـ 34 لمجلس حقوق الإنسان الرابع والثلاثين، الأمم المتحدة، جنيف، 14 مارس/آذار 2017. مراسلة بالبريد الإلكتروني بين هيومن رايتس ووتش ومسؤولة سويدية، 19 يونيو/حزيران 2017.

⁶⁸ في مارس/آذار 2017 كانت وحدة جرائم الحرب تعمل على 42 تحقيقاً تخص عدة دول. مراسلة بالبريد الإلكتروني بين هيومن رايتس ووتش ومسؤولة سويدية، 21 مارس/آذار 2017. مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع مسؤول سويدي، 28 أبريل/نيسان 2017.

⁶⁹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألمان، 16 فبراير/شباط 2017، و 22 فبراير/شباط 2017. مراسلة بالبريد الإلكتروني بين هيومن رايتس ووتش ومسؤول ألماني، 20 مارس/آذار 2017. وقت كتابة هذه السطور كان 3 من موظفي وحدة مكافحة جرائم الحرب يعملون على تحقيق هيكلي بشأن النزاع السوري، و 2 يعملان على التحقيق الهيكلي الخاص بداعش. انظر البرلمان الألماني "رد الحكومة الاتحادية على طلب إحاطة من السيد توم كونيغز، السيد لويز أمستبرغ، د. فرانسيسكا برانتنر، ونواب برلمانيون آخرون ومجموعة برلمانية حزب الخضر. تحقيق في ألمانيا بشأن الجرائم الدولية المرتكبة في سوريا، ("Antwort der Bundesregierung auf die Kleine

Anfrage der Abgeordneten Tom Koenigs, Luise Amtsberg, Dr. Franziska Brantner, weiterer Abgeordneter und der Fraktion: Ermittlung von in Syrien begangenen Volkerstrafataten in Deutschland"), Document n. 18/12533 (Drucksache 18/12533).

⁷⁰ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤول ألماني، 22 فبراير/شباط 2017. منذ 2011 أجرت السلطات الألمانية 74 تحقيقاً في جرائم دولية جسيمة. 21 من هذه التحقيقات تتصل بجرائم داعش، بينما تتصل 6 منها بجرائم الحكومة السورية. انظر: البرلمان الألماني "رد الحكومة الاتحادية على طلب إحاطة من السيد توم كونيغز، السيد لويز أمستبرغ، د. فرانسيسكا برانتنر، ونواب برلمانيون آخرون ومجموعة برلمانية حزب الخضر. تحقيق في ألمانيا بشأن الجرائم الدولية المرتكبة في سوريا، ("Antwort der Bundesregierung auf die Kleine Anfrage der Abgeordneten Tom Koenigs, Luise Amtsberg, Dr. Franziska Brantner, weiterer Abgeordneter und der Fraktion: Ermittlung von in Syrien begangenen Volkerstrafataten in Deutschland"), Document n. 18/12533 (Drucksache 18/12533) وسؤال 4.

إلى الآن هناك 7 قضايا فحسب تتصل بجرائم دولية خطيرة ارتكبت في سوريا (3 في السويد و4 في ألمانيا) هي التي وصلت لمرحلة المحاكمة. من بينها أحييت للمحاكم 5 قضايا بموجب الولاية القضائية العالمية و2 بموجب مبدأ الولاية القضائية القائمة على الشخصية الإيجابية.⁷¹

⁷¹ في قضية أخرى، تم اتهام مواطنان سويديان – هما أعضاء في داعش – حسن مصطفى المنذلاوي والأمين سلطان، بالإرهاب وجرائم حرب، لكن حوكما في النهاية وأدينا بموجب قوانين الإرهاب. قضية الادعاء ضد حسن مصطفى المنذلاوي والأمين سلطان، محكمة ستوكهولم، قضية B 9086-15 حكم بتاريخ 14 ديسمبر/كانون الأول 2015. قضية الادعاء ضد حسن مصطفى المنذلاوي والأمين سلطان، محكمة استئناف غرب السويد، قضية B 5306-15 حكم بتاريخ 30 مارس/أذار 2016.

قضايا قائمة وقضايا فصل فيها تخص جرائم الحرب الجسيمة في سوريا⁷²

المتهمون ⁷³	أساس الولاية القضائية	الجرائم المزعومة والتهامات	حالة القضية
السويد			
مهند دروبي (ينتمي إلى جماعة سورية مسلحة غير تابعة للدولة، تتبع الجيش السوري الحر)	الولاية القضائية العالمية	اعتدى على عضو بجماعة مسلحة أخرى غير تابعة للدولة تتبع الجيش السوري الحر – جرائم حرب واعتداء مشدد ⁷⁴	حُكم عليه بالسجن 8 سنوات أمام محكمة الاستئناف بتاريخ 5 أغسطس/آب 2016 ⁷⁵
هيثم عمر سخانة (جماعة سورية مسلحة غير تابعة للدولة معارضة للحكومة)	الولاية القضائية العالمية	الإعدام الميداني (خارج نطاق القضاء) لسبعة جنود سوريين – جرائم حرب ⁷⁶	حُكم عليه بالسجن المؤبد في 16 فبراير/شباط 2017، تأكد الحكم أمام محكمة الاستئناف في 31 مايو/أيار 2017 ⁷⁷
محمد عبد الله (الجيش السوري)	الولاية القضائية العالمية	انتهك كرامة 5 أموات أو مصابين بجروح خطيرة عبر الوقوف لأخذ صورة له مع وضع قدمه على صدر أحد الضحايا – جرائم حرب ⁷⁸	حكم عليه بالسجن 8 أشهر في 25 سبتمبر/أيلول 2017 ⁷⁹
ألمانيا			

⁷² اعتقلت السلطات الألمانية أيضا واتهمت عدة مشتبهين بارتكاب جرائم دولية خطيرة في سوريا. لمزيد من المعلومات عن هذه القضايا انظر الملحق I.

⁷³ لأغراض هذا الجدول، استخدمنا طريقة السلطات السويدية والألمانية في كتابة الأسماء.
⁷⁴ قانون العقوبات السويدي، فصل 3، قسم 6(2)، وفصل 22، قسم 6(1). الجرائم المشمولة بهذه القضية وقعت في 2012، قبل التشريع الجديد المجرم للجرائم الدولية الخطيرة. انظر القسم 2 "أطر العدالة في السويد وألمانيا".

⁷⁵ الادعاء ضد مهند دروبي، محكمة سودرتورن، قضية B 13656-14 حكم بتاريخ 26 فبراير/شباط 2015. قضية الادعاء ضد مهند دروبي، محكمة استئناف سفيا قضية B 2440-15 حكم بتاريخ 23 فبراير/شباط 2016 أعلن في 26 فبراير/شباط 2016. الادعاء ضد مهند دروبي، محكمة سودرتورن قضية B 2639-16 حكم بتاريخ 11 مايو/أيار 2016. قضية الادعاء ضد مند دروبي، محكمة استئناف سفيا، قضية B 4770-16 حكم بتاريخ 5 أغسطس/آب 2016.

⁷⁶ قانون العقوبات السويدي، الفصل 22، قسم 6(1) و(2).

⁷⁷ الادعاء ضد هيثم عمر سخانة، محكمة مقاطعة ستوكهولم، قضية B 3787-16 حكم بتاريخ 16 فبراير/شباط 2017. قضية الادعاء ضد هيثم عمر سخانة، محكمة استئناف سفيا، قضية B 3787-16 حكم بتاريخ 31 مايو/أيار 2017. في 20 يوليو/تموز 2017 رفضت السلطات السويدية طعن سخانة على الحكم. الادعاء ضد هيثم عمر سخانة، المحكمة السويدية العليا، قضية B 3157-17 حكم بتاريخ 20 يوليو/تموز 2017.

⁷⁸ قانون العقوبات السويدي، الفصل 22، القسم 6(1).

⁷⁹ الادعاء ضد محمد عبد الله، محكمة سودرتورن، القضية B 11191-17، حكم بتاريخ 25 سبتمبر/أيلول 2017. اتهم عبدالله سابقا بقتل الأشخاص الذين ظهروا في الصورة التي أدانته. لكن تم إسقاط التهم وإلغاء القضية في مارس/آذار 2016. انظر أيضا: TRIAL

International, Make Way for Justice #3: Universal Jurisdiction Annual Review 2017, https://trialinternational.org/wp-content/uploads/2017/03/UJAR-MEP_A4_012.pdf (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017)، ص 49.

أريال. (داعش)	الولاية القضائية القائمة على الشخصية الإيجابية – الجاني مواطن ألماني	التمثيل بجنتين – جرائم حرب ⁸⁰	حكم بالسجن عامين بتاريخ 12 يوليو/تموز 2016 ⁸¹
عبد الكريم الب. (داعش)	الولاية القضائية القائمة على الشخصية الإيجابية – الجاني مواطن ألماني	التمثيل بجنتة – جرائم حرب، العضوية في تنظيم إرهابي وانتهاك أحكام الرقابة على الأسلحة العسكرية ⁸²	حكم بالسجن 8.5 أعوام بتاريخ 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2016 ⁸³
سليمان أ. س. (جبهة النصرة، بحسب المزاعم) ⁸⁴	الولاية القضائية العالمية	اختطف مراقبا تابع للأمم المتحدة – المساعدة على تنفيذ جريمة حرب ⁸⁵	حكم بالسجن 3 سنوات ونصف في 20 سبتمبر/أيلول 2017 ⁸⁶
إبراهيم الف. (الجيش السوري الحر)	الولاية القضائية العالمية	يُزعم إشرافه على تعذيب واختطاف والقيام شخصيا بتعذيب عدة أشخاص قاوموا أعمال نهب متعلقاتهم – جرائم حرب ⁸⁷	بدأت المحاكمة في 22 مايو/أيار 2017 ⁸⁸

⁸⁰ قانون الجرائم ضد القانون الدولي، قسم 8 (1) n. 9 وقسم 8 (6) n.2

⁸¹ قضية الادعاء ضد أريال، محكمة مقاطعة فرانكفورت العليا، قضية 5-3 StE 2/16-4-1/16 حكم بتاريخ 12 يوليو/تموز 2016: http://www.lareda.hessenrecht.hessen.de/lexsoft/default/hessenrecht_lareda.html#docid:7661851 (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017).

⁸² قانون الجرائم ضد القانون الدولي قسم 8 (1) n. 9. قانون أصول المحاكمات الجنائية الألماني () دخل حيز النفاذ 13 نوفمبر/تشرين الثاني 1998، قسم 129 أ (1) n.1، 129 n.2، 129 ب (1) و 129 ب (2): https://www.gesetze-im-internet.de/bundesrecht/stgb/gesamt.pdf (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017)، بالألمانية. https://www.gesetze-im-internet.de/englisch_stgb/englisch_stgb.html (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017)، ترجمة إنجليزية غير رسمية. قانون الرقابة على الأسلحة العسكرية، دخل حيز النفاذ 22 نوفمبر/تشرين الثاني 1990. القسم 22 (1) n.6 : http://www.gesetze-im-internet.de/bundesrecht/krwaffkontrg/gesamt.pdf (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017)، بالألمانية. http://germanlawarchive.iuscomp.org/?p=741 (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017) ترجمة إنجليزية غير رسمية.

⁸³ قضية الادعاء ضد عبد الكريم الب.، محكمة مقاطعة فرانكفورت العليا، قضية 4-3/16 - 4 - 3 StE 4/16 - 5-3 حكم بتاريخ 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2016: http://www.lareda.hessenrecht.hessen.de/lexsoft/default/hessenrecht_lareda.html#docid:7812208 (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017).

⁸⁴ تمت تبرئة المتهم من تهمة الإرهاب بموجب الفصول (1) 129a و (1) 129b من القانون الجنائي الألماني.

⁸⁵ قانون الجرائم ضد القانون الدولي، قسم 10 (1) n.1 قانون أصول المحاكمات الجنائية الألماني، قسم 129 أ (1) و 129 ب (1).

⁸⁶ محكمة مقاطعة شتوتغارت العليا (Oberlandesgericht Stuttgart) "الجلسة الرئيسية التي بدأت 20 أكتوبر/تشرين الأول 2016 في قضية الزعم بالمشاركة في اختطاف موظف بالأمم المتحدة في سوريا (Hauptverhandlung im Staatsschutzverfahren wegen des Vorwurfs der Beteiligung an der Entführung eines Mitarbeiters der Vereinten Nationen in Syrien ab 20. Oktober 2016) (4 أغسطس/أب 2016): http://www.olg-stuttgart.de/pb/.Lde/Startseite/Medien/Hauptverhandlung+im+Staatsschutzverfahren+wegen+des+Vorwurfs+der+Beteiligung+an+der+Entfuhrung+eines+Mitarbeiters+der+Vereinten+Nationen+in+Syrien+ab+20_+Oktober+2016/?LISTPAGE=1178164 (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017).

⁸⁷ قانون الجرائم ضد القانون الدولي، قسم 8 (1)، n.3 وقسم 9 (1).

⁸⁸ محكمة مقاطعة دوسلدورف العليا (Oberlandesgericht Düsseldorf)، "رقم 17/14 جرائم حرب بموجب قانون الجرائم ضد القانون الدولي: فتح القضية، الجدول والتصديقات في القضية ضد إبراهيم أ. ف." "Nr. 14/2017 Begehung von Kriegsverbrechen nach dem Völkerstrafrecht: Eröffnung, Termine und Akkreditierung im Verfahren gegen Ibrahim A. F." (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017): http://www.olg-duesseldorf.nrw.de/behoerde/presse/archiv/Pressemitteilungen_aus_2017/20170505_PM_Eroeffnung-Ibrahim-A_F_/index.php (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017).

إلى الآن لا تعتبر القضايا التي وصلت مرحلة المحاكمة ممثلة للجرائم التي تشهدها سوريا. فقضايا جرائم الحرب التي وصلت مرحلة المحاكمة جميعا تقريبا هي ملاحقات ضد مقاتلين من الجيش السوري الحر وجماعتين مسلحتين آخرين غير تابعتين للدولة تعارضان الحكومة، هما داعش وجبهة النصرة، بينما تمت المقاضاة في قضية واحدة شملت عنصرا ذا رتبة متدنية في الجيش السوري. كما أن أغلب القضايا المتصلة بسوريا في ألمانيا تشمل الملاحقة جراء جرائم إرهابية وليس اتهامات بجرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية.

بواعث قلق إزاء اختيار القضايا

كما ذكر سابقا، تحقق السلطات السويدية والألمانية في الجرائم المحتمل ارتكابها في سوريا من قبل مختلف أطراف النزاع، ومنها الحكومة السورية.⁸⁹ لكن حتى كتابة هذه السطور، كانت المحاكمات الوحيدة المتصلة بسوريا والخاصة بالجرائم الدولية الخطيرة في البلدين كلها تقريبا ضد عناصر ذوي رتب متدنية من داعش وجبهة النصرة والجيش السوري الحر ومجموعات أخرى غير تابعة للدولة، مُعارضة للحكومة السورية، وتمت الملاحقة في قضية واحدة بحق عنصر ذي رتبة متدنية في الجيش السوري. ربما يعكس منط تركيز القضايا على حقيقة أن الحد من نفوذ داعش وردع مواطني الدولتين عن الانضمام إلى التنظيم هي أولويات أمن وطني لألمانيا والسويد.

أعرب سوريون عن إحباطهم جراء عدم وجود قضايا ضد أفراد ينتمون إلى الحكومة السورية. قال سوري في ألمانيا: "أوروبا تركز على داعش وتنسى الأسد. داعش ليست إلا نقطة في بحر جرائم الأسد".⁹⁰

بالنسبة لبعض اللاجئين كان الإحباط مسألة شخصية: قال 22 سوريا قابلتهم هيومن رايتس ووتش في السويد وألمانيا إنهم ضحايا لجرائم ارتكبتها الحكومة السورية. قال البعض إنهم يعتقدون أن بعض الجناة يعيشون في السويد وألمانيا.⁹¹ عبده، الذي قال إنه من بين الضحايا المباشرين للحكومة السورية، قال موضحا:

الألمان يعاملون السوريين بشكل خاطئ. ينظرون إلينا كمجموعة دون تمييز، ولا ينتبهون لما فعلوه [أي القوات الحكومية السورية]. على الألمان فهم من هذا ومن ذاك.⁹²

⁸⁹ مقابلات هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين سويديين، 17 يناير/كانون الثاني 2017. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألمان،

16 فبراير/شباط 2017. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألمان، 22 فبراير/شباط 2017.

⁹⁰ مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، فاربورغ، 19 يناير/كانون الثاني 2017.

⁹¹ مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، فيرمودو، 18 يناير/كانون الثاني 2017. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع عبد الله، فيرمودو، 18 يناير/كانون الثاني 2017. مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع أحمد، 3 فبراير/شباط 2017. مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، برلين، 20 فبراير/شباط 2017. مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، هانوفر، 21 فبراير/شباط 2017. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع حكيم، هانوفر، 21 فبراير/شباط 2017. مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، كولون، 22 فبراير/شباط 2017. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع عدنان، برلين، 23 فبراير/شباط 2017.

⁹² مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، كولون، 22 فبراير/شباط 2017.

رغم تحقيق السلطات السويدية والألمانية في جرائم ارتكبتها القوات الحكومية، فالمعلومات المتوفرة علنا عن هذه الجهود قليلة ولا تعكس بالضرورة حجم التحقيقات الجارية.

بحسب مهنين وأكاديميين، فالقضايا ضد المسؤولين أو القادة العسكريين تتضمن صعوبة أكبر في جمع الأدلة مقارنة بتلك المعروضة أمام المحاكم إلى الآن. تتطلب المحاكمات بحق هؤلاء الأفراد أدلة قوية لربطهم بالجرائم المرتكبة، وأدلة لإثبات مكانهم ضمن سلسلة القيادة.⁹³

في حين أن جميع المتهمين في القضايا التي بلغت مرحلة المحاكمة حتى الآن قد اعتقلوا في السويد وفي ألمانيا، فإن كبار المسؤولين أو القادة العسكريين الكبار التابعين للحكومة السورية ربما لم يسافروا بعد إلى هذه الدول ومن غير المرجح أن يسافروا إلى أوروبا في المستقبل القريب. كما أنه يمكن حماية البعض مؤقتا من الملاحقات القضائية حاليا بسبب مناصبهم الرسمية.⁹⁴

توصلت هيومن رايتس ووتش لأنه بسبب كون القضايا لا تمثل مختلف الفئات المرتكبة في سوريا، فهذا أثر محتمل على تقويض تصور اللاجئين السوريين عن المحاكمات وضعف ثقتهم في جهود تقديم قدر ما من العدالة.

الاعتماد على الاتهامات بالإرهاب

يؤثر نوع الاتهامات المبنية عليها القضايا أيضا على مدى تمثيل المحاكمات للوضع على الأرض. في حين لا يبدو أن هذا يمثل مشكلة في السويد بعد،⁹⁵ فقد تعرضت ألمانيا لوضع إشكالي، حيث

⁹³ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين سويديين، 17 يناير/كانون الثاني 2017. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع أكاديمي سويدي، 20 يناير/كانون الثاني 2017. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألمان، 16 فبراير/شباط 2017. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع أكاديميين ألمان، 23 فبراير/شباط 2017.

⁹⁴ انظر النقاش أدناه حول الحصانة، في القسم الفرعي بعنوان "التحديات المتكررة"، وتحديدًا في الحاشية رقم 104. ⁹⁵ جريمة الإرهاب في السويد تنظمها 3 قوانين تعاقب على المسؤولية المباشرة عن الجرائم الإرهابية والتدريب والتجنيد والتدريب والتمويل للإرهاب. العضوية في تنظيم إرهابي ليست جريمة في السويد. قانون 2003:148 بشأن المسؤولية الجنائية عن الأعمال الإرهابية (L5 Justitiedepartementet om straff för terroristbrott), Lag 2003:148 om straff för terroristbrott. دخل حيز النفاذ في 1 يوليو/تموز 2003: https://www.riksdagen.se/sv/dokument-lagar/dokument/svensk-forfattningssamling/lag-2003148-om-straff-for-terroristbrott_sfs-2003-148 (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول) بالسويدية.

<http://www.government.se/49cd60/contentassets/f84107eae6154ce19e65d64151a1b25f/act-on-criminal-responsibility-for-terrorist-offences.pdf> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول) ترجمة إنجليزية غير رسمية. قانون 2010:299 بشأن المسؤولية الجنائية عن التحريض والتجنيد والتدريب على صلة بالجرائم الإرهابية وجرائم أخرى جسيمة (Lag 2010:299 om straff för offentlig uppmaning, rekrytering och utbildning avseende terroristbrott och annan särskilt allvarlig brottslighet), Justitiedepartementet L5 الأول 2010: https://www.riksdagen.se/sv/dokument-lagar/dokument/svensk-forfattningssamling/lag-2010299-om-straff-for-offentliguppmaning_sfs-2010-299 (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017) بالسويدية.

http://www.government.se/4aa8b5/contentassets/f0c331a80c244813af517a0661b8c163/2010_299-act-on-criminal-responsibility-for-public-provocation-recruitment-and-training-concerning-terrorist-offences-and-other-particularly-serious-crime.pdf (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017) ترجمة إنجليزية غير رسمية. قانون 2002:444 بشأن المسؤولية الجنائية عن تمويل جرائم خطيرة في بعض القضايا (L5 Justitiedepartementet om straff för finansiering av särskilt allvarlig brottslighet i vissa fall), Lag (2002:444) om straff för finansiering av särskilt allvarlig brottslighet i vissa fall. دخل حيز النفاذ في 1 يوليو/تموز 2002: https://www.riksdagen.se/sv/dokument-lagar/dokument/svensk-forfattningssamling/lag-2002444-om-straff-for-finansiering-av_sfs-2002-444 (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017).

http://www.government.se/49cd62/contentassets/d28a807aff3f4acb84dcae29daa1aac3/act-on-criminal-responsibility-for-the-financing-of-particularly-serious-crime-in-some-cases_2002_444_unofficial-translation.pdf (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017)

الجرائم التي يُحاكم عليها هي تلك المنصوص عليها في قوانين الإرهاب، حتى إن كان مرجحاً كونها قضايا جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية.⁹⁶

الإطار القانوني للإرهاب في ألمانيا واسع. يعاقب قانون العقوبات الألماني على أعمال العضوية في تنظيم إرهابي أو دعمه أو تجنيد أفراد فيه، ويمكن للقضاة في كل قضية أن يحددوا ما إذا كان التنظيم محل النظر يعتبر إرهابياً أم لا.⁹⁷ كما أضيفت مؤخراً مواد تجرم تمويل التنظيمات الإرهابية والسفر خارج ألمانيا بقصد تلقي تدريب إرهابي.⁹⁸

طبقاً لمهنيين قابلناهم في ألمانيا، فمن الأسهل دائماً العثور على أدلة لإثبات أن فرداً ما عضو في تنظيم إرهابي، مقارنة بربط هذا الفرد بأي عمل إجرامي خطير.⁹⁹

حين يكون ممكناً تقديم شخص ما للعدالة على جرائم دولية خطيرة وعلى أعمال إرهابية، وكانت هناك أدلة غير كافية لصالح التحقيق في شأن الجريمة الخطيرة، تتهم السلطات المشتبه به بالجرائم الإرهابية بدلاً من إطلاق سراحه.¹⁰⁰

لكن هناك ثمن لاقتصار محاكمة الأفراد على الجرائم الإرهابية، عندما يكونوا مسؤولين عن جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. في ألمانيا يُعاقب على الجرائم الدولية الخطيرة بالسجن لمدة أطول من التي يُعاقب بها على الجرائم الإرهابية.¹⁰¹ كما أن الاتهامات بالإرهاب لا تعكس في كل الحالات مجال وطبيعة الانتهاكات المرتكبة، وتخطر بتقويض جهود تعزيز الالتزام بالقانون الإنساني الدولي. استخدام اتهامات الإرهاب في التحقيق والملاحقة القضائية لأفراد يُعتقد أنهم مسؤولين عن جرائم

ترجمة إنجليزية غير رسمية. توجد حالياً عدة مقترحات لتوسيع هذا الإطار القانوني، بما يشمل أحكام جديدة للمعاقبة على المشاركة في أنشطة تتصل بالقتال في نزاعات مسلحة بالخارج دعماً لتنظيم إرهابي. انظر: Swedish Justice Department (Justitiedepartementet), "Criminal Action Against Participation in Armed Conflict in Support of a Terrorist Organization" ("Straffrättsliga åtgärder mot deltagande i en väpnad konflikt till stöd för en terroristorganisation"), Official Report SOU 2016:40, June 2016, p. 25, <http://www.regeringen.se/49d6b7/contentassets/fde512ceb1444e85a7be662142f9bcd3/straffrattsliga-atgarder-mot-deltagande-i-en-vapnad-konflikt-till-stod-for-en-terroristorganisation-sou-2016-40.pdf> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017). انتقد بعض المعلقين هذا المقترح. انظر على سبيل المثال: Mark Klamberg, "What Can and Should We Outlaw?" ("Vad kan och bör vi kriminalisera?"), *Uppsala Nya Tidning*, October 8, 2016, <http://www.unt.se/asikt/ledare/vad-kan-och-bor-vi-kriminalisera-4398397.aspx> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017). كما اقترح تقرير رسمي لوزارة العدل السويدية تمديداً للمسؤولية الجنائية بشأن السفر لأغراض إرهابية وتمويل هذا السفر والتجنيد، باعتبارها جرائم خطيرة. انظر: Official Report SOU 2016:40, pp. 26-27.

⁹⁶ بنهاية 2016 كانت هناك 45 قضية إرهاب تتصل بسوريا في ألمانيا و4 قضايا جرائم حرب فحسب ارتكبت في سوريا. مراسلة بالبريد الإلكتروني بين هيومن رايتس ووتش ومنظمة غير حكومية، 9 ديسمبر/كانون الأول 2016.

⁹⁷ قانون العقوبات الألماني، قسم 129أ، 129ب. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألمان، 15 فبراير/شباط 2017. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألمان، 16 فبراير/شباط 2017. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع أكاديمي ألماني، 17 فبراير/شباط 2017.

⁹⁸ قانون العقوبات الألماني، قسم 89أ، 89ب. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألمان، 15 فبراير/شباط 2017. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع أكاديمي ألماني، 17 فبراير/شباط 2017.

⁹⁹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألمان، 16 فبراير/شباط 2017. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألمان، 22 فبراير/شباط 2017.

¹⁰⁰ السابق.

¹⁰¹ انظر قانون العقوبات الألماني، قسم 129أ وقانون الجرائم ضد القانون الدولي. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألمان، 22 فبراير/شباط 2017.

حرب قد يرسل رسائل خاطئة حول عزم السلطات الذي لا خطأ فيه للتصدي لتهديدات داخلية، بأنها ترجح هذه الكفة على كفة المحاسبة على الجرائم الدولية الخطيرة. كما أن استخدام اتهامات الإرهاب يعني المخاطرة بتحويل موارد شرطية وموارد من الادعاء مخصصة للعدالة الدولية، باتجاه جهود الأمن الوطني الداخلي المخصصة لها موارد جيدة بالفعل.

ذكر المدعي العام الألماني أن الحالات مثل سوريا والعراق تُظهر أن الإرهاب والجرائم الدولية الخطيرة الأخرى يزيد امتزاجها ببعضها البعض، إذ أن التنظيمات الإرهابية تعد أطراف فاعلة جديدة في هذه النزاعات. أوضح أنه للتصدي لجميع جوانب عدم قانونية هذه الأعمال ولتوفير الانتصاف المناسب، فلا بد ألا يتم تجاهل القانون الجنائي الدولي.¹⁰² بالإشارة إلى سوريا، قال:

طبيعة التنظيمات الإرهابية المشاركة في النزاع، فضلا عن طبيعة الأعمال الإجرامية المرتكبة، لا يمكن فهمها بالكامل إذا تمت رؤيتها فقط من عدسة مكافحة الإرهاب. إنما يجب أيضا رؤيتها في سياق القانون الجنائي الدولي.¹⁰³

¹⁰² انظر: Dr. Peter Frank (Public Prosecutor General at the Federal Court of Justice) and Holger Schneider-Glockzin (Public Prosecutor at the Federal Court of Justice), "Terrorism and International Crime in Armed Conflicts" ("Terrorismus und Völkerstraftaten im bewaffneten Konflikt"), *Neue Zeitschrift für Strafrecht (New Journal of Criminal Law)*, 2017 Issue 1, January 15, 2017, pp. 2, 5

¹⁰³ السابق، ص 9.

١٧. التحديات

واجهت السلطات السويدية والألمانية العديد من التحديات في جهودها من أجل التحقيق في الانتهاكات الخطيرة المُرتكبة في سوريا ومحاكمتها. توفّر تجارب البلدين دروساً قيّمة محلياً ولدول أوروبا وغيرها من الدول التي تنوي رفع قضايا تتعلق بجرائم دولية في سوريا.

بعض هذه التحديات يكمن في جهود المساءلة على الجرائم الدولية على المستوى المحلي، وبعضها الآخر مرتبط بقضايا سوريّة معيّنة وجهود جمع المعلومات داخل السويد وألمانيا وخارجهما. رغم أن بعض هذه العراقيل يصعب تجاوزها، إلا أن السلطات اتخذت بالفعل خطوات لمعالجتها.

قد يكون لهذا المزيج بين التحديات المتأصلة والتحديات المرتبطة بحالات معيّنة تأثير على عدد ونوع القضايا المعروضة على المحاكمات في هذين البلدين حتى اليوم، وكذلك على نظرة اللاجئين السوريين إلى جهود العدالة هذه ومساهماتهم فيها.

تحديات اعتيادية

الدول التي رفعت قضايا بموجب الولاية القضائية العالمية تواجه تحديات متأصلة في هذا النوع من القضايا. الحلول الخاصة ببعض هذه التحديات ليست في متناول السلطات.

المحاكمات المحليّة للجرائم الدولية الخطيرة هي جهود ناتجة عن فرصة متاحة، فهي عادة ما تستهدف أشخاصاً متواجدين في إقليم البلد الذي يرفع الدعوى، كما هو الحال في القضايا المعروضة على المحاكمة في ألمانيا والسويد اليوم.

توصيف حالة: هيثم عمر سخانة

نشرت "نيويورك تايمز" في سبتمبر/أيلول 2013 فيديو يُظهر عناصر تابعين لجماعة سورية مسلحة معارضة وهم يُعدمون 7 جنود حكوميين أسرى خارج نطاق القانون في محافظة ادلب بتاريخ 6 مايو/أيار 2012. هُرب الفيديو من داخل سوريا قبل ذلك بأيام من قبل مقاتل سابق أرسله إلى نيويورك تايمز. أحد المقاتلين الذين ظهروا في الفيديو هو هيثم عمر سخانة.

اعتُقل سخانة في فبراير/شباط 2012 في إيطاليا، حيث كان مقيماً منذ 1999، بسبب مظاهرة أمام السفارة السورية بروما. أُطلق سراحه في وقت لاحق، فقرر العودة إلى سوريا.

في 2013، سافر سخانة إلى السويد وقدم فيها طلب لجوء. أثناء مقابلة طلب اللجوء، لم يكشف عن أي معلومات حول اعتقاله في إيطاليا، ما أدى إلى فتح تحقيق أثبت في النهاية صلته بفيديو النيويورك تايمز.

اعتُقل سخانة في السويد في 2016 واتُهم بالمشاركة في قتل 7 جنود حكوميين وهي "جريمة ضد القانون الدولي".

جرت محاكمته في محكمة مقاطعة ستوكهولم بين 11 و23 يناير/كانون الأول 2017. رغم أن سخانة اعترف بإطلاق النار، إلا أنه قال إنه كان فقط يُنفذ قراراً صادراً عن محكمة تابعة للمعارضة التي أمرت بإعدام الجنود. لم يُفلح سخانة في تقديم أي أدلة تدعم مزاعمه.

في 16 فبراير/شباط 2017، أدانت محكمة مقاطعة ستوكهولم سخانة، وحكمت عليه بالمؤبد. رغم أن القضاة السويديين خلصوا إلى أن الجهات غير الحكومية بوسعها إنشاء محاكم، إلا أنهم وجدوا في هذه القضية أن المحكمة لم تكن مستقلة أو محايدة، ولم تتوفر فيها ضمانات المحاكمة العادلة. في 31 مايو/أيار 2017، أيدت محكمة الاستئناف في سفييا الحكم والعقوبة.

قد تُشكل الحصانة التي يتمتع بها المسؤولون المُباشرون عائقاً إضافياً أمام محاكمة بعض الضالعين في جرائم دولية خطيرة. وفقاً لهذا المبدأ، يحظى بعض المسؤولين الحكوميين الأجانب، مثل الدبلوماسيين المعتمدين، رؤساء الدول والحكومات، والوزراء الأجانب بحصانة مؤقتة من الملاحقة من قبل دول أخرى أثناء ممارستهم مهامهم، حتى في ما يتعلق بالجرائم الدولية الخطيرة. تُرفع

الحصانة بمجرد مغادرة الشخص لمنصبه، ولا ينبغي أن تحول دون ملاحقته قضائياً بعد ذلك.¹⁰⁴
تعترف كل من السويد وألمانيا بهذا المبدأ، وهو مُدرج في قوانينهما المحليّة.¹⁰⁵

تستطيع السلطات المحلية معالجة بعض العراقيل المعتادة الأخرى، وهي في وضع مناسب لاتخاذ الخطوات اللازمة لتجاوزها كلما توفرت لها الموارد الكافية.

على سبيل المثال، فإن القضايا الجنائية المتعلقة بالجرائم الدولية الخطيرة معقدة وتتطلب وقتاً وموارد أكثر من القضايا الجنائية العادية، وتفرض متطلبات وخبرة مختصة من الشرطة والمدعين العامين ومحامي الضحايا والمحاكم. عادة ما يستوجب جمع الأدلة – في الغالب من ضحايا الجرائم والشهود عليها – السفر إلى البلد الذي حصلت فيه الانتهاكات. ولكن ذلك يضع عراقيل متعددة، مثل الحواجز اللغوية والثقافية والرفض المحتمل للسلطات الوطنية. كما أن هذه القضايا تنطوي عادة على جرائم وأساليب تحميل مسؤولية غير معتادة بالنسبة للمحققين والمدعين المحليين.

تجربة عدد من الدول الأوروبية تُبرز أن الوحدات المتخصصة في جرائم الحرب، الدورات التدريبية الخاصة لممارسي هذا النوع من القضايا، والموارد الكافية لإجراء تحقيقات وملاحقات قضائية أثبتت فاعليتها في تجاوز هذه التحديات.¹⁰⁶

تحديات خاصة بسوريا

بالإضافة إلى التحديات الاعتيادية، فإن الصعوبة الأكبر التي تواجهها السلطات في القضايا المتعلقة بسوريا هي العمل في ظلّ صراع مستمر، دون الوصول إلى الأماكن التي وقعت فيها الجرائم. هذا يدفع السلطات إلى البحث عن المعلومات المناسبة في أماكن أخرى لرفع القضايا.

فضلاً عن الفضاءات المتاحة للجمهور – مثل وسائل التواصل الاجتماعي – توجد 3 مصادر أساسية لهذه المعلومات: اللاجئين وطالبو اللجوء السوريون المتواجدون على أراضي الدول التي تجرى فيها هذه التحقيقات؛ الحكومات والكيانات الحكومية الأخرى؛ ومجموعات التوثيق غير الحكومية العاملة خارج حدود هذه الدول.

¹⁰⁴ انظر:

Democratic Republic of Congo v. Belgium, International Court of Justice, Judgment of April 14, 2002,

<http://www.icj-cij.org/files/case-related/121/121-20020214-JUD-01-00-EN.pdf> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017).

¹⁰⁵ يضمن "القانون الدستوري لمحكمة ألمانيا" حضانة من الملاحقة القضائية للبعثات الدبلوماسية وممثلي الدول أثناء الزيارات الرسمية إلى ألمانيا، بينما يتم تأويل الحصانة التي يتمتع بها المسؤولون الحكوميون السامون الآخرون بما يتماشى مع القانون العرفي الدولي. القانون الدستوري للمحكمة (Gerichtsverfassungsgesetz)، دخل حيز النفاذ في 12 سبتمبر/أيلول 1950، الأقسام 18-20، متوفر بالألمانية على: <https://www.gesetze-im-internet.de/bundesrecht/gvg/gesamt.pdf> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017)، وتوجد ترجمة رسمية إلى الإنجليزية على: https://www.gesetze-im-internet.de/englisch_gvg/englisch_gvg.html (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017). لمزيد من المعلومات، انظر:

Human Rights Watch, *The Legal Framework for Universal Jurisdiction in Germany*, p. 3.

ينص القسم 7 من الباب 2 من القانون الجنائي السويدي على "ضرورة مراعاة القيود المتعلقة بالولاية القضائية للمحاكم السويدية" الناجمة عن المبادئ الأساسية المعترف بها عموماً في القانون الدولي العام أو عن أحكام خاصة في اتفاقيات مع قوى أجنبية".

¹⁰⁶ انظر: Human Rights Watch, *The Long Arm of Justice*, pp. 5-21.

جمع المعلومات محليا

بلغت السويد وألمانيا مراحل مختلفة في جمع المعلومات على المستوى المحلي. بينما يواجه المحققون السويديون صعوبات في جمع المعلومات من اللاجئين وطالبي اللجوء السوريين، يواجه نظراؤهم الألمان صعوبات في تصفية الكم الهائل من المعلومات التي يحصلون عليها من مصادر مختلفة.

أول محاكمتين تجريان في السويد، وتتعلقان بجرائم دولية خطيرة في سوريا، لم تكونا في إطار جهد تحقيقي استراتيجي، واعتمدتا فقط على فيديوهات استخدمها فريق الادعاء الخاص بجرائم الحرب لتكوين هاتين القضيتين.¹⁰⁷ بالإضافة إلى الأدلة التي وفرتها الفيديوهات، اعتمد المدعون السويديون أساسا على شهادات الخبراء لتوضيح مسائل قانونية مثيرة للجدل أو لتقديم معلومات سياقية حول الوضع السوري أثناء ارتكاب الجرائم.¹⁰⁸

تحاول السلطات السويدية حاليا وضع استراتيجية ادعاء محددة بشكل أفضل بالاستناد إلى المعلومات التي تُجمع في إطار تحقيقاتها الهيكلية. في هذا السياق، بدأ المحققون التواصل مع اللاجئين السوريين الذين يعيشون في السويد، ولكنهم قالوا لـ هيومن رايتس ووتش إنهم يواجهون صعوبات في العثور على أشخاص مستعدين للإدلاء بشهادات في المحاكم.¹⁰⁹

قال أحد المهنيين إن تحقيق مقاربة استراتيجية أفضل يستوجب حصول المحققين والمدعين السويديين على "حقائق ثابتة وأشخاصا مستعدين للتقدم" لتكوين ملفات حول الجرائم الخطيرة المرتكبة في سوريا.¹¹⁰ أقرّ مهنيان آخران بأهمية الحصول على أدلة لإجراء هذه التحقيقات، لكنهما قالوا لـ هيومن رايتس ووتش إن السلطات تحتاج إلى شهود عيان، بغض النظر عن أية معلومات أخرى قد تحصل عليها.¹¹¹

تواجه السلطات الألمانية تحديا مختلفا يتمثل في الكم الهائل من المعلومات العامة وغير المفروزة والمقدمة في الغالب بشكل طوعي من مصادر مختلفة. يعني هذا أن المحققين مطالبين بفرز هذه المعلومات أولا، قبل التركيز على بذل جهود تواصلية أكبر.

حتى يونيو/حزيران 2017، تلقت الوحدة المركزية لجرائم الحرب والجرائم الأخرى عملا بقانون الجرائم ضد القانون الدولي (ZBKV) حوالي 4100 معلومة (2760 منها متعلقة بسوريا)، أدى

¹⁰⁷ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين سويديين، 17 يناير/كانون الثاني 2017؛ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع أكاديمي سويدي، 10 يناير/كانون الثاني 2017؛ مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع منظمة غير حكومية، 9 فبراير/شباط 2017؛ انظر أيضا:

C. J. Chivers, "Syrian Asylum Seeker Linked to Mass Killing is Arrested in Sweden," *New York Times*, March 16, 2016, <https://www.nytimes.com/2016/03/15/world/europe/syrian-asylum-seeker-linked-to-mass-execution-is-arrested-in-sweden.html> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017).

¹⁰⁸ على سبيل المثال، في القضية المرفوعة ضد هيثم عمر سخنة، قدم مارك كلامبرغ، أستاذ القانون الدولي بجامعة ستوكهولم، شهادة خبير حول إمكانية إنشاء محاكم من قبل جهات غير حكومية، وإصدار أحكام وإلغاء المسؤولية الجنائية على أعمال قد تشكل جرائم حرب. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع أكاديمي سويدي، 20 يناير/كانون الثاني 2017.

¹⁰⁹ مقابلات هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين سويديين، 17 يناير/كانون الثاني 2017؛ مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع منظمة غير حكومية، 9 فبراير/شباط 2017؛ مقابلات هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع صحفيين سويديين، 8 فبراير/شباط 2017.

110

¹¹¹ مقابلات هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين سويديين، 17 يناير/كانون الثاني 2017.

بعضها إلى فتح تحقيقات ضد أشخاص محددين على خلفية جرائم ارتكبت في سوريا والعراق.¹¹² قال أشخاص قابلناهم إن الوحدة المركزية لجرائم الحرب استلمت كما هائلا من المعلومات من مصادر مختلفة، منها هيئة الهجرة الألمانية (BAMF) وعمامة الناس. كثيرا ما يوجه عامة الناس المحققين إلى أدلة على وسائل التواصل الاجتماعي.¹¹³ كل هذه المعلومات تحتاج إلى الفرز. بحسب أحد المهنيين، فإن العدد الكبير للإفادات يجعل التأكد من صحة المعلومات مهمة صعبة، ويعود ذلك في جزء منه إلى ضرورة توفر الكثير من الوقت والموارد لفحص المعلومات بمنهجية تتماشى مع جهود التحقيق المبذولة، فضلا عن تحديد الشهود الذين لديهم معرفة مباشرة بالجرائم.¹¹⁴ شبّه أحد المهنيين هذه العملية بأنها أقرب إلى تحقيق أولي مصعّر.¹¹⁵

في هذا الإطار، يستطيع اللاجئون السوريون في السويد وألمانيا لعب دور هام في دعم جهود السلطات. لكن المحققين والمدّعين في كلا البلدين يواجهون صعوبات في تعاملهم مع اللاجئين، لا سيما بسبب عدم ثقة طالبي اللجوء واللاجئين في السلطات، والخوف وانعدام الوعي بصفة عامة.

انعدام الثقة

قال لاجئون سوريون لـ هيومن رايتس ووتش إنهم في الغالب لا يتقنون بالشرطة والمسؤولين الآخرين بسبب تجاربهم السلبية مع السلطات في بلدهم الأصلي.¹¹⁶ قال أحمد، وهو يعيش في السويد:

تعودنا النظر إلى الشرطة أو الحكومة على أنها تهديد. إن كان لك حقّ تريد الحصول عليه في سوريا، فإنك تفضّل التخلّي عنه لأن الشرطة ستحاول أن تأخذ المال منك. لا توجد ثقة. حتى في السويد، كلما أرى شرطيا يتملّكني شعور غير عادي. نحن لا ننظر إلى الشرطة والحكومة على أنها جديرة بالثقة.¹¹⁷

قال لاجئون آخرون إن انعدام الثقة هذا نابع من تصوّرهم بأن الحكومتين السويدية والألمانية تدعمان الحكومة السورية، ولا تباليان بمعاناة السوريين العاديين، رغم أن هذين البلدين يستضيفان عددا من اللاجئين يتجاوز بكثير معظم بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى.¹¹⁸ إبراهيم، يعيش في ألمانيا، قال:

الجوّ العام هنا ضدك. أنت لا تشعر بأن أحدهم سيهتم فعلا بك.¹¹⁹

¹¹² السابق.

¹¹³ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألمان، 16 فبراير/شباط 2017؛ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألمان، 22 فبراير/شباط 2017.

¹¹⁴ السابق.

¹¹⁵ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألمان، 22 فبراير/شباط 2017.

¹¹⁶ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين سويديين، 17 يناير/كانون الثاني 2017؛ مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، فارمدو، 18 يناير/كانون الثاني 2017؛ مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع أحمد، 3 فبراير/شباط 2017؛ مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع صحفي سويدي، 8 فبراير/شباط 2017؛ مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، برلين، 20 فبراير/شباط 2017؛ مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، كولونيا، 22 فبراير/شباط 2017؛ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألمان، 22 فبراير/شباط 2017.

¹¹⁷ مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع أحمد، 3 فبراير/شباط 2017.

¹¹⁸ مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، فارمدو، 18 يناير/كانون الثاني 2017؛ مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، برلين، 20 فبراير/شباط 2017؛ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع ليال، برلين، 20 فبراير/شباط 2017؛ مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، هانوفر، 21 فبراير/شباط 2017.

لذلك قال بعض من تمت مقابلتهم إن على سلطات البلدين التواصل مع اللاجئين بحذر بسبب تجاربهم، بما في ذلك الجرائم التي ربما عانوا منها بشكل مباشر أو شهدوها. وصف لاجئون لـ هيومن رايتس ووتش عملية طلب اللجوء التي شعروا فيها أنهم مسلوبى الشخصية، ونقلوا تجارب سلبية عن تواصلهم مع مسؤولي الهجرة بشكل خاص. قال لاجئ:

عندما تُعامل كرقم، ولا أحد يستمع إليك، فإنك ستشعر بعدم الارتياح لتقديم معلومات حساسة وخاصة بك [...] لست فقط ضحية أو لاجئ [...] تشعر وكأنك منتهك منذ لحظتك الأولى هنا.¹²⁰

الخوف من الانتقام

العديد من اللاجئين الذين قابلتهم هيومن رايتس ووتش في السويد وألمانيا مازال لديهم أصدقاء وأقارب في سوريا، ما يُصعب على السلطات إيجاد أشخاص مستعدين للشهادة عن أي جرائم قد عاشوها أو شاهدوها.

قال العديد من اللاجئين الذين قابلناهم في السويد إنهم مستعدون للتعاون مع السلطات بشكل عام، ولكنهم يترددون في الظهور أمام محاكم علنية أو تقديم شهادات بأسمائهم لأنهم يخافون على سلامة أسرهم في سوريا.¹²¹ قال لاجئ إنه غير مستعد للإدلاء بشهادة علنية لأنه يعتقد أن داعش والحكومة السورية نشطان في السويد.¹²² لا يسمح القانون السويدي باستخدام شهود مجهولي الهوية في المحاكمات الجنائية، رغم وجود مجال لاتخاذ إجراءات حماية محدودة لصالح الشهود.¹²³

¹¹⁹ مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، برلين، 20 فبراير/شباط 2017. ¹²⁰ السابق.

¹²¹ مقابلات جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، فارمدو وفربرغ، 18-19 يناير/كانون الثاني 2017؛ مقابلات هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين سويديين، 17 يناير/كانون الثاني 2017؛ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع منظمة غير حكومية، ستوكهولم، 17 يناير/كانون الثاني 2017؛ مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع أحمد، 3 فبراير/شباط 2017؛ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع محامي ضحايا سويدي، 20 يناير/كانون الثاني 2017.

¹²² مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، فربرغ، 19 يناير/كانون الثاني 2017.

¹²³ قانون الإجراءات القضائية السويدي 1942:740 (Rättegångsbalken 1942:740)، دخل حيز النفاذ في 1 يناير/كانون الأول 1948، الفصل 36 من القسم 10 و37 من القسم 3، متوفر بالسويدية على: http://www.riksdagen.se/sv/dokument-lagar/dokument/svensk-forfattningssamling/rattegangsbalk-1942740_sfs-1942-740 (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017)، وتوجد ترجمة رسمية إلى الإنجليزية على: http://www.government.se/contentassets/a1be9e99a5c64d1bb93a96ce5d517e9c/the-swedish-code-of-judicial-procedure-ds-1998_65.pdf (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017). توجد إجراءات حماية بديلة للشهود في السويد سواء بموجب البرنامج الوطني للحماية الشخصية أو عملاً بقانون الإجراءات الجنائية. انظر قانون الشرطة 1984:387 (Polislag 1984:387)، دخل حيز النفاذ في 7 يونيو/حزيران 1984، الأقسام 2 أ و ب: http://www.riksdagen.se/sv/dokument-lagar/dokument/svensk-forfattningssamling/polislag-1984387_sfs-1984-387 (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017). المرسوم 2006:519 بشأن برامج الحماية الشخصية الخاصة (Förordning 2006:519 om särskilt personsäkerhetsarbete m.m.)، دخل حيز النفاذ في 1 يونيو/حزيران 2006، الفقرة 2، <http://www.riksdagen.se/sv/dokument-lagar/dokument/svensk-forfattningssamling/forordning-2006519-om-sarskilt-sfs-2006-519> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2016)؛ القانون 1991:483؛ بشأن بيانات الهوية الشخصية الوهمية (Lag 1991:483 om fingerade personuppgifter)، دخل حيز النفاذ في 30 مايو/أيار 1991، الأقسام 2-4، http://www.riksdagen.se/sv/dokument-lagar/dokument/svensk-forfattningssamling/lag-1991483-om-fingerade-personuppgifter_sfs-1991-483 (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017)؛ قانون الإجراءات القضائية السويدي، القسم 14 من الفصل 35، والفصول 16-19 من القسم 36. انظر أيضا:

Council of Europe Group of Experts on Action against Trafficking in Human Beings (GRETA), "Report Concerning the Implementation of the Council of Europe Convention on Action against Trafficking in Human Beings by Sweden," GRETA (2014)11, May 27, 2014, paras. 218-219, <https://rm.coe.int/168063c456> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017).

عبر أشخاص عن مخاوف مماثلة في المقابلات التي أجريناها في ألمانيا. بالإضافة إلى المخاوف المتعلقة بسلامة العائلات في سوريا، قال بعض اللاجئين إنهم كانوا خائفين لأنهم يعتقدون أن السوريين المساندين الحكومة الذين يعيشون الآن في أوروبا قد يؤذونهم.¹²⁴ يسمح القانون الألماني بإخفاء هوية الشهود في ظروف محددة (مثلا ضحايا العنف الجنسي).¹²⁵ لكن قلما يُستخدم إخفاء الهوية لأن الشهادة ستكون ذات قيمة محدودة، والمدعون يعتبرون ذلك حلّ الملاذ الأخير.¹²⁶

قلّة الوعي

كشفت بحوث هيومن رايتس ووتش أيضا عن نقص عام في وعي اللاجئين السوريين بالإجراءات المتعلقة بالجرائم الدولية الخطيرة، ومنها:

- قلّة معرفة بالأنظمة القانونية المُتاحة وإمكانية مساهمة اللاجئين السوريين في جهود العدالة؛
- قلّة معرفة بحق الضحايا بالمشاركة في الإجراءات الجنائية؛
- قلّة معرفة بالقضايا الجارية.

النظام القانوني

استعداد اللاجئين السوريين (وقدرتهم) لتقاسم المعلومات مع السلطات قد يتأثر بقلّة معرفتهم بصلاحيات سلطات الهجرة وعملها، وإنفاذ القانون، وخدمات النيابة العامة، وكيف تتفاعل هذه العناصر مع بعضها.

يكون ذلك صحيحا بشكل خاص عندما يتعلّق الأمر بوضع الهجرة. إن لم توضّح سلطات الهجرة لطالبي اللجوء صلاحياتها والفرق بين عملية طلب اللجوء والتحقيقات الجنائية، قد يتردد طالبو اللجوء في تقاسم أي معلومات خوفا من أن يكون لذلك تأثير على طلبات الحماية الخاصة بهم.

بحسب العديد من اللاجئين السوريين في كلا البلدين، كثيرا ما يُنكر طالبو اللجوء أنهم شهدوا أو كانوا ضحايا لجرائم أثناء مقابلة منح اللجوء لأنهم يعتقدون أن الكشف عن هكذا معلومات سيؤثر سلبا على القرار النهائي بمنحهم اللجوء.¹²⁷ قال رسلان إنه كان مترددا في الإفصاح عن معلومات أثناء مقابلة اللجوء:

¹²⁴ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع ليال، برلين، 20 فبراير/شباط 2017؛ مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، برلين، 20 فبراير/شباط 2017؛ مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، هانوفر، 21 فبراير/شباط 2017؛ مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، كولونيا، 22 فبراير/شباط 2017.

¹²⁵ قانون الإجراءات الجنائية الألماني، القسم 68؛ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع أكاديمي ألماني، 14 فبراير/شباط 2017؛ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع محامي ضحايا ألماني، 14 فبراير/شباط 2017؛ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألماني، 16 فبراير/شباط 2017؛ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع أكاديميين ألماني، 23 فبراير/شباط 2017.

¹²⁶ إضافة إلى ذلك، لا يستطيع الشهود الذين يرغبون في المشاركة في الإجراءات كأطراف مدنية إخفاء هويتهم. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع محامي ضحايا ألماني، 14 فبراير/شباط 2017؛ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألماني، 16 فبراير/شباط 2017؛ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع أكاديميين ألماني، 23 فبراير/شباط 2017.

¹²⁷ مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، فارمدو، 18 يناير/كانون الثاني 2017؛ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع عبدالله، فارمدو، 18 يناير/كانون الثاني 2017؛ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع حسن، برلين، 20 فبراير/شباط 2017؛ مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، هانوفر، 21 فبراير/شباط 2017؛ مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، كولونيا، 22 فبراير/شباط 2017.

لم أسأل كثيرا، ولم أتكلّم كثيرا. كنت خائفا على وثائقي، على نفسي وعلى أسرتي في سوريا [...] لم أقل لهم إنني رأيت شيئا ما في سوريا، رغم أنني فعلا قد رأيت.¹²⁸

قال 2 ممن قابلناهم في السويد إن الكثير من طالبي اللجوء يعتقدون على ما يبدو أنه من الأفضل لهم أن يقولوا أثناء مقابلة اللجوء إنهم هربوا من سوريا بسبب داعش، حتى وإن كانوا قرّوا فعلا من القوات الحكومية أو قوات معارضة أخرى. يبدو أن هذا الاعتقاد يستند إلى فكرة أن الإشارة إلى داعش سيكون لها تأثير إيجابي على تحديد وضع اللجوء نظرا للسمعة السيئة لهذه الجماعة على المستوى الدولي.¹²⁹

توجد قصص مماثلة لدى طالبي اللجوء في ألمانيا. قال بعض من قابلناهم إن لاجئين آخرين نصحوهم بعدم ذكر أي جرائم ربما تعرّضوا لها على يد القوات الحكومية السورية لأن ذلك قد "يُعقّد" عملية طلب اللجوء.¹³⁰

لم يقل أي من اللاجئين السوريين الذين قابلتهم هيومن رايتس ووتش في السويد وألمانيا إن أحدا أعلمهم إن لهم الحق في إبلاغ الشرطة عندما يكشفون لمسؤولي الهجرة عن معلومات تتعلق بجرائم كانوا قد تعرّضوا لها أو شاهدوها. قال 15 شخصا ممن قابلناهم إنهم أطلعوا سلطات الهجرة على هكذا معلومات، لكنهم أكدوا لـ هيومن رايتس ووتش أنهم لم يكونوا على علم بأنه يُمكنهم أيضا فعل نفس الشيء مع الشرطة، وكيف يفعلون ذلك.¹³¹

اشتكى إبراهيم من نقص المعلومات المتاحة حول الاتصال بالسلطات المعنية: "لماذا لا يخبروننا؟ لا أعرف بمن أتصل إن كنت أرغب في قول شيء ما".¹³²

حق الضحايا في المشاركة في الإجراءات

بموجب القانون السويدي، يحق للضحايا الشروع في إجراءات جنائية أو المشاركة كأطراف مدنية في القضايا التي ترفعها النيابة. كما يحق لهم الحصول على تمثيل قانوني مجاني.¹³³ وبموجب

¹²⁸ مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، كولونيا، 22 فبراير/شباط 2017.

¹²⁹ مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، فارمدو، 18 يناير/كانون الثاني 2017؛ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع عبدالله، فارمدو، 18 يناير/كانون الثاني 2017.

¹³⁰ مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، كولونيا، 22 فبراير/شباط 2017.

¹³¹ مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، فارمدو، 18 يناير/كانون الثاني 2017؛ مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، برلين، 20 فبراير/شباط 2017؛ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع حسن، برلين، 20 فبراير/شباط 2017؛ مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، هانوفر، 21 فبراير/شباط 2017.

¹³² مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، برلين، 20 فبراير/شباط 2017.

¹³³ انظر قانون الإجراءات الجنائية السويدي، الفصول 8-9 من القسم 20؛ قانون المساعدة القانونية 1996:1619 (Rättshjälplagen) 1996:1619، دخل حيز النفاذ في 1 ديسمبر/كانون الأول 1997، متوفر بالسويدية على: http://www.riksdagen.se/sv/dokument-lagar/dokument/svenskforfattningssamling/rattshjalpslag-19961619_sfs-1996-1619 (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017)، ويوجد ملخص غير رسمي بالإنجليزية على: http://ec.europa.eu/justice_home/judicialatlascivil/html/pdf/national_law_la_swe_en.pdf (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017).

القانون الألماني، يُمكن لضحايا بعض الجرائم المحددة المشاركة في الإجراءات كـ "مدّعين مُلحقين خاصين" ولهم الحق في مساعدة قانونية مجانية، يتم تعيينها بشكل آلي.¹³⁴

لم يكن أي من اللاجئين الذين قابلناهم يعلم بحقه في المشاركة في الإجراءات القانونية أثناء عملية طلب اللجوء أو بعدها.¹³⁵ رفع أيمن دعوى جنائية - ضمن مجموعة من الضحايا - ضدّ مسؤولين سوريين كبار لدى النيابة الألمانية.¹³⁶ قال لـ هيومن رايتس ووتش إنه علم بإمكانية فعل ذلك فقط بعد أن تحدث إلى صديق سوري يعمل محامياً.¹³⁷

قضايا جارية

معظم اللاجئين السوريين الذين قابلتهم هيومن رايتس ووتش في السويد وألمانيا لم يكونوا على علم بالإجراءات الجنائية الجارية في بلد الاستضافة، أو كانت لهم معلومات محدودة (وفي الغالب غير صحيحة).¹³⁸ البعض ممن كانت لهم معلومات صحيحة حول هذه الإجراءات قالوا إنهم حصلوا عليها من صفحات "فيسبوك" لنشطاء سوريين.¹³⁹ قال بعضهم إنهم كانوا يرغبون في الحصول على مزيد من المعلومات حول الإجراءات وحول قضايا مستقبلية محتملة من مصادر رسمية، ومن

¹³⁴ انظر القسم 397(1) من قانون الإجراءات الجنائية الألماني. يحدد القسم 395 من قانون الإجراءات الجنائية الجرائم التي يُمكن لضحاياها أن يُشاركوها كـ "مدّعين ملحقين خاصين". رغم أن هذا البند لا يذكر الجرائم الدولية الخطيرة صراحة، إلا أنه يشمل الاعتداءات على السلامة الجسدية والقتل والانتهاكات الجنسية الجسيمة التي قد تشكل جرائم حرب أو جرائم ضدّ الإنسانية أو إبادة جماعية.

¹³⁵ تم تأكيد ذلك أيضاً من قبل المجتمع المدني العامل مع اللاجئين في السويد. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع منظمة غير حكومية، ستوكهولم، 16 يناير/كانون الثاني 2017. في السويد، تُقدّم هذه المعلومات عادة إلى الضحية المحتملة أثناء المراحل الأولى من التحقيق من قبل المحامي الذي تم تعيينه لتقديم المساعدة. مراسلة الكترونية لـ هيومن رايتس ووتش مع مسؤول سويدي، 14 أغسطس/آب 2017. أما في ألمانيا، فإن هذه المعلومات تقدم عادة إلى طالب اللجوء لما تستجوبه الشرطة. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألمان، 16 فبراير/شباط 2017؛ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألمان، 22 فبراير/شباط 2017؛ بموجب المادة 4(ب) من المذكرة التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن حقوق ضحايا الجرائم: "يتعين على الدول الأعضاء ضمان حصول الضحايا على المعلومات التالية، دون أي تأخير بلا مبرر، بمجرد اتصالهم بالسلطات المعنية لمساعدتهم في الحصول على الحقوق المحددة في المذكرة: [...] (ب) الإجراءات المتعلقة برفع الدعوى المتعلقة بالجرائم الجنائية ودورهم في هذه الإجراءات". انظر:

Directive 2012/29/EU of the European Parliament and of the Council Establishing Minimum Standards on the Rights, Support, and Protection of Victims of Crime, and Replacing Council Framework Decision 2001/220/JHA, October 25, 2015, <http://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:32012L0029&from=EN> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017)، المادة 4(ب).

¹³⁶ في 1 مارس/آذار 2017، رفع "المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان"، بالتعاون مع 7 ضحايا تعذيب سوريين والمحامين السوريين أنور البني ("المركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية") ومازن درويش ("المركز السوري للإعلام وحرية التعبير")، دعوى جنائية لدى مكتب النيابة الاتحادية ضدّ 6 مسؤولين كبار في المخابرات العسكرية السورية. عند كتابة هذا التقرير، كانت النيابة الألمانية قد بدأت في إجراء مقابلات مع الضحايا أصحاب الدعوى. انظر:

"Torture under the Assad Regime: Germany Paves the Way for First Syrian Cases under Universal Jurisdiction Laws," ECCHR, <https://www.ecchr.eu/en/international-crimes-and-accountability/syria/torture-under-assad/articles/international-crimes-and-accountability-syria-torture-under-assad.html> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017).

¹³⁷ مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، هانوفر، 21 فبراير/شباط 2017.

¹³⁸ مقابلات جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، فارمدو وفربرغ، 18-19 يناير/كانون الثاني 2017؛ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع ليال، برلين، 20 فبراير/شباط 2017؛ مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، برلين، 20 فبراير/شباط 2017؛ مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، هانوفر، 21 فبراير/شباط 2017؛ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع حكيم، هانوفر، 21 فبراير/شباط 2017؛ مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، كولونيا، 22 فبراير/شباط 2017.

¹³⁹ مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، فربرغ، 19 يناير/كانون الثاني 2017؛ مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، برلين، 20 فبراير/شباط 2017؛ مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، هانوفر، 21 فبراير/شباط 2017؛ مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، كولونيا، 22 فبراير/شباط 2017.

المستحسن بالعربية.¹⁴⁰ أشاروا إلى وسائل التواصل الاجتماعي، وخاصة فيسبوك، كوسيلة فعال لنشر أي تحديثات حول هذه القضايا.

تختلف الأزمة السورية عن أي وضع آخر عمل عليه المحققون السويديون والألمان في الماضي. الحضور الكبير للاجئين وطالبي اللجوء السوريين على أراضي البلدين، والدور الهام الذين يستطيعون القيام به، أدى إلى وضع متطلبات أكثر على عاتق السلطات حتى تتواصل بشكل فعال مع المجتمعات المتضررة.

لا تُصوّر المحاكمات في السويد وسوريا بالفيديو ولا تُعرض على التلفزيون، لكنها مفتوحة للجمهور ووسائل الإعلام.¹⁴¹ تتم الإجراءات بالسويدية والألمانية، مع توفير ترجمة إلى العربية للمدعى عليهم في المحاكمات الخاصة بسوريين. أحيانا تُنشر المعلومات المتعلقة بالإجراءات (عادة تتصل بالاعتقال وبداية المحاكمة أو الحكم) على مواقع النيابة العامة والشرطة، لكنها متاحة فقط بالسويدية والألمانية.¹⁴² كما تتوفر الأحكام وغيرها من وثائق المحكمة الأخرى فقط بالسويدية والألمانية. يسعى المدعون الألمان أيضا إلى ترجمة القرارات التمهيدية – أي المؤقتة – وكذلك الأحكام إلى لغات معينة في بعض القضايا.¹⁴³

في فبراير/شباط 2017، عقدت النيابة العامة الألمانية مؤتمرا صحفيا لمناقشة حُكمين صدرا قبيل ذلك (أحدهما متصل بسوريا) وشرح عمل فريق الادعاء الخاص بجرائم الحرب.¹⁴⁴ تعقد النيابة العامة الألمانية مؤتمرا صحفيا عندما تنتهي من محاكمة ما، ومؤتمرا سنويا لمناقشة عملها بصفة عامة.¹⁴⁵ رغم أن هذه المبادرات قيّمة وتبرز انفتاح السلطات، إلا أنها تحصل فقط في السويد وألمانيا، ولا تنطوي على عمل استباقي تجاه الفئات المتضررة.

¹⁴⁰ مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، فارمنو وفربرغ، 18-19 يناير/كانون الثاني 2017؛ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع ليال، برلين، 20 فبراير/شباط 2017؛ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع حسن، برلين، 20 فبراير/شباط 2017؛ مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، برلين، 20 فبراير/شباط 2017؛ مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، كولونيا، 22 فبراير/شباط 2017.

¹⁴¹ يُمكن تسجيل جزء معين من المحاكمات صوتيا في السويد. كما أن افتتاح المحاكمات والنطق بالأحكام في قضايا المحاكم الدستورية تُبث عبر التلفزيون أحيانا في ألمانيا. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين سويديين، 16 يناير/كانون الثاني 2017؛ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألمان، 15 فبراير/شباط 2017.

¹⁴² انظر قسم البيانات الصحفية على موقع الشرطة السويدية: <https://polisen.se/Aktuellt/Pressmeddelanden/00-Gemensam/Presstraff--att-utreda-krigsbrott-och-folkmord/sويدية>؛ (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017)؛ قسم الأخبار على موقع الشرطة السويدية: <https://polisen.se/Aktuellt/Nyheter/Gemensam-2017/Februari/Tva-man-doms-for-krigsbrott-/> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017)؛ قسم البيانات الصحفية على موقع هيئة الادعاء الاتحادية الألمانية: <https://www.generalbundesanwalt.de/de/aktuell.php> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017).

¹⁴³ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألمان، 16 فبراير/شباط 2017.

¹⁴⁴ انظر نصّ الدعوة إلى مؤتمر صحفي حول كيفية التحقيق في جرائم الحرب، هيئة الادعاء السويدية (Åklagarmyndigheten)، ستوكهولم، 10 فبراير/شباط 2017، <https://www.aklagare.se/en/nyheter--press/press-releases/?newsId=791CA4712642169F> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017).

¹⁴⁵ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع محاميي ضحايا ألمان، 14 فبراير/شباط 2017؛ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع أكاديمي ألماني، 14 فبراير/شباط 2017؛ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألمان، 15 فبراير/شباط 2017؛ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألمان، 16 فبراير/شباط 2017.

لم تُغط وسائل الإعلام السويدية والألمانية أغلب القضايا المتعلقة بسوريين بشكل منهجي.¹⁴⁶ لاحظ مهنيون سويديون إن الصحفيين يتصلون بالمحققين والنيابة عادة إن كانت هناك قضية جديدة، ولكنهم لا يستمرون في تغطية الإجراءات بعد ذلك.¹⁴⁷ كما أن ما يتوفر من تغطية يكون بالسويدية والألمانية فقط. قال لاجئون سوريون في السويد لـ هيومن رايتس ووتش إنه لا توجد وسيلة إعلام ناطقة بالعربية يتقون بها لتنتشر هذا النوع من المعلومات.¹⁴⁸

قال من أجرينا معهم مقابلات في البلدين إن الصحافة لا تهتم على ما يبدو بهذه القضايا، وعزوا ذلك إلى إرهاب الجمهور من أخبار سوريا، والاهتمام الكبير بمسائل الأمن القومي وداعش، فضلا عن نقص الفهم لبعض المصطلحات القانونية، مثل جرائم الحرب.¹⁴⁹

تأثير محدودة الاتصال باللاجئين السوريين

الاتصال غير الكافي بالفئات المتضررة في السويد وألمانيا قد يكون له تأثير مباشر على نجاح جهود المساءلة المتعلقة بالجرائم الدولية الخطيرة المرتكبة في سوريا. الخوف وانعدام الثقة لدى السوريين في السويد وألمانيا يحولان دون رغبتهم في إطلاع السلطات على معلومات اثباتية محتملة. كما أن غياب الوعي وعدم فهم الإجراءات والأنظمة المتاحة يغذيان هذه المشاعر، وقد يمنعان السوريين من فهم جهود العدالة هذه بشكل جيد ومن المشاركة فيها.

أكد عبدو، الذي قال إنه ضحية لجرائم ارتكبتها الحكومة السورية وهو الآن يعيش في ألمانيا، أن "الألمان لم يفتحوا الباب للاجئين ليشاركوا في هذه الإجراءات بشكل عام".¹⁵⁰

من جهة أخرى، فإن معرفة هذه الإجراءات وكيفية المساهمة فيها قد تمنح السوريين في السويد وألمانيا احساسا بالعدالة، وبالتالي سيشعرون أنهم أصحاب مصلحة في هذه الجهود، ما قد يساعدهم أيضا على الاندماج في المجتمع. قالت سميرة، وهي تعيش في السويد، إن لديها معلومات حول جرائم شهدتها في سوريا تريد إطلاع السلطات عليها، لكنها لم تكن تعلم أنها تستطيع فعل ذلك:

لا أحد يسمع صوتي، لا أحد قال لي إنني أستطيع أن أتكلم. أودّ أن أقدم معلومات لإبراز الحقيقة، وإبراز حجم المعاناة التي واجهناها.¹⁵¹

¹⁴⁶ لأغراض هذا التقرير، وسائل الإعلام تشمل المنافذ الإخبارية المطبوعة والإلكترونية، ووسائل البث والمسموعة.

¹⁴⁷ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين سويديين، 17 يناير/كانون الثاني 2017؛ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع محامي ضحايا سويديين، 20 يناير/كانون الثاني 2017؛ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع محام سويدي، 20 يناير/كانون الثاني 2017.

¹⁴⁸ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين سويديين، 17 يناير/كانون الثاني 2017؛ مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، فارمدو، 18 يناير/كانون الثاني 2017؛ مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع أحمد، 3 فبراير/شباط 2017.

¹⁴⁹ مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع أحمد، 3 فبراير/شباط 2017؛ مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع صحفيين سويديين، 8 فبراير/شباط 2017.

¹⁵⁰ مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، كولونيا، 22 فبراير/شباط 2017.

¹⁵¹ مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، فارمدو، 18 يناير/كانون الثاني 2017.

في نفس الوقت، عبّر لاجئون سوريون أحيانا لـ هيومن رايتس ووتش عن تصورات غير واقعية حول كيفية مساهمتهم في محاكمة الجرائم الدولية الخطيرة ونتائج هذه القضايا. هذه التصورات الخاطئة مردها أحيانا عدم الإلمام بالأنظمة القانونية وحدود هذه الإجراءات.

بسبب قيود تتعلق بالصلاحيات الممنوحة لها والموارد المتوفرة، لا تستطيع السلطات المحلية في الغالب استخدام المعلومات التي يقدمها اللاجئون السوريون لفتح قضايا. رغم استعداد بعض السوريين – الذين شهدوا و/أو وثقوا جرائم خطيرة – لإطلاع السلطات على معلومات،¹⁵² فإن هذه المعلومات لا تتعلق في الغالب بأحداث تدخل ضمن ولايتها القضائية أو لا ترقى إلى الحد الأدنى من الأدلة الإثباتية للشروع في ملاحقة جنائية في السويد وألمانيا.

إضافة إلى ذلك – وكما ذكرنا أعلاه – فإن القضايا المرفوعة أمام محاكم محلية بشأن جرائم وقعت في الخارج تعتمد غالبا على الحضور الجسدي للمشتبه بهم وتوفر الأدلة. في إطار النزاع المستمر في سوريا، فإنه من غير المحتمل أن يسافر المسؤولون الحكوميون أو القادة العسكريون الكبار إلى أوروبا في المستقبل القريب، ما يُقلص احتمال رفع قضايا ضد أشخاص منتمين إلى الحكومة.

لكن هذه القيود ليست بالضرورة واضحة لدى السوريين في السويد وألمانيا، ما يتسبب في الإحباط وفقدان الثقة في السلطات. قال حكيم، صحفي كان محتجزا لدى الحكومة السورية: "أغلب الناس الذين يرغبون في رؤية النظام يُحاكم، فقدوا الأمل".¹⁵³

جمع المعلومات إقليمية ودولية

تسعى السلطات السويدية والألمانية أيضا إلى جمع معلومات حتى من خارج حدودهما في إطار جهودهما لتحقيق العدالة في الجرائم الخطيرة المرتكبة في سوريا. بينما يوقّر الاتحاد الأوروبي منابر لتسهيل تبادل المعلومات بين دوله الأعضاء، يبقى التعاون مع دول من خارج الاتحاد أكثر صعوبة. كما أن المنظمات غير الحكومية وكذلك هيئات الأمم المتحدة تلعب دورا متزايدا في توثيق الانتهاكات المرتكبة في سوريا. يبحث المحققون والمدعون عن سبل أمثل للتواصل مع هذه الجهات والتعاون معها.

دول أوروبا

أفادت السلطات السويدية والألمانية بوجود تعاون فعّال على المستوى الأوروبي بفضل البروتوكولات التي تسمح بالتبادل السريع للمعلومات.¹⁵⁴

¹⁵² مقابلات جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، فارمدو وفربرغ، 18-19 يناير/كانون الثاني 2017؛ مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، برلين، 20 فبراير/شباط 2017؛ مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع لاجئين سوريين، هانوفر، 21 فبراير/شباط 2017.

¹⁵³ السابق.

¹⁵⁴ انظر خاصة:

European Convention on Mutual Assistance in Criminal Matters between the Member States of the European Union, adopted April 20, 1959, ETS No.030, entered into force June 12, 1962
انظر أيضا:

يحضر المدعون والمحققون من كلا البلدين اجتماعات "شبكة نقاط الاتصال الخاصة بالأشخاص المسؤولين عن الإبادة الجماعية والجرائم ضدّ الإنسانية وجرائم الحرب" (شبكة الاتحاد الأوروبي للإبادة الجماعية) ومقرّها "يوروجست" (Eurojust).¹⁵⁵ يوروجست هو جهاز تعاون قضائي في الاتحاد الأوروبي مهمته مساندة وتعزيز التعاون بين جهات التحقيق والادعاء داخل الاتحاد في ما يتعلق بالجرائم الخطيرة.

تعقد شبكة الاتحاد الأوروبي للإبادة الجماعية اجتماعات نصف سنوية يتبادل خلالها المحققون والمدعون من جميع الدول الأعضاء في الاتحاد - وكذلك النرويج، سويسرا، كندا، والولايات المتحدة - المعلومات، ويتبادلون الخبرات وطرق العمل.¹⁵⁶ توفر الشبكة منتدى مهمته الأساسية تسهيل التعاون وتشارك المعارف داخل الاتحاد الأوروبي في ما يتصل بالجرائم الدولية الخطيرة.

يُدعى المجتمع المدني إلى المشاركة في جزء من الاجتماع، ثم يتحول الاجتماع إلى جلسة مغلقة حتى يتسنى للمشاركين تبادل المعلومات حول حالات محددة في إطار سرّي. بحسب مسؤولين، فإن هذه الاجتماعات ساعدت كثيرا على تعزيز العلاقات الثنائية التي أثبتت أهميتها في العمل على حالات محددة، بعضها يتصل بسوريا.¹⁵⁷

على صعيد آخر، تعمل ألمانيا مع دول أوروبية أخرى، خاصة هولندا، لإنشاء قاعدة بيانات مركزية خاصة بجرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية والإبادة الجماعية في إطار "يوروبول" (Europol)، جهاز الاتحاد الأوروبي لإنفاذ القانون والتعاون بين الدول الأعضاء.¹⁵⁸ بحسب أحد المهنيين، فإن قاعدة البيانات الآمنة هذه ستعزز جهود التحقيق للسلطات الوطنية، بما فيها التبادل الآمن للمعلومات بين وحدات الشرطة المختصة في جرائم الحرب في أوروبا.¹⁵⁹

Council Act of 29 May 2000 Establishing in Accordance with Article 34 of the Treaty on European Union the Convention on Mutual Assistance in Criminal Matters between the Member States of the European Union, adopted on May 29, 2000, OJ C 197, 12.7.2000, entered into force August 23, 2005.

155 الصفحة الخاصة بشبكة الاتحاد الأوروبي للإبادة الجماعية: <http://www.eurojust.europa.eu/Practitioners/Genocide-Network/Pages/Genocide-Network.aspx> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017)؛ لمزيد من المعلومات عن انشاء شبكة الاتحاد الأوروبي للإبادة الجماعية وعملها، انظر:

Human Rights Watch, *The Long Arm of Justice*, pp. 86-90.

Human Rights Watch, *The Long Arm of Justice*, pp. 86-90.¹⁵⁶

157 في السياق السوري، أفاد مسؤولون سويديون بوجود تعاون فعال مع ألمانيا، فنلندا، هولندا، النرويج، وفرنسا، بينما أفاد مسؤولون ألمان بوجود تعاون مماثل مع فرنسا، النرويج، وهولندا. مقابلات هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين سويديين، 17 يناير/كانون الثاني 2017؛ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألمان، 16 فبراير/شباط 2017؛ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألمان، 22 فبراير/شباط 2017.

158 أصبحت الجرائم الدولية الخطيرة مؤخرا ضمن اختصاص يوروبول. انظر:

Regulation of the European Parliament and of the Council of 11 May 2016 on the European Union Agency for Law Enforcement Cooperation (Europol), (EU) 2016/794, May 11, 2017, <https://www.europol.europa.eu/publications-documents/regulation-eu-2016/794-of-european-parliament-and-of-council-of-11-may-2016>؛ (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017)

مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألمان، 22 فبراير/شباط 2017. انظر أيضا:

Human Rights Watch, *The Long Arm of Justice*, p. 92.

159 مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألمان، 22 فبراير/شباط 2017؛ انظر أيضا:

Human Rights Watch, *The Long Arm of Justice*, p. 92.

بالنظر إلى الدور الهام الذي تلعبه سلطات الهجرة في تحديد المشتبه فيهم بارتكاب جرائم دولية خطيرة، دعت هيومن رايتس ووتش إلى إنشاء شبكة أوروبية لمراكز تنسيق خاصة بحالات الاستبعاد، بما فيها تلك المتعلقة بالمادة 1 أو لـ "اتفاقية اللاجئين".¹⁶⁰ يبدو أن هذه التوصية تحققت في فبراير/شباط 2017 لما أطلق "المكتب الأوروبي لدعم اللجوء" "شبكة الاستبعاد"، التي تجمع مراكز التنسيق التابعة للدول الأعضاء، سلطات الاتحاد الأوروبي، "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"، و"هيئة المشاورات الحكومية الدولية المعنية باللجوء والهجرة" إلى التعاون في المسائل المتعلقة بالاستبعاد من الحماية الدولية.¹⁶¹

كما ذكر سابقاً، لما تنظر الحكومات في ترحيل الأشخاص المستثنين من وضع اللجوء استناداً إلى أسباب جدية لاعتبارهم متورطين في انتهاكات خطيرة، فإن عليها أيضاً النظر في ما إذا كان طردهم قد يجعلهم عرضة للتعذيب، المحاكمات غير العادلة، أو غير ذلك من ضروب المعاملة غير اللائقة أو اللاإنسانية. كنتيجة لذلك، عليها النظر في ما إذا كان الترحيل محظوراً بموجب القانون الدولي أو إذا كان من الأنسب محاسبتهم في إطار ولاية قضائية تضمن لهم إجراءات عادلة ومعاملة لائقة.

دول الجوار السوري

تستضيف تركيا ولبنان والأردن أكبر عدد من اللاجئين السوريين في العالم.¹⁶² ونتيجة لذلك، فإنه يُمكن العثور على مجموعة كبيرة من الضحايا والشهود المحتملين على الجرائم الدولية الخطيرة المرتكبة في سوريا.¹⁶³ لكن التعاون مع هذه البلدان صعب لأنه لا يوجد إطار مشابه للإطار الأوروبي خاص بالتبادل السريع للمعلومات. بحسب بعض المهنيين والمسؤولين الحكوميين السويديين والألمان، فإن طلبات المعلومات التي يرسلها المحققون والمدعون الأوروبيون إلى هذه البلدان (المعروفة باسم طلبات المساعدة القانونية المتبادلة) قد تكون شاقة وتستغرق وقتاً طويلاً، وهي تعتمد على الاتفاقات الثنائية التي تجمع الدول المعنية.¹⁶⁴

¹⁶⁰ لمزيد من المعلومات، انظر:

Human Rights Watch, *The Long Arm of Justice*, pp. 91-92.

انظر أيضاً:

Maarten Bolhuis and Joris van Wijk, "Study on the Exchange of Information between European Countries Regarding Persons Excluded from Refugee Status in Accordance with Article 1F Refugee Convention" (Amsterdam: Department of Criminal Law and Criminology, Vrije Universiteit Amsterdam, 2015), <https://cijc.org/wp-content/uploads/2012/11/Bolhuis-Van-Wijk-2015-Study-on-the-exchange-of-information-on-1F-exclusion-between-European-countries.pdf> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017).

¹⁶¹ انظر:

European Asylum Support Office (EASO), "EASO Exclusion Network," <https://www.easo.europa.eu/easo-exclusion-network-0> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017).

¹⁶² انظر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين: إجمالي الأشخاص المعنيين"، آخر تحديث 6 سبتمبر/أيلول 2017، <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017).
¹⁶³ هذه البلدان ليس لها أنظمة خاصة بمحاكمة الجرائم الدولية الخطيرة. يحتوي القانون الجنائي التركي على بنود تُعاقب الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية ولكنه لا ينص على اللجوء إلى الولاية القضائية العالمية في هذه الحالات. لم يُدرج كل من لبنان والأردن والعراق الجرائم الدولية الخطيرة في قوانينهم الداخلية؛ منظمة "العفو الدولية"، *الولاية القضائية العالمية: دراسة استقصائية أولية للتشريعات في جميع أنحاء العالم - تحديث عام 2012*، 9 أكتوبر/تشرين الأول 2012،

<https://www.amnesty.org/ar/documents/document/?indexNumber=ior53%2f019%2f2012&language=en> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017)، الصفحات 64-65، 67-68، 72-73، 115-116.

¹⁶⁴ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين سويديين، 17 يناير/كانون الثاني 2017؛ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألمان، 16 فبراير/شباط 2017؛ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤول ألماني، 23 فبراير/شباط 2017.

أفاد مسؤولون سويديون وألمان أن اتصالاتهم بالسلطات التركية واللبنانية والأردنية تكاد تكون منعدمة بسبب الصعوبات التي يواجهونها. إضافة إلى ذلك، لم يكن هذا التعاون ضروريا بالنسبة للتحقيقات التي أجريت حتى الآن.¹⁶⁵ في حالة استثنائية واحدة، سعت السلطات السويدية إلى مقابلة ضحية اكتشفها صحفي سويدي في تركيا.¹⁶⁶ رغم أن طلب المساعدة القانونية المتبادلة قُدم في مايو/أيار 2015، إلا أن المقابلة لم تُجر إلا في يناير/كانون الثاني 2016.¹⁶⁷ بحسب بعض المهنيين، فإن ألمانيا لم تقدم بعد طلبات تعاون إلى أي من هذه البلدان في ما يتصل بعملها على سوريا.¹⁶⁸

أطراف فاعلة أخرى

كثيرا ما يستخدم المحققون والمدعون تقارير المنظمات الدولية غير الحكومية وغيرها من المجموعات والكيانات للحصول على معلومات عامة لجمع أدلة أولية. غير أن محامين أشاروا إلى أن قبول القضاة بهذه التقارير لإثبات الوقائع أثناء المحاكمة – حتى وإن كانت أساسية – يثير مشاكل لأن الدفاع لن يحظى بفرصة فعلية للاعتراض على المعلومات الواردة في هذه التقارير، أو مساءلة مؤلفيها. قبلت المحاكم السويدية بتقارير المنظمات الدولية غير الحكومية واعتبرتها موثوقة ومقبولة في المحاكم كأدلة عامة.¹⁶⁹

بحسب أحد المهنيين في السويد، ركّز المدعون بشكل مفرط على هذا النوع من التقارير في أول قضيتين تتعلقان بجرائم الحرب في سوريا، ما أدى إلى انخفاض القيمة الإثباتية لأن هذه التقارير لا تحتوي على معلومات جُمعت بطريقة تُراعي معايير الإجراءات الجنائية.¹⁷⁰ قال أحد المهنيين في

¹⁶⁵ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين سويديين، 17 يناير/كانون الثاني 2017؛ مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع صحفي سويدي، 8 فبراير/شباط 2017.

¹⁶⁶ كانت هذه القضية ضد مهند دروبي. انظر/الادعاء ضد مهند دروبي، محكمة مقاطعة سوديرتورن، القضية رقم B 13656-14، الحكم الصادر في 26 فبراير/شباط 2015؛/الادعاء ضد مهند دروبي، محكمة الاستئناف في سفيا، القضية رقم B 2440-15، القرار الصادر في 23 فبراير/شباط 2016 والمعلن في 26 فبراير/شباط 2016؛/الادعاء ضد مهند دروبي، محكمة مقاطعة سوديرتورن، القضية رقم B 16-2639، الحكم الصادر في 11 مايو/أيار 2016؛/الادعاء ضد مهند دروبي، محكمة الاستئناف، القضية رقم B 16-4770، الحكم الصادر في 5 أغسطس/آب 2016. انظر أيضا:

Terese Christiansson, "An Unusual but Obvious Decision" ("Ett ovanligt men självklart beslut"), *Kronikorer*, February 26, 2016, <http://www.expressen.se/kronikorer/terese-cristiansson/ett-ovanligt-men-sjalkvklart-beslut/> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2016).

¹⁶⁷ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين سويديين، 17 يناير/كانون الثاني 2017؛ "An Unusual but Obvious Decision," *Kronikorer*.

¹⁶⁸ الشرطة الاتحادية لها مكتب اتصال في بيروت مهمته دعم عمل الشرطة الألمانية في لبنان وهم مسؤول على سوريا. لكن العمل حول سوريا معطل في الوقت الحالي بسبب النزاع المستمر.

German Parliament, "Reply by the Federal Government to the Inquiry Put by Mr Tom Koenigs, Mr Luise Amtsberg, Dr Franziska Brantner, Other Members of Parliament and the Parliamentary Group BÜNDNIS 90/DIE GRÜNE (Green Party): Investigation in Germany for Serious International Crimes Committed in Syria," Document n. 18/12533, question 27.

قال مسؤولون حكوميون لـ هيومن رايتس ووتش أيضا إن التعاون مع تركيا يبدو مستبعدا بسبب التوترات الدبلوماسية بين تركيا وألمانيا؛ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألمان، 16 فبراير/شباط 2017؛ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤول ألماني، 23 فبراير/شباط 2017.

¹⁶⁹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع محام سويدي، 20 يناير/كانون الثاني 2017؛ مراسلة الكترونية لـ هيومن رايتس ووتش مع محام ألماني، 23 أبريل/نيسان 2017.

¹⁷⁰ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع محام سويدي، 20 يناير/كانون الثاني 2017.

ألمانيا أيضا أن القضاة يميلون إلى الاعتماد على هذه التقارير بتدون التدقيق فيها بسبب عدم معرفتهم بالسياق الثقافي والسياسي للبلدان التي يُزعم وقوع الجرائم فيها.¹⁷¹

تواجه السلطات صعوبات مماثلة مع المعلومات المتاحة في تقارير "لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة". بالنظر إلى أن هذه اللجنة ليست آلية للملاحقة القضائية، فإن التوصل إلى أي نتيجة يتطلب "أسبابا معقولة للاعتقاد" بأن الأحداث التي تحقق فيها حصلت فعلا بالطريقة التي وُصفت بها.¹⁷² تبقى هذه العتبة دون ما تقتضيه المعايير الجنائية الداخلية.

قال مهنيون في السويد إن التعاون مع لجنة التحقيق كان صعبا بسبب البروتوكولات الصارمة التي تحكمها في ما يتعلق بالكشف عن معلومات، والعدد المحدود لموظفيها.¹⁷³ بحسب موظفين باللجنة، فإن لجنة التحقيق السورية مكلفة بإجراء تحقيقات في حقوق الإنسان، ولذلك فهي لا تملك نظم كافية للتصرف في المعلومات لدعم التحقيقات الجنائية، أو ما يكفي من الموظفين لتكريس التعاون مع السلطات الوطنية.¹⁷⁴ إضافة إلى ذلك، كثيرا ما تتعلق طلبات المعلومات المقدمة من قبل السلطات الوطنية بأشخاص معينين أو أحداث محددة لم تكن ضمن تحقيقات اللجنة، لأن التحقيقات الوطنية تُركّز غالبا على أشخاص أو ضحايا يقعون في نطاق ولايتها الوطنية، وليس أشخاصا متورطين في توجيه أوامر بحدوث حوادث بارزة موثقة في تقارير اللجنة. من العقوبات الأخرى عدم موافقة المصادر على مشاركة المعلومات التي بحوزة اللجنة مع السلطات الوطنية.¹⁷⁵

مع ذلك، تعتقد السلطات في السويد وألمانيا أن اللجنة يُمكن أن تلعب دورا هاما في توفير معلومات ذات صلة للتحقيقات والمحاكمات المتعلقة بسوريا في كلا البلدين. أوصى أحد المهنيين بأن تختص إحدى نقاط الاتصال بـ "اللجنة السويدية لجرائم الحرب" في مسائل التعاون مع لجنة التحقيق في سوريا.¹⁷⁶ في الوقت نفسه، يشارك المسؤولون الألمان التجارب مع سلطات وطنية أخرى لتعزيز وتيسير التعاون العام مع لجنة التحقيق في سوريا.¹⁷⁷

يُمكن أن تصبح آلية التحقيق الجديدة في سوريا التي أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة مصدر معلومات هام للسلطات الوطنية. تنقسم ولاية هذه الآلية إلى شقين:

- (1) جمع الأدلة حول انتهاكات القانون الإنساني الدولي وانتهاكات حقوق الإنسان ودمجها وحفظها وتحليلها؛
- (2) إعداد ملفات بهدف تيسير وتسريع الإجراءات الجنائية العادلة والمستقلة بما يتماشى مع

¹⁷¹ مراسلة إلكترونية لـ هيومن رايتس ووتش مع محام ألماني، 23 أبريل/نيسان 2017.
¹⁷² انظر تقارير "لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية" التابعة لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، <http://www.ohchr.org/AR/HRBodies/HRC/IICISyria/Pages/IndependentInternationalCommission.aspx> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017).

¹⁷³ مقابلات هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين سويديين، 17 يناير/كانون الثاني 2017.
¹⁷⁴ مقابلات هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع موظفين في لجنة التحقيق، 11 و19 يوليو/تموز 2017.
¹⁷⁵ السابق.

¹⁷⁶ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤول سويدي، 17 يناير/كانون الثاني 2017.
¹⁷⁷ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤول ألماني، 23 فبراير/شباط 2017.

معايير القانون الدولي لدى المحاكم الوطنية والإقليمية والدولية أو المحاكم التي لها – أو قد يكون لها مستقبلاً – ولاية قضائية على هذه الجرائم، بما يتماشى مع القانون الدولي.¹⁷⁸

بما أن هذه الآلية لم تبدأ عملها بعد، فإنه من المبكر التنبؤ بكيفية عملها في الواقع. لكن السلطات السويدية والألمانية أبدت اهتماماً بالتعاون مع هذه الآلية.

جهود معالجة التحديات

اتخذت السويد وألمانيا خطوات إيجابية لمعالجة بعض التحديات المذكورة أعلاه.

التدريب على المهارات والتعليم القانوني

التحقيق في الانتهاكات الدولية الخطيرة ومحاكمتها يتطلبان مهارات ومعارف محددة. يتعين على المدّعين أن يكونوا قادرين على إثبات العناصر السياقية الخاصة بأنواع الجرائم هذه (مثلاً، وجود نزاع أو انتهاكات منهجية وواسعة النطاق ضدّ مجموعة من المدنيين)، وكذلك ربط الصلة بين الجناة المزعومين والفظائع التي ربما ارتكبت من قبل الذين يخضعون لقيادتهم. إضافة إلى ذلك، عادة ما تُرتكب هذه الجرائم ضدّ عدد كبير من الضحايا خارج البلد الذي يتم فيه الادعاء.

تعمل السلطات السويدية والألمانية على معالجة هذه التحديات، لكن بعض المسائل مازالت لم تُعالج بعد، وتحتاج إلى مزيد من الدراسة.

السويد

لا تخضع الشرطة السويدية التابعة للجنة جرائم الحرب إلى تدريب خاص على التحقيق في الجرائم الدولية الخطيرة، بل تتعلم من خلال الممارسة، رغم أن محققاً ومحللاً على الأقل حصلوا في الماضي على خبرة تتعلق بهذه التحقيقات لأنهما عملاً لمنظمات دولية.¹⁷⁹

لكن بسبب الهيكلية اللامركزية للشرطة السويدية، فإن كل مركز شرطة في البلاد ربما ترد عليه معلومات هامة حول جرائم دولية خطيرة (ارتكبت في سوريا أو في مكان آخر)، ويجب أن يكون جاهزاً للتعامل معها كما يجب. لتعزيز استعداد الشرطة، أعدت اللجنة مبادئ توجيهية ونشرتها على موقع الشرطة الداخلية، لتحسين قدرة الشرطة على التعامل مع التقارير المتعلقة بجرائم حرب محتملة.¹⁸⁰

¹⁷⁸ الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، A/71/L.755، 19 يناير/كانون الأول 2017، https://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/71/755&referer=/english/&Lang=A (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017).

¹⁷⁹ مقابلات هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين سويديين، 17 يناير/كانون الثاني 2017.
¹⁸⁰ السابق. مراسلة إلكترونية لـ هيومن رايتس ووتش مع مسؤول سويدي، 21 مارس/أذار 2017.

كما أعدّ مدعون سويديون تابعون لفريق الادعاء الخاص بجرائم الحرب خطة تدريب داخلية تقوم على خلق ثنائيات تتكون من مدعين لهم خبرة سابقة في الجرائم الدولية الخطيرة ومدعين ليس لهم هذه الخبرة.¹⁸¹

يوجد في السويد نظام قضائي لامركزي، ويُمكن محاكمة أي جرائم دولية خطيرة محتملة في أي مكان في البلاد.¹⁸² لكن المدعين يستطيعون مطالبة وزارة العدل بنقل قضية ما إلى محكمة محددة، كلما وُجدت أسباب لذلك (مثلاً، في الحالات التي تتطلب نقل العديد من الشهود جواً إلى السويد).¹⁸³ على مستوى الممارسة، عادة ما يُطالب المدعون بإحالة أي جرائم دولية خطيرة إلى محكمة مقاطعة ستوكهولم، التي اكتسبت بعض التخصص غير الرسمي في هذا النوع من القضايا.¹⁸⁴ غير أن بعض من قبلناهم قالوا إن القضاة السويديين سيستفيدون حتماً من أي فرص تدريب على القانون الجنائي الدولي.¹⁸⁵

باستثناء بعض الحالات، فإن محامي الضحايا والمتهمين في السويد يُعيّنون في قضايا جنائية دولية معقدة دون أن تكون لهم أي خبرة سابقة في القانون الجنائي الدولي.¹⁸⁶ اقترح بعض المهنيين أن توفر نقابة المحامين السويديين تدريبات للمحامين الراغبين في الاضطلاع بهذه القضايا.¹⁸⁷

ألمانيا

في ألمانيا، تنظم الوحدة المركزية لجرائم الحرب دورات تدريبية تدوم أسبوعاً واحداً، مرّة كل سنة، مفتوحة لعناصر الشرطة الآخرين المنتمين للشرطة الاتحادية وشرطة الولايات. عند كتابة هذا التقرير، كانت الوحدة المركزية تخطط لإضافة ورشة تدريب خاصة بكيفية التعامل مع ضحايا الجرائم الدولية الخطيرة.¹⁸⁸

¹⁸¹ السابق.

¹⁸² قانون الإجراءات القضائية السويدي، القسم 2 من الباب 19؛ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين سويديين، 17 يناير/كانون الثاني 2017؛ مراسلة إلكترونية لـ هيومن رايتس ووتش مع مسؤول سويدي، 22 مارس/آذار 2017.

¹⁸³ يُقدّم الطلب إلى قسم القضايا الجنائية والتعاون القضائي الدولي بوزارة العدل، لكن القرار يتخذه مجلس الوزراء بشكل عام. مراسلة إلكترونية لـ هيومن رايتس ووتش مع مسؤول سويدي، 19 يونيو/حزيران 2017.

¹⁸⁴ مراسلة إلكترونية لـ هيومن رايتس ووتش مع مسؤول سويدي، 22 مارس/آذار 2017.

¹⁸⁵ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع محامي ضحايا سويدي، 20 يناير/كانون الثاني 2017؛ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع أكاديمي سويدي، 20 يناير/كانون الثاني 2017؛ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع محامي سويدي، 20 يناير/كانون الثاني 2017، مقابلة هيومن رايتس ووتش مع منظمة غير حكومية، 9 فبراير/شباط 2017؛ بحسب شخصين أجرينا معهما مقابلات، فإن هذا المشكل برز في قضية المندلاوي، التي أساء فيها قضاة محكمة مقاطعة غوثبورغ تأويل القانون الإنساني الدولي، واعتبروا الجرائم التي حصلت جرائم إرهابية، وليس جرائم حرب. انظر الادعاء ضد حسن مصطفى المندلاوي والأمين سلطان، محكمة مقاطعة ستوكهولم، القضية رقم B 9086-15، الحكم الصادر في 14 ديسمبر/كانون الأول 2015؛ الادعاء ضد حسن مصطفى المندلاوي والأمين سلطان، محكمة الاستئناف بغرب السويد، القضية رقم B 9086-15، الحكم الصادر في 30 مارس/آذار 2016.

¹⁸⁶ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين سويديين، 17 يناير/كانون الثاني 2017؛ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع محام سويدي، 20 يناير/كانون الثاني 2017؛ مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع منظمة غير حكومية، 9 فبراير/شباط 2017.

¹⁸⁷ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين سويديين، 17 يناير/كانون الثاني 2017؛ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع محام سويدي، 20 يناير/كانون الثاني 2017.

¹⁸⁸ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألمان، 22 فبراير/شباط 2017.

كما يشارك عناصر الوحدة المركزية في تدريبات ينظمها "الانتربول".¹⁸⁹ إضافة إلى ذلك، تُشرف الوحدة المركزية على برنامج مستمر مع زملاء من وحدات أوروبية أخرى مختصة في جرائم الحرب يُرافق خلالها المحققون الألمان زملاءهم من بلدان أخرى في عملهم اليومي لمدة معينة لمقارنة طرق العمل ومشاركة أفضل الممارسات.¹⁹⁰ كما يُشارك عناصر هيئة الهجرة الألمانية في تدريبات وندوات واجتماعات مع منظمات غير حكومية تنظمها الشرطة الاتحادية.¹⁹¹

يتكون مكتب المدعي العام الاتحادي من مدعين اتحاديين (لهم خبرة أكبر في الغالب) ومدعين منتدبين على مستوى الولايات (أصغر سنا ولهم خبرة أقل في الغالب). يقضي المدعون المنتدبون فترة 3 سنوات في مكتب المدعي العام الاتحادي قبل العودة إلى ولاياتهم. عند كتابة هذا التقرير، كانت وحدة جرائم الحرب التابعة للنيابة العامة تشغل 3 مدعين منتدبين: 2 منهم يعملان بدوام كامل على محاكمات تتعلق بجرائم خطيرة، وواحد يعمل بدوام مقسم بين الوحدة ومحاكمات اتحادية أخرى.¹⁹²

مع انقضاء الفترة الخاصة بالمدعين المنتدبين، يتم تعويضهم بمدعين جدد على مستوى الولاية ليعملوا في وحدة جرائم الحرب لمدة 3 سنوات. يسمح هذا النظام بنشر المعارف المتعلقة بالتحقيق في قضايا القانون الجنائي الدولي ومقاضاتها بين مكاتب الادعاء في ألمانيا، وبسد الشغورات في الوظائف بعناصر دائمين في وحدة جرائم الحرب لهم خبرة سابقة في هذه الوحدة.¹⁹³ كما طوّر العديد من المدعين العاملين في وحدة جرائم الحرب خبرة أكاديمية في القانون الجنائي الدولي و/أو تجربة عملية في المحاكم الجنائية الدولية.¹⁹⁴

تُحاكم جرائم الحرب في ألمانيا حصرا أمام المحاكم العليا في المقاطعات، التي تعمل كمحاكم ابتدائية على المستوى الاتحادي مختصة في الجرائم الدولية الخطيرة.¹⁹⁵ لا يحصل قضاة هذه المحاكم على تدريب خاص في القانون الجنائي الدولي. ولكن يُمكن لمحكمة على مستوى المقاطعة أن تطور خبرة

¹⁸⁹ تحدثت ممارسون أيضا عن تدريب يقدمه "معهد التحقيقات الجنائية الدولية"؛ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألمان، 22 فبراير/شباط 2017.

¹⁹⁰ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألمان، 22 فبراير/شباط 2017.

¹⁹¹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألمان، 21 فبراير/شباط 2017.

¹⁹² مراسلة إلكترونية لـ هيومن رايتس ووتش مع مسؤول ألماني، 29 مايو/أيار 2017.

¹⁹³ السابق.

¹⁹⁴ إضافة إلى ذلك، يشارك المدعون العاملون في وحدة جرائم الحرب بشكل فعال في "الفريق العامل على القانون الجنائي الدولي" (Arbeitskreis Völkerstrafrecht)، وهو مؤتمر سنوي للباحثين والممارسين الناطقين بالألمانية العاملين في مجال القانون الجنائي الدولي. مراسلة إلكترونية لـ هيومن رايتس ووتش مع مسؤول ألماني، 20 مارس/أذار 2017.

¹⁹⁵ القانون الدستوري للمحاكم، القسم 120. قانون الإجراءات الجنائية الألماني، الأقسام 7-21؛ مراسلة إلكترونية لـ هيومن رايتس ووتش مع مسؤول ألماني، 20 مارس/أذار 2017؛ مراسلة إلكترونية لـ هيومن رايتس ووتش مع مسؤول ألماني، 31 مارس/أذار 2017.

في هذا المجال بعد النظر في عدد من القضايا المتصلة بجرائم دولية خطيرة.¹⁹⁶ يُنظم مدعو وحدة جرائم الحرب ورشات تدريب منتظمة لقضاة هذه المحاكم الخاصة بالقانون الجنائي الدولي.¹⁹⁷

ألمانيا لها تجربة طويلة في البحث الأكاديمي المتعلق بالقانون الجنائي الدولي. قال العديد ممن قابلناهم إنهم يشعرون أن المحامين العاملين على هذه القضايا كمحامي دفاع لديهم معرفة كافية بهذا المجال القانوني بفضل التدريب الأكاديمي، فضلا عن تراكم الخبرة في هذا النوع من القضايا.¹⁹⁸

خبرات الدول

يستطيع المحققون والمدعون الوطنيون العمل في آن واحد على قضايا مختلفة تتعلق بعدد كبير من الدول. ولكن قلّة الموارد المتوفرة لهم تحول دون جعلهم خبراء في هذه الوضعيات. مع ذلك، من المهم ضمان حد أدنى من المعرفة الأساسية ليستطيعوا التحقيق في الجرائم المرتكبة في سياق معين ومحاكمتها بشكل فعال.

بدأت الوحدات المتخصصة في جرائم الحرب في الشرطة السويدية والألمانية تبني خبرات حول سوريا، ولكن ذلك يتم ببطء لأنه يتعين فعل المزيد لمواجهة العدد المتزايد للتحقيقات في النزاع. يواجه المحققون السويديون صعوبات في تحديد الضحايا والشهود المحتملين ضمن اللاجئين السوريين على الأراضي السويدية، أو التواصل معهم، بسبب حواجز اللغة ومعرفتهم المحدودة بسوريا. عند كتابة هذا التقرير، كانت لجنة جرائم الحرب السويدية تضم محققا واحدا ومحللا واحدا يتحدثان العربية، ويُنظر إلى أحدهما على أنه خبير في الشأن السوري.¹⁹⁹ يستعين هؤلاء بمتترجمين.²⁰⁰ أما في ألمانيا، فيوجد في الشرطة الاتحادية خبراء في الشأن السوري تعمل معهم الوحدة المركزية لجرائم الحرب عن كثب.²⁰¹

تحسين جهود التواصل

قال مسؤولون سويديون وألمان ممن تحدثوا إلى هيومن رايتس ووتش إنهم يقدّرون أهمية التواصل الآني والفعال، وأقرّوا بوجود تقصير في هذا المجال. عزا مهنيون قابلتهم هيومن رايتس ووتش هذا

¹⁹⁶ مراسلة إلكترونية لـ هيومن رايتس ووتش مع مسؤول ألماني، 31 مارس/أذار 2017؛ اقترح أحد عناصر الوحدة المركزية بشكل رسمي مؤخرا انشاء فرق من قضاة متخصصين في العمل على قضايا القانون الجنائي الدولي في المحاكم المحلية العليا. انظر:

Jörg Diehl, "BKA War Crime Investigator: You Will Never Forget Videos of Beheadings" ("BKA-Ermittler gegen Kriegsverbrecher: Aufnahmen von Enthauptungen vergessen Sie nicht"), *Spiegel Online*, June 22, 2017, <http://www.spiegel.de/politik/deutschland/bundeskriminalamt-klaus-zorn-ueber-ermittlungen-gegen-kriegsverbrecher-in-deutschland-a-1152891.html> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017).

¹⁹⁷ بعض القضاة ينتمون أيضا إلى الفريق العامل على القانون الجنائي الدولي المذكور أعلاه. مراسلة إلكترونية لـ هيومن رايتس ووتش مع مسؤول ألماني، 20 مارس/أذار 2017.

¹⁹⁸ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع محامي ضحايا ألماني، 14 فبراير/شباط 2017؛ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع أكاديميين ألمان، 23 فبراير/شباط 2017. بحسب أحد الممارسين الذين قابلناهم، فإنه يجب أن توجد خطة قبول مقبلة للمحامين العاملين على هذا النوع من القضايا. مراسلة إلكترونية لـ هيومن رايتس ووتش مع محامي دفاع ألماني، 23 أبريل/نيسان 2017.

¹⁹⁹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين سويديين، 17 يناير/كانون الثاني 2017.

²⁰⁰ السابق.

²⁰¹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألمان، 16 فبراير/شباط 2017.

التقصير إلى أن القضايا الجنائية الدولية جديدة في ولايتهم القضائية، وإلى قلة الموارد لتحقيق تواصل فعال²⁰² في هذا الإطار، ظلّت السلطات في ألمانيا والسويد على اتصال مع ممثلي المحاكم الدولية لتعلّم من خبرتهم وبرامج الاتصال خاصتهم²⁰³ لكن بعض المهنيين قالوا إنه لا يمكن إعادة إنتاج هذه البرامج على المستوى المحلي بسبب قلة الموارد والهيكلية المؤسساتية المتخصصة²⁰⁴.

قال مهنيان من السويد إنهما يواجهان صعوبة في التواصل بشأن نطاق عملهما²⁰⁵ ورغم أنهما أقرّا بأن السلطات السويدية تستطيع فعل المزيد للتعريف بما يقومون به، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بشرح نظام التحقيق والمقاضاة والفصل في الجرائم الدولية الخطيرة، إلا أن السرية والاعتبارات الأمنية تقيد هذه الإمكانيات²⁰⁶.

رغم هذه الصعوبات، تتخذ السلطات السويدية والألمانية خطوات لمعالجة الفجوة الحاصلة في المعلومات وكسب ثقة اللاجئين وطالبي اللجوء السوريين عبر سلسلة من جهود التواصل.

مثلا، عند كتابة هذا التقرير، كانت لجنة جرائم الحرب السويدية تعدّ كتيبا (لتوزعه هيئة الهجرة ومنظمات المجتمع المدني) وتطبيق الكتروني لشرح عمل اللجنة، وتوفير معلومات اتصال للضحايا والشهود المحتملين. استلهم الكتيب والتطبيق من مشاورات بين السلطات السويدية، منظمات المجتمع المدني، ونظيراتها في بلدان أخرى، لا سيما في النرويج وألمانيا وهولندا²⁰⁷. اللجنة أيضا لها موقع الكتروني – باللغة السويدية فقط – يقدّم معلومات حول الوحدة وكيفية الاتصال بها²⁰⁸.

في ألمانيا، تستخدم هيئة الهجرة تطبيقا الكترونيا يتضمن – فضلا عن معلومات عامة حول عملية طلب اللجوء والعيش في ألمانيا – معلومات حول كيفية الاتصال بالشرطة، وتقدّمها على أنها شريك موثوق للاجئين²⁰⁹. لا يقدّم التطبيق معلومات اتصال أو توجيهات حول التبليغ عن جرائم لدى لجنة جرائم الحرب للأشخاص الذين عانوا أو شهدوا فضاعات.

أعدت لجنة جرائم الحرب كتيبا يحتوي على معلومات عن عملها وكيف يستطيع ضحايا وشهود الجرائم الدولية الخطيرة الاتصال بها أو بشرطة الولاية. يُوزع هذا الكتيب على شرطة الولاية وهيئة الهجرة²¹⁰. كما أن للشرطة الاتحادية موقعا الكترونيا مخصصا للجنة جرائم الحرب فيه معلومات

202 مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألمان، 16 فبراير/شباط 2017؛ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألمان، 22 فبراير/شباط 2017.

203 السابق.

204 السابق.

205 مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين سويديين، 17 يناير/كانون الثاني 2017.

206 السابق.

207 السابق. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع منظمة غير حكومية، ستوكهولم، 17 يناير/كانون الثاني 2017.

208 انظر الصفحة الالكترونية للجنة جرائم الحرب، <https://polisen.se/Om-polisen/Olika-typer-av-brott/Krigsbrott/> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017).

209 مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولي هجرة ألمان، 17 فبراير/شباط 2017؛ لمزيد من المعلومات عن التطبيق الالكتروني، متاحة بالألمانية والإنجليزية والفرنسية والفارسية، انظر: Ankommen، <https://ankommenapp.de/> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017).

210 مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألمان، 22 فبراير/شباط 2017.

عن الجرائم الدولية الخطيرة بالإنجليزية والألمانية.²¹¹ إلا أن الموقع لا يتضمن معلومات عن كيفية الاتصال بالوحدة.

بينما اتخذت السلطات السويدية والألمانية خطوات هامة لتحسين التفاعل مع السوريين الموجودين على أراضيها، مازالت توجد ثغرات يتعين سدّها. التواصل الآني والفعال مع المجموعات المتضررة بلغة يفهمونها – عبر قنوات اتصال يسهل الوصول إليها – قد يساعد على بناء الثقة الضرورية لجمع المعلومات ذات الصلة، وتمكين الضحايا والشهود المحتملين، حتى يصبحوا مشاركين فاعلين في جهود العدالة هذه.

²¹¹ انظر الموقع الإلكتروني للشرطة الاتحادية المخصص لوحدة جرائم الحرب، https://www.bka.de/EN/OurTasks/Remit/CentralAgency/ZBKV/zbkv_node.html (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017).

شكر وتنويه

أجرت بحوث هذا التقرير ماريا إيلينا فينيولي، باحثة في برنامج العدالة الدولية، وبلقيس جراح، مستشارة أولى بنفس البرنامج. كتبت ماريا إيلينا فينيولي التقرير، وراجعته وحرره كل من بلقيس جراح؛ ريتشارد ديكر، مدير برنامج العدالة الدولية؛ لما فقيه، نائبة مديرة قسم الشرق الأوسط؛ بنجامين وارد، نائب مدير قسم أوروبا وآسيا الوسطى؛ بيل فريليك، مدير برنامج حقوق اللاجئين؛ مانس مولاندر، مدير السويد والدانمارك؛ فينزال ميكالسكي، مدير ألمانيا؛ نديم حوري، مدير برنامج الإرهاب ومكافحة الإرهاب؛ أيسلغ رايدي، مستشار قانوني أول؛ دانيال هاس، محررة أولى؛ وطوم بورتيس، نائب مدير البرامج. قدّم كل من إيلينا سكشيني، إيفان ويلبر؛ إيملي باينتر؛ وأجي رامه – وجميعهم متدربون في هيومن رايتس ووتش- مساعدة بحثية. كما قدم كل من أنجليكا جارات، منسقة في برنامج العدالة الدولية، وجاكوب كار، متدرب في هيومن رايتس ووتش مساعدة تحريرية. أشرف على الإنتاج كل من أوليفيا هانتر، منسقة الصور والمنشورات؛ فينزروي هبكنس، المدير الإداري، وجوزي مارتينيز، منسق أول.

قدّم مارك كلامبرغ، أستاذ القانون الدولي بجامعة ستوكهولم ومدير "مركز ستوكهولم للقانون الدولي والعدالة"، مساعدة بحثية قيمة حول الإطار القانوني بالسويد وألمانيا؛ ليوني ستينل، باحثة أولى وأستاذة محاضرة في القانون بجامعة هامبولت ببرلين؛ وجاكوب شيميل، باحث أول وأستاذ محاضر في القانون بجامعة ألبرت لودويغس بفرايبورغ. قدّم كل من مارك كلامبرغ وجوليا جينويس، باحثة أولى وأستاذة محاضرة في القانون بجامعة هامبورغ، مراجعة لأقسام التقرير.

تشكر هيومن رايتس ووتش المثبتين والمترجمين الفوريين على مساعدتهم القيمة طيلة مراحل البحث. وأخيراً، تعبر هيومن رايتس ووتش عن تقديرها لكل الذين وافقوا على إجراء مقابلات لغرض هذا التقرير، وخاصة جميع السوريين الذين أطلعونا على تجاربهم.

الملحق ا

شكاوى وتحقيقات واعتقالات في أوروبا بشأن جرائم خطيرة متصلة بسوريا²¹²

المستهدف/المشتبه به/المتهم	أساس الاختصاص القضائي	الجرائم المزعومة والاتهامات	وضع القضية
فرنسا ²¹³			
"كوسموس" ²¹⁴ شركة فرنسية لمكونات البرمجيات)	الولاية القضائية العالمية	يُشتبه فيها ببيع تجهيزات مراقبة للحكومة السورية قد تُستخدم لتسهيل اعتقال وتعذيب المحتجزين -	رفعت الدعوى في 25 يونيو/حزيران 2012 من قبل "الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان" و"رابطة حقوق الإنسان".

²¹² إضافة إلى الدول المذكورة أسفله، تعلم هيومن رايتس ووتش بتحقيقات جارية تتعلق بسوريا في هولندا والنرويج وسويسرا، لكنها لم تتمكن من جمع معلومات أكثر دقة عن هذه الجهود، ولذلك فهي لم تُدرجها في هذا الجدول. في 1 فبراير/شباط 2017، رفعت "هيئة العدالة الدولية - غرينيكا 37" دعوى جنائية ضد 9 عناصر من المخابرات وقوات الأمن السورية باسم ضحية إسباني الجنسية تعرّض شقيقه إلى الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب والاعدام في مركز احتجاز في دمشق في 2013. تعتبر الجريمة المزعومة إرهاب دولة بموجب القانون الإسباني، ولذلك لم تُدرجها بهذا الجدول. انظر:

"Guernica 37 International Justice Chambers & G37 Despacho Internacional File a Criminal Complaint Against Members of the Syrian Security forces," Guernica 37 International Justice Chambers press release, February 1, 2017, <http://guernica37.org/2017/02/press-release-guernica-37-international-justice-chambers-g37-despacho-internacional-file-a-criminal-complaint-against-members-of-the-syrian-security-forces> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017).

تم فتح تحقيق رسمي في 10 أبريل/نيسان 2017. انظر:

"Judge in Spain Begins Investigation of Syrian war crimes" – Associated Press," Guernica 37 International Justice Chambers, April 10, 2017, <http://guernica37.org/2017/04/judge-in-spain-begins-investigation-of-syrian-war-crimes-associated-press> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017).

بعد استئناف نيابة الدولة في 21 يوليو/تموز 2017، اعتمدت محكمة عليا بمدريد (Audiencia Nacional) الدعوى. انظر:

"Spain Court Drops Complaint against Syrian Security Forces," Reuters, July 21, 2017, <http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-spain-idUSKBN1A6111?il=0> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017).

²¹³ القانون الفرنسي ينص على مرحلتين في التحقيق الجنائي: التحقيقات الأولية ("enquêtes préliminaires") التي يجريها المدعون، والتحقيقات القضائية ("informations judiciaires") التي يجريها قضاة التحقيق. انظر: Human Rights Watch, *The Long Arm of Justice*, p. 70.

²¹⁴ "الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان ورابطة حقوق الإنسان يطلبون القضاء الفرنسي بفتح تحقيقات حول مشاركة شركات فرنسية في سوريا"، بيان صحفي للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، 25 يوليو/تموز 2012،

[https://www.fidh.org/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A9/%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7/%C3%98%C2%A7%C3%99%E2%80%9E%C3%99%C5%A0%C3%98%C2%A9-0%9E%C3%99%C2%81%C3%98%C2%AF%C3%98%C2%B1%C3%98%C2%A7%C3%99%E2%80%9E%C3%99%C5%A0%C3%98%C2%A9-0%9E](https://www.fidh.org/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A9/%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7/%C3%98%C2%A7%C3%99%E2%80%9E%C3%99%C5%A0%C3%98%C2%A9-0%9E%C3%99%C2%81%C3%98%C2%AF%C3%98%C2%B1%C3%98%C2%A7%C3%99%E2%80%9E%C3%99%C5%A0%C3%98%C2%A9-0%9E%C3%99%C2%81%C3%98%C2%AF%C3%98%C2%B1%C3%98%C2%A7%C3%99%E2%80%9E%C3%99%C5%A0%C3%98%C2%A9-0%9E) (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017)؛

"France: Opening of a Judicial Investigation Targeting Qosmos for Complicity in Acts of Torture in Syria," FIDH press release, April 11, 2014, <https://www.fidh.org/en/region/europe-central-asia/france/15116-france-opening-of-a-judicial-investigation-targeting-qosmos-for-complicity> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017)؛

لمزيد من المعلومات عن تطورات القضية، انظر أيضا:

Designation of Qosmos as 'Assisted Witness' Constitutes an Important Step Forward in Case Underway," FIDH press release, April 20, 2015, <https://www.fidh.org/en/region/europe-central-asia/france/designation-of-qosmos-as-assisted-witness-constitutes-an-important> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017).

المساعدة والتحرير على التعذيب.	فُتح التحقيق القضائي في 11 أبريل/نيسان 2014.		
اغتيال الصحفي الفرنسي ريمي أو شليك ومحاولة اغتيال الصحفية الفرنسية إديث بوفيه بينما كانا يغطيان قصف الجيش السوري لحي بابا عمرو في حمص يوم 22 فبراير/شباط 2012 – جرائم حرب	فُتح التحقيق القضائي في 2012 بتهمة الاغتيال ومحاولة الاغتيال. في أكتوبر/تشرين الأول 2014، أُعيد تصنيف الوقائع على أنها جرائم حرب، ونُقلت الإجراءات إلى وحدة جرائم الحرب.	مبدأ الشخصية السلبية – الضحايا مواطنون فرنسيون	الحكومة السورية ²¹⁵
جرائم مزعومة ارتكبتها الحكومة السورية بين 2011 و 2013 استنادا إلى صور قيصر.	فُتح الفحص الأولي في سبتمبر/أيلول 2015.	لا ينطبق	الحكومة السورية ²¹⁶
اعتُقل باتريك ومازن دباغ في نوفمبر/تشرين الثاني 2013 من قبل جهاز	رُفعت الدعوى يوم 24 أكتوبر/تشرين الأول 2016 من قبل السيد عبيدة دباغ (شقيق أحد الضحايا	مبدأ الشخصية السلبية – الضحية (المدعي) مواطن فرنسي	الحكومة السورية ²¹⁷

²¹⁵ FIDH, Annual Report 2015, https://www.fidh.org/IMG/pdf/fidh_annual_report_2015.pdf (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017)، الصفحات 30، 51. في 9 يوليو/تموز 2016، رفع "مركز العدالة والمساءلة" دعوى قضائية لدى محكمة مقاطعة كولومبيا بالولايات المتحدة باسم عائلة ماري كولفين، وهي ضحية لنفس الهجوم. رفعت الدعوى بموجب قانون "حصانات السيادة الأجنبية"، وهو قانون فدرالي يسمح للضحايا بملاحقة الدول الداعمة للإرهاب على قتل مواطنين أمريكيين. لمزيد من المعلومات، انظر:

War Crimes and the Murder of Journalist Marie Colvin," CJA, <http://cja.org/what-we-do/litigation/colvin-v-syria> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017)؛

التحقت عائلة ماري كولفين والصحفي البريطاني بول كونروي (أصيب أيضا في هجوم 2012 على بابا عمرو) بالدعوى في فرنسا كأطراف مدنية. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع منظمة غير حكومية، 4 يوليو/تموز 2017.

²¹⁶ انظر: TRIAL International, *Make Way for Justice #3: Universal Jurisdiction Annual Review 2017*, p. 26.

²¹⁷ السابق. انظر أيضا: "العدالة الفرنسية تنظر قضية اثنين من حاملي الجنسية الفرنسية السورية بعد اختفائهما في سجون بشار الأسد"، بيان صحفي للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، 24 أكتوبر/أشرين الأول 2016،

<https://www.fidh.org/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A9/%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%86%D8%B8%D8%B1-%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D8%AB%D9%86%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%86>

"Syria: French Judges Open Enquiry into Disappearance of Franco-Syrian Father and Son in Bashar El-Assad's Jails," FIDH, November 6, 2016, <https://www.fidh.org/en/impacts/syria-french-judges-open-enquiry-into-disappearance-of-franco-syrian> (تم الاطلاع في 7 سبتمبر/أيلول 2017).

وعم لآخر). فُتح التحقيق القضائي يوم 27 أكتوبر/تشرين الأول 2016.	المخابرات الجوية ولم يظهرها مجددا أبدا – إخفاء قسري وتعذيب كجرائم ضدّ الإنسانية		
رُفعت القضية يوم 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2016 من قبل 11 موظفا سوريا سابقين في لافارج، المركز الأوروبي لحقوق الدستورية وحقوق الإنسان ومنظمة "شيربا" القانونية ومقرها باريس. فُتح التحقيق القضائي يوم 6 يونيو/حزيران.	مُشتبه فيه بتمويل داعش والمشاركة في جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية	مبدأ الشخصية الإيجابية – الجاني مواطن فرنسي	"لافارج" (شركة فرنسية لصنع الاسمنت) 218 219
ألمانيا			
فُتحت التحقيقات الهيكلية في سبتمبر/أيلول 2011	جرائم دولية خطيرة	لا ينطبق	أطراف مختلفة في النزاع السوري ²²⁰
فُتحت التحقيقات الهيكلية في أغسطس/آب 2014	جرائم دولية خطيرة	لا ينطبق	داعش ²²¹
27 تحقيقا محدد الأهداف	جرائم دولية خطيرة	لا ينطبق	أشخاص يُشتبه فيهم بارتكاب جرائم خطيرة في سوريا والعراق ²²²
اعتُقل في 7 فبراير/شباط	متهم بالانتماء إلى	الولاية القضائية العالمية	أكرم أ (داعش) ²²³

²¹⁸ "French-Swiss Company LafargeHolcim Sued for Grave Crimes in Syria," ECCHR, <https://www.ecchr.eu/en/business-and-human-rights/lafrage-syria/articles/lafrage-syria-june17.html> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017).

²¹⁹ يجب الملاحظة أنه تم وضع القضية في عهدة قاضي تحقيق من قسمي الجرائم المالية ومكافحة الإرهاب في محكمة باريس العليا. أنظر:

Company LafargeHolcim Sued for Grave Crimes in Syria," ECCHR.

²²⁰ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألمان، 16 فبراير/شباط 2017؛ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألمان، 22 فبراير/شباط 2017؛ مراسلة الكترونية لـ هيومن رايتس ووتش مع مسؤول ألماني، 20 مارس/آذار 2017. انظر أيضا:

German Parliament, "Reply by the Federal Government to the Inquiry Put by Mr Tom Koenigs, Mr Luise Amtsberg, Dr Franziska Brantner, Other Members of Parliament and the Parliamentary Group BÜNDNIS 90/DIE GRÜNE (Green Party): Investigation in Germany for Serious International Crimes Committed in Syria," Document n. 18/12533; German Parliament (Deutscher Bundestag), "Reply by the Federal Government to the Inquiry Put by Katja Keul, Tom Koenigs, Dr. Franziska Brantner Other Members of Parliament and the Parliamentary Group BÜNDNIS 90/DIE GRÜNE (Green Party): Investigation in Germany for Serious International Crimes Committed in Syria," Document n. 18/12487.

²²¹ السابق.

²²² مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين ألمان، 22 فبراير/شباط 2017.

²²³ مكتب المدعي العام الاتحادي، "الشرطة تعتقل مشتبه فيها من داعش متهم بالاغتصاب" ("Festnahme wegen des Verdachts der Mitgliedschaft in der ausländischen terroristischen Vereinigung „Islamischer Staat“ (IS) sowie der Begehung eines

2017. بعد تحقيقات إضافية، ألغيت مذكرة الاعتقال ثم أطلق سراح أكرم أفي 12 يونيو/حزيران 2017.	منظمة إرهابية والاعتصاب كجريمة حرب		
رُفعت الدعوى يوم 1 مارس/آذار 2017 من قبل 7 ضحايا والمحامين السوريين أنور البني (المركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية) ومازن درويش (المركز السوري للإعلام وحرية التعبير) والمركز الأوروبي لحقوق الإنسان. الدستورية وحقوق الإنسان.	تعذيب ارتُكب في 3 سجون تابعة للمخابرات العسكرية السورية – جرائم ضدّ الإنسانية وجرائم حرب	الولاية القضائية العالمية	6 مسولين كبار في المخابرات العسكرية والحكومة السورية: علي مملوك عبدالفتاح قدسية، رفيق شهادة، محمد محلّة، محمد خلوف (شهر أبو عزّت)، شفيق ماسة، ومسؤولين آخرين غير محدد الهوية. 224
اعتقل يوم 1 مارس/آذار 2017	متهم بالانتماء إلى منظمة إرهابية والقتل (كجريمة حرب) بحق 36 عنصرا من القوات السورية	الولاية القضائية العالمية	عبدالفتاح هـ. أ. (جبهة النصر) 225
اعتقل في 9 مايو/أيار 2017.	متهم بالانتماء إلى منظمة إرهابية والقتل (كجريمة حرب).	الولاية القضائية العالمية	عبدالملك أ. (جبهة النصر ودا عش) 226
هو أصلا مسجون في ألمانيا بتهم تتعلق	متهم بالقتل كجريمة حرب ضدّ 6 سجناء	مبدأ الشخصية الإيجابية – الجاني مواطن ألماني	هاري س. (دا عش) 227

<https://www.generalbundesanwalt.de/txt/showpress.php?themenid=19&newsid=671>، 7 فبراير/شباط 2017، "Kriegsverbrechens" (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017)؛ مكتب المدعي العام الاتحادي، "مذكرة بتهمة الانتماء إلى تنظيم الدولة الإسلامية وارتكاب جريمة حرب" ("Haftbefehl wegen des Verdachts der Mitgliedschaft in der ausländischen terroristischen Vereinigung „Islamischer Staat“") (IS) sowie der Begehung eines Kriegsverbrechens aufgehoben"، 12 يونيو/حزيران 2017، <https://www.generalbundesanwalt.de/de/showpress.php?themenid=19&newsid=714> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017). "Torture under the Assad Regime: Germany Paves the Way for First Syrian Cases under Universal Jurisdiction Laws," ECCHR, 224 <https://www.ecchr.eu/en/international-crimes-and-accountability/syria/torture-under-assad/articles/international-crimes-and-accountability-syria-torture-under-assad.html> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017). 225 مكتب المدعي العام الاتحادي، "شخصان مشتبهان بالانتماء إلى تنظيم جبهة النصر الإرهابي" (Festnahme zweier mutmaßlicher Mitglieder der ausländischen terroristischen Vereinigung „Jabhat al-Nusra“ (JaN) (Mitglieder der ausländischen terroristischen Vereinigung)؛ 2 مارس/آذار 2017، <https://www.generalbundesanwalt.de/de/showpress.php?themenid=19&newsid=680> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017). 226 مكتب المدعي العام الاتحادي، "شخصان مشتبهان بالانتماء إلى التنظيمين الإرهابيين جبهة النصر والدولة الإسلامية" (Festnahme zweier mutmaßlicher Mitglieder der ausländischen terroristischen Vereinigungen „Jabhat al-Nusra“ (JaN) und „Islamischer Staat“ (IS))؛ 9 مايو/أيار 2017، <https://www.generalbundesanwalt.de/de/showpress.php?themenid=19&newsid=702> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017). 227 مكتب المدعي العام الاتحادي، "ادعاء ضدّ عنصر مشتبه بالانتماء إلى تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابي متهم بالقتل" (Anklage gegen ein mutmaßliches Mitglied der ausländischen terroristischen Vereinigung „Islamischer Staat (IS)“ wegen Mordes erhoben)؛ 19 يوليو/تموز 2017، <https://www.generalbundesanwalt.de/de/showpress.php?themenid=19&newsid=718> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017).

بالإرهاب. وجهت له تهمة القتل كجريمة حرب يوم 10 يوليو/تموز 2017.	في 2015		
اعتُقل في 8 أغسطس/آب 2017.	متهم بالانتماء إلى منظمة إرهابية وسوء معاملة سجناء والقتل كجريمة حرب.	الولاية القضائية العالمية	فارس أ. ب. (جبهة النصرة وداعش) ²²⁸
رُفعت الشكوى في 21 سبتمبر/أيلول 2017 من قبل "مجموعة دعم صور قيصر" والمركز الأوروبي لحقوق الإنسان الدستورية وحقوق الإنسان	التعذيب المنهجي في مراكز المخابرات العسكرية والشرطة العسكرية – جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب	الولاية القضائية العالمية	رؤساء مكتب الأمن الوطني السوري، المخابرات العسكرية، المخابرات الجوية، مديرية المخابرات العامة، والشرطة العسكرية ²²⁹
السويد			
ألغيت القضية لنقص الأدلة الداعمة في مارس/آذار 2016.	يُزعم ارتكابه لجرائم حرب لكن أُطلق سراحه دون تهمة.	الولاية القضائية العالمية	محمد عبدالله (الجيش السوري) ²³⁰
فُتح التحقيق الهيكلي في 2015.	جرائم دولية خطيرة	لا ينطبق	جميع أطراف النزاع في سوريا ²³¹
13 تحقيقاً بأهداف محددة	جرائم دولية خطيرة	لا ينطبق	أشخاص يُشتبه فيهم بارتكاب جرائم بسوريا ²³²

²²⁸ مكتب المدعي العام الاتحادي، "تنفيذ مذكرة اعتقال بتهمة ارتكاب جرائم حرب والانتماء إلى تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابي"، ("Haftbefehl wegen des Verdachts der Begehung von Kriegsverbrechen und Mitgliedschaft in der ausländischen terroristischen Vereinigung „Islamischer Staat“ (IS) vollstreckt)، 9 أغسطس/آب 2017، <https://www.generalbundesanwalt.de/de/showpress.php?themenid=19&newsid=723> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017).

²²⁹ "Caesar Photos Document Systematic Torture: Syrian Military Police defector "Caesar" Passes Key Evidence to German Federal Prosecutor," ECCHR, <https://www.ecchr.eu/en/international-crimes-and-accountability/syria/the-caesar-files/articles/caesar-files.html> (تم الاطلاع في 22 سبتمبر/أيلول 2017).

TRIAL International, *Make Way for Justice #3: Universal Jurisdiction Annual Review 2017*, p. 49.²³⁰

²³¹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين سويديين، 17 يناير/كانون الثاني 2017؛ هنريك أتاريس (فريق الادعاء السويدي الخاص بجرائم الحرب)، مداخلة بدون عنوان على هامش حلقة نقاش حول "سلسلة المساءلة حول الجمهورية العربية السورية"، البعثات الدائمة للبيشماتين وكندا. الدورة 34 لمجلس حقوق الإنسان، قصر الأمم، جنيف، 14 مارس/آذار 2017؛ مراسلة الكترونية لـ هيومن رايتس ووتش مع مسؤول سويدي، 19 يونيو/حزيران 2017.

²³² مراسلة الكترونية لـ هيومن رايتس ووتش مع مسؤول سويدي، 28 أبريل/نيسان 2017.

الملحق II

دعاوى في أوروبا بشأن جرائم خطيرة تتعلق بسوريا²³³

المتهم	أساس الاختصاص القضائي	الجرائم المزعومة والالتزامات	وضع القضية
ألمانيا			
أريال. (داعش) ²³⁴	مبدأ الشخصية الإيجابية – الجاني مواطن ألماني	تدنيس جثتين – جرائم حرب	حُكم عليه بالسجن لسنتين في 12 يوليو/تموز 2016.
عبدالكريم الب. (داعش) ²³⁵	مبدأ الشخصية الإيجابية – الجاني مواطن ألماني	دَسَّ جثة – جرائم حرب، الانتماء إلى منظمة إرهابية، وخرق الرقابة على الأسلحة العسكرية.	حكم عليه بالسجن لثمانى سنوات ونصف في 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2016.
سليمان أس (جبهة النصر، بحسب المزاعم) ²³⁶	الولاية القضائية العالمية	اختطف مراقبا أمميا – المساعدة في جرائم حرب.	حكم بالسجن 3 سنوات ونصف في 20 سبتمبر/أيلول 2017.
إبراهيم الف. (الحيش السوري الحر) ²³⁷	الولاية القضائية العالمية	يُزعم أنه أشرف على أعمال تعذيب	انطلقت محاكمته في 22 مايو/أيار 2017.

²³³ في 10 مايو/أيار 2017، حكمت محكمة نمساوية على عضو في مجموعة مسلحة سورية غير تابعة للدولة مرتبطة بالجيش الحر بالسجن مدى الحياة للقتل كـ "جريمة إرهابية" بسبب قتله 20 جنديا حكوميا. السند القانوني الذي حكم بموجبه هذا الشخص ليس واضحا. أنظر:

"Tyrol: Lifetime imprisonment for 20 counts of murder in Syria" ("Tirol: Lebenslange Haft wegen 20-fachen Mordes in Syrien"), *Der Standard*, May 10, 2017, <http://derstandard.at/2000057301960/Prozess-wegen-20-fachen-Mordes-in-Syrien-in-Tirol> (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017).

انظر أيضا: TRIAL International, *Make Way for Justice #3: Universal Jurisdiction Annual Review 2017*, https://trialinternational.org/wp-content/uploads/2017/03/UJAR-MEP_A4_012.pdf, p. 9 (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017).
²³⁴/لادعاء ضد أريال، محكمة فرانكفورت المحلية العليا، القضية رقم 1/16 – 4 – 3 StE 2/16 – 5، الحكم الصادر في 12 يوليو/تموز 2016، http://www.lareda.hessenrecht.hessen.de/lexsoft/default/hessenrecht_lareda.html#docid:7661851 (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017).

²³⁵/لادعاء ضد عبدالكريم الب.، محكمة مقاطعة فرانكفورت العليا، القضية رقم 3/16 – 4 – 3 StE 4/16 – 5، الحكم الصادر في 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، http://www.lareda.hessenrecht.hessen.de/lexsoft/default/hessenrecht_lareda.html#docid:7812208 (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017).

²³⁶ تمت تبرئة المتهم من تهم الإرهاب بموجب الفصلين (1) 129a و (1) 129b من القانون الجنائي الألماني. محكمة مقاطعة شتوتغارت العليا (Oberlandesgericht Stuttgart)، "الجلسة الخامسة لمحكمة مقاطعة شتوتغارت العليا تدين المتهم الذي شارك في خطف موظف أممي في سوريا بالمساعدة والتحريض على جريمة حرب ضد العمليات الإنسانية بموجب الفصل 10 الفقرة 1 رقم 1 من القانون الألماني للجرائم ضد القانون الدولي والجرائم الأخرى". Strafsenat des Oberlandesgerichts Stuttgart verurteilt einen an der Entführung eines Mitarbeiters der Vereinten Nationen in Syrien beteiligten Angeklagten wegen Beihilfe zu einem Kriegsverbrechen gegen humanitäre Operationen gemäß § 10 Abs. 1 Nr. 1 Völkerstrafgesetzbuch u. a.", <http://www.olg-stuttgart.de/pb/,Lde/4801270/?LISTPAGE=1178276> (تم الاطلاع في 20 سبتمبر/أيلول 2017).

²³⁷ محكمة مقاطعة دوسلدورف العليا (Oberlandesgericht Düsseldorf)، "رقم 14/2017 ارتكب جرائم حرب بموجب القانون الجنائي الدولي: الافتتاح والجدول الزمني والاعتماد الخاص بقضية إبراهيم أ ف" ("Nr. 14/2017 Begehung von Kriegsverbrechen nach dem Völkerstrafrecht: Eröffnung, Termine und Akkreditierung im Verfahren gegen Ibrahim A. F."), 15 مايو/أيار 2017،

	واختطاف، وعذب العديد من الأشخاص الذين قاوموا نهب ممتلكاتهم – جرائم حرب		
السويد			
مهند درويبي (جماعة سورية تابعة للجيش السوري الحر) ²³⁸	الولاية القضائية العالمية	اعتدى على عنصر من جماعة مسلحة غير حكومية أخرى تابعة للجيش السوري الحر – جرائم حرب واعتداء عنيف.	حُكم عليه بالسجن 8 سنوات. أيدت محكمة الاستئناف الحكم في 5 أغسطس/آب 2016.
هيثم عمر سخانة (جماعة سورية مسلحة معارضة للحكومة) ²³⁹	الولاية القضائية العالمية	قتل 7 جنود من الجيش السوري – جرائم حرب	حُكم عليه بالمؤبد في 16 مايو/أيار 2017. أيدت محكمة الاستئناف الحكم في 31 مايو/أيار 2017.
محمد عبد الله (الجيش السوري) ²⁴⁰	الولاية القضائية العالمية	انتهك كرامة 5 أموات أو مصابين بحالة خطرة عبر الوقوف لأخذ صورته مع وضع قدمه على صدر أحد الضحايا – جرائم حرب	حكم عليه بالسجن 8 أشهر في 25 سبتمبر/أيلول 2017.

http://www.olg-duesseldorf.nrw.de/behoerde/presse/archiv/Pressemitteilungen_aus_2017/20170505_PM_Eroeffnung-Ibrahim-A_F_/index.php (تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2017).

²³⁸ الادعاء ضد مهند درويبي، محكمة مقاطعة سوديرتون، القضية رقم B 13656-14، الحكم الصادر في 26 فبراير/شباط 2015؛ الادعاء ضد مهند درويبي، محكمة الاستئناف بسفيا، القضية رقم B 2440-15؛ القرار الصادر في 23 فبراير/شباط 2016 والمعلن في 26 فبراير/شباط 2016. الادعاء ضد مهند درويبي، محكمة مقاطعة سوديرتون، القضية رقم B 2639-16، الحكم الصادر في 11 مايو/أيار 2016؛ الادعاء ضد مهند درويبي، محكمة الاستئناف بسفيا، القضية رقم B 4770-16، الحكم الصادر في 5 أغسطس/آب 2016.

²³⁹ الادعاء ضد هيثم عمر سخانة، محكمة مقاطعة ستوكولم، القضية رقم B 3787-16، الحكم الصادر في 16 فبراير/شباط 2017؛ الادعاء ضد هيثم عمر سخانة، محكمة الاستئناف بسفيا، القضية رقم B 3787-16، الحكم الصادر في 31 مايو/أيار 2017؛ الادعاء ضد هيثم عمر سخانة، المحكمة السويدية العليا، القضية رقم B 3157-17، القرار الصادر في 20 يوليو/تموز 2017.

²⁴⁰ الادعاء ضد محمد عبدالله، محكمة مقاطعة سوديرتون، القضية رقم B 11191-17، حكم بتاريخ 25 سبتمبر/أيلول 2017.

"هذه هي الجرائم التي نفرّ منها"

العدالة لسوريا في المحاكم السويدية والألمانية

أودت الأزمة السورية بحياة ما يقدر بـ 475 ألف شخص حتى يوليو/تموز 2017، وارتكبت جميع أطراف النزاع جرائم خطيرة وسط جو من الإفلات من العقاب. لكن ثبت أن من الصعب بلورة الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق العدالة بشأن الجرائم السابقة والجارية في سوريا، رغم المعلومات والمواد الوفيرة.

في هذا السياق، تعمل السلطات في عدة بلدان أوروبية على التحقيق في الانتهاكات الجسيمة ومقاضاة مرتكبيها بينما، تتعذر سبل المحاسبة الأخرى.

يسمح مبدأ "الولاية القضائية العالمية" للمدعين العامين بملاحقة المتورطين في جرائم دولية خطيرة، مثل التعذيب، جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، رغم أنها ارتكبت خارج بلدانهم، وكل من المتهمين والضحايا ليسوا من رعايا البلد.

تشكل هذه المحاكمات جزءاً متزايد الأهمية من الجهود الدولية الرامية إلى مساءلة مرتكبي الفظائع. كما تساهم في توفير العدالة للضحايا الذين لا يجدون ملجأً آخر، ردع الجرائم في المستقبل، وضمان ألا تصبح البلدان ملاذات آمنة لمنتهكي حقوق الإنسان.

يركز تقرير "هذه هي الجرائم التي نفرّ منها" على الجهود السويدية والألمانية للتحقيق مع المتورطين في جرائم خطيرة في سوريا ومحاكمتهم. استناداً إلى مقابلات أجريت مع السلطات المعنية واللاجئين السوريين في هذين البلدين، يسلط التقرير الضوء على التحديات التي تواجهها السلطات السويدية والألمانية في تناول مثل هذه القضايا، وتجربة اللاجئين وطالبي اللجوء المشاركين في هذه الإجراءات.

رسم الغلاف

© 2017 براين ستاوفرل هيومن رايتس ووتش

